

مکتبہ اسلامیہ
بیت اللہ، لاہور

جامعۃ الأصول

تالیف

العلامة المولى مهدي الخراقي اردا

(التوفى ١٣٠٩ ق)

محقق: بزرگداشت علامہ مہدی خرقائی و علامہ احمد خرقائی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعه الاصول

کاتب:

ملا محمد مهدى نراقى

نشرت فى الطباعة:

کنگره بزرگداشت ملا مهدى نراقى و ملا احمد نراقى

رقمى الناشر:

مركز القائمىه باصفهان للتحريات الكمبيوترىه

الفهرس

٥	الفهرس
٩	جامعة الاصول
٩	اشارة
٩	[الخطبة]
٩	[المدخل]
٩	اشارة
١٦	الفصل الاوّل في أصل البراءة بالمعنى الاوّل اعنى أصل الاباحة
١٧	[حجّة القول المختار]
١٧	اشاره
١٧	الاول: الآيات
١٩	الثاني: الاخبار
٢٣	الثالث: الاجماع
٢٣	الرابع العقل
٢٩	[حجّة القائلين بالتوقف]
٢٩	اشارة
٢٩	اخبار كثيرة:
٣٠	اشارة
٣٢	ويمكن الجواب بوجهه:
٣٦	حكم ما تعارض فيه التصان]
٤٣	[الرجوع إلى البحث في أصل الاباحة]
٤٦	[ادلة القائلين بالاحتياط]
٥٤	الفصل الثاني في أصل البراءة بالمعنى الثاني أعنى أصالة عدم الوجوب والاستحباب
٥٥	اشارة

- ٥٤ [أدلة القول بوجوب الاحتياط]
- ٥٤ [شرط اجراء اصل البراءة]
- ٥٩ الفصل الثالث في حكم الشبهة في طريق الحكم
- ٥٩ اشارة
- ٦٣ [كلام الشيخ الحرّ العاملي]
- ٦٥ [حول كلام الشيخ الحرّ]
- ٦٩ [الشبهة المحصورة و غير المحصورة]
- ٧٣ الفصل الرابع في إستصحاب حال العقل
- ٧٤ الفصل الخامس في إستصحاب حال الشرع
- ٧٤ اشارة
- ٧٥ البحث الاوّل في نقل الاقوال والاشارة إلى ما هو الحق.
- ٧٦ البحث الثاني في بيان المواضع التي يمكن اجراء الإستصحاب فيها والتي لا يمكن فيها ذلك.
- ٧٩ البحث الثالث في اثبات المذهب الذي اخترته وهو حجّية الإستصحاب مطلقاً كما هو المشهور ولنا وجوه من الادلة:
- ٧٩ الاوّل: الاخبار الواردة: بأنّ اليقين لا ينقض بالشكّ وانّ الشكّ لا يقاوم اليقين
- ٧٩ اشارة
- ٨٤ [كلام الشيخ الحرّ (قدّس سرّه)]
- ٨٤ [كلام الاسترآبادي (قدّس سرّه)]
- ٨٦ [حول كلام الاسترآبادي]
- ٨٨ [الثاني من ادلة حجّية الاستصحاب الاستقراء]
- ٩٠ [الثالث من ادلة حجّية الاستصحاب]
- ٩٠ [الرابع من الادلة]
- ٩٣ البحث الرابع: في ادلة المخالفين للمشهور.
- ٩٣ [أدلة النافين]
- ٩٤ [ما ذهب إليه صاحب الذخيرة]

- ٩٥ [ما ذهب إليه المحقق الخوانسارى]
- ٩٥ اشارة
- ٩٦ حول كلام المحقق الخوانسارى
- ٩٨ [ايضاً كلام المحقق الخوانسارى]
- ٩٩ اشارة
- ١٠١ [حول كلام المحقق الخوانسارى]
- ١٠١ [ما ذهب اليه الفاضل التونى]
- ١٠٣ البحث الخامس: فى شروط العمل بالإستصحاب.
- ١٠٣ البحث السادس: فى ذكر بعض الامثلة التى يتفرّع على قاعدة الإستصحاب.
- ١٠٤ الفصل السادس فى أصالة عدم تقدّم الحادث
- ١٠٦ الفصل السابع فى أصل التمتك بعدم الدليل
- ١٠٧ الفصل الثامن فى أصل الاخذ بالاقلّ عند فقد الدليل على الاكثر
- ١٠٨ الفصل التاسع فى انّ الأصل فى الكلام الحقيقه
- ١٠٩ الفصل العاشر: فى أصالة نفي التخصيص والتقييد والتسخ والاشتراط
- ١١٠ الفصل الحادى عشر فى انّ الأصل فى الاشياء الطّهارة
- الفصل الثانى عشر فى ذكر بعض الأصول المتداولة فى السننهم الداخلة تحت الأصول المذكورة والاشارة إلى انّ كلّ واحد منها داخل تحت أى أصل من الأ
- ١١١ فمنها قولهم: الأصل عدم بلوغ الماء كراً
- ١١١ ومنها: الأصل عدم اجزاء كلّ من الواجب والندب عن الاخر
- ١١٢ ومنها: الأصل فى تصرفات المسلم الصحه لأنّ القاعدة التى وضعها الشّارع فى احكام المسلمين الصحه فيكون هذا الأصل داخلاً تحت «القاعدة» -
- ١١٣ ومنها: الأصل فى البيع الصحه
- ١١٣ ومنها: الأصل عدم القبض الصحيح
- ١١٣ ومنها: قولهم: الأصل فى البيع اللزوم
- ١١٣ ومنها: انّ النية فعل المكلف ولا اثر لنية غيره لأنّ النية التى اعتبرها الشّارع هى القصد مع القربة ولا معنى لقصد شخص لشخص اخر.
- ١١٤ ومنها: الأصل فى العقود الحلول اى حلول العوضين

- ١١٥ ومنها: ما قال الشهيد (قدّس سرّه) الأصل في الميراث التّسبى التّولّد
- ١١٥ ومنها: الأصل حمل اللفظ على الحقيقة الواحدة،
- ١١٥ ومنها: الأصل عدم تقدّم الاسلام
- ١١٥ ومنها: الأصل انّ الاحكام الّتى علّقت على مستميات ارتباطها
- ١١٦ ومنها: الأصل ان كل واحد لا يجوز له ان يجبره غيره على فعل آلا في مواضع مستثناة.
- ١١٦ ومنها: الأصل قصر الحكم على مدلول اللفظ ولا يسرى إلى غيره
- ١١٧ ومنها: قول الشهيد في قواعده: قضية الأصل: وجوب استحضار النية
- ١١٧ ومنها: قوله: الأصل في هيئة المستحب ان يكون مستحبة
- ١١٧ ومنها: الأصل عدم تحمّل الانسان عن غيره في التكليف الشرعية
- ١١٨ ومنها: الأصل السلامة من العيب
- ١١٨ ومنها: قول الشهيد (قدّس سرّه) قد يتعارض الاصلان كدخول المأموم في صلاة وشك هل كان الامام راعياً أم لا «٢»
- ١١٨ ومنها: ما تعارض فيه الاصلان ايضاً كالشك في تخمير العصير عند الزّاهن أو بعده
- ١١٨ [الخاتمة]
- ١١٩ تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جامعة الاصول

اشارة

عنوان

جامعه الاصول

يديد آورنده

نويسنده: ملا محمد مهدي نراقي

موضوع

اصول فقه شيعه - قرن ق ١٢

سرشناسه فارسي نراقي، مهدي بن ابي ذر = ١١٢٨ - ق ١٢٠٩

محل انتشارقم = كنگره بزر گداشت ملا مهدي نراقي و ملا احمد نراقي = ١٣٨٠

صفحه ٢٨٨ ص

توضيحاتعربي

كتابنامه : ص . ٢٨٦ - ٢٨٨ همچنين به صورت زيرنويس

رده بندي كنگره

BP١٥٨/٨٨ / ن ٤٠ ج ٢١٣٨٠

زبان: عربي

تعداد جلد: ١

[الخطبة]

الحمد لله الذي وفقنا لاستنباط الاحكام الشرعية الفرعية بالقاء الأصول، وأيدنا لاستخراج المسائل الفقهية بوسيلة أئمتنا الراشدين الذين هم اماناؤه وأوصياء الرسول (صلى الله عليه وآله)، وأرسل رسوله المصطفى لتأصيل الأصول وتأسيس المباني على فترة من الرسل بعد ما اشرفت شمس الشرائع على الأفول.

الذي أظهر بلطفه الموجودات من أصل العدم إلى عز الوجود، وبمنه أبرز الممكنات من مكن الخفاء مع براءتهم الأصلية عن شائبة الوجود إلى نور الشهود وبسط لهم بكرمه بساط الرحمة والرأفة والفيض والوجود، والذي رخرج وجود المهيئات الامكانية على عدمها بعد ما كان الأصل فيهم العدم، وجعل وجوداتها حادثه بعد ما كان أعدامها متصفه بالقدم.

جامعة الاصول، ص: ١٠

والصلاة على من أرسله مستصحباً للبراهين والمعجزات ومؤيداً بالكرامات والآيات البينات، وعلى آله الطيبين وأولاده الطاهرين الذين شيّدوا قواعد الملة والدين وأسّسوا أساس الشرع المبين صلوات الله عليهم أجمعين مادامت السماوات فوق الارضين.

[المدخل]

اشارة

أما بعد فيقول المحتاج إلى غفران ربه السرمدي محمد بن أبي ذرّ الثراقي المعروف بمهدي بصره الله بعبوبه ونجاه من أحزانه وكروبه: إنني كنت منذ دهرٍ طويل وزمان كثير عازماً على إملاء رسالة جامعة لجميع الأدلة المشتركة في إطلاق اسم الأصل عليها التي هي معتبرة عند أصحابنا الامامية ومتداولة بين فقهاءنا الاثنى عشرية - شكر الله مساعيهم الجميلة - مع ما يتعلق بها من الاستدلال والياتان بما ثبت عندي من تحقيق الحال وتدقيق المقال، لأنها هي عمدة ما يستنبط منه الاحكام الشرعية ويستخرج منه المسائل الفرعية، وقد كان يمنعني عن ذلك عوائق الزمان وبوائق الدوران ولكن لم يزل هذا الخيال مختلجاً ببالي وكان ذلك دائماً من جملة آمالي حتى وقفتني الله تعالى بلطفه العميم، وأيدني بكرمه الجسيم للاقتحام في هذا الامر العظيم فحمدته على منتهى وتأييده وشكرته على توفيقه وتسديده، فشرعت فيه بعد الاستغاثه إلى ربي من خطاء القلم في مواضعه وزلّ القدم في مواقعه إنه خير الراحمين وأكرم الحافظين.

ولما كان هذه الرسالة جامعة لجميع الأصول المتعارفة المتداولة مشتملة عليها فرأيت أن أسميها بجماعة الأصول، ولنقدم مقدمه في ذكر

جامعة الأصول، ص: ١١

الأصول المتداولة، وتمييز بعضها عن بعض.

اعلم أيديك الله بتأييده وجعلك من خلص عبده أن للأصول الدائرة على السنة الفقهاء عاماً وخاصاً، وتحت الخاص أخص منه أيضاً وهكذا إلى أن ينتهي إلى الأفراد التي ليس تحتها أخص منها ولسنا ندعي أن الأعم الأشمل جنس عال أو عرض عام فإن هذا ليس وظيفتنا وكذا في البواقي فإننا لا ندعي أن الأمور التي ينقسم إليها الأعم الأشمل بالقسمه الأولى أجناس متوسّطة والامور التي ينقسم إليها كل واحد من هذه الأجناس بالقسمه الأولى أنواع وهكذا أو ليس كذلك، بل كل عام عرض عام بالنسبة إلى ما تحته، فإن ذلك لا يليق بما نحن بصده.

وإذا عرفت ذلك فاعلم أن لفظ الأصل، هو الأعم الأشمل الذي ليس فوقه شيء. ثم إن هذا الأعم الأشمل يطلق على أربعة معان بناءً على ما ذكره الشهيد الثاني (قدس سره) في «تمهيد القواعد» حيث قال: الأصل يطلق على معان:

الاول الدليل ومنه قولهم: الأصل في هذه المسألة الكتاب والسنة.

الثاني الزاجح ومنه قولهم: الأصل في الكلام الحقيقة.

الثالث الإستصحاب ومنه قولهم: إذا تعارض الأصل والظاهر فالأصل مقدّم إلّا في مواضع كما ذكره الشهيد (قدس سره).

الرابع القاعدة ومنه قولهم: لنا أصل «١».

(١) تمهيد القواعد ص ٣٢ و ٣٠١

جامعة الأصول، ص: ١٢

والمراد بالزاجح ما يترجّح إذا خلى الشيء ونفسه مثلاً إذا خلى الكلام ونفسه يحمله المخاطب على المعنى الحقيقي لأنه راجح. أقول: إن كان غرضه من هذا الأطلاق أنه إطلاق أولي بمعنى أن كل واحد من هذه الأربعة داخل تحت الأصل، وليس واحد منها داخلياً تحت الآخر ولا - لفظ الأصل أيضاً داخلياً تحت واحد منها، ومع ذلك كل من الأصل والدليل مأخوذ بالمعنى اللغوي أو الإصطلاحى المشهور بين القوم فيرد عليه أمياً أولماً أن الدليل لغة واصطلاحاً أعم من وجه من الأصل اللغوي. أمياً لغة فظاهر وأما اصطلاحاً فلأنه عند الأصوليين عبارة عما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، وأما عند المنطقيين فلأنه عبارة عن قولين فصاعداً يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وعلى كلا الاصطلاحين ليس الدليل أخص مطلقاً من الأصل.

وأما الأصل المذى يبحث عنه الأصوليون فليس له أعمية من وجه أيضاً بالنسبة إلى الدليل كما لا يخفى بل الظاهر أن الدليل أعم منه مطلقاً وعلى كلا التقديرين يكون كل من الزاجح والقاعدة والإستصحاب قسماً من الدليل لا قسيماً له.

وأما ثانياً فلأنه يمكن ادراج كل من الإستصحاب والراجح تحت القاعدة لأنها ضابطة كلية تنطبق على جزئياتها وهي قد تكون مستفاداً من

جامعة الأصول، ص: ١٣

الشرع وقد تكون مستفاداً من العقل، والإستصحاب يصدق عليه أنه ضابطة كلية مستفاداً من الشريعة وهذا إن لم يكن ظاهراً في الراجح بناءً على أن المراد منه الغالب، فلا شك في ظهوره في الإستصحاب.

وإن أراد أن هذا مجرد اصطلاح آخر لا دخل له باللغة ولا بالإصطلاحات الأول فلاضير فيه إلا أن الشأن في ثبوته.

إذا عرفت هذا فنقول: لما كان طريقتنا في هذه الرسالة ذكر كل أصل أصل من الأصول التي تحت هذه الأربعة والإشارة إلى أن هذا الأصل تحت أي أصل من الأصول الأربعة العامة بالنسبة إليه ولا فائدة يعتد بها لنا في أن هذه الأمور الأربعة هل هي داخله تحت لفظ الأصل أم لا أو بعض الأربعة داخل تحت بعض آخر أم لا، فدخول الدليل تحت الأصل وعدمه بل اختصاصه بالكتاب والسنة، ودخول الإستصحاب والراجح تحت القاعدة وعدمه، لا يضر مقصودنا ولا يتفاوت به مطلقاً، بل كلا الأمرين على السواء بالنسبة إلى ما نحن بصدده، فإننا نذكر كل أصل ونشير إلى أنه تحت أي أصل مما هو اعتم منه أولاً أي من غير أن يكون عام آخر متوسطاً بينهما، ولا شك أن الأصول التي نحن نذكرها ليست خارجة عن الأمور الأربعة بل كل واحد منها داخل تحت واحد من هذه الأمور الأربعة سواء كان هذا الواحد داخلًا تحت أحد من الثلاثة أم لا.

والأصول التي داخله تحت الأمور الأربعة المذكورة،

جامعة الأصول، ص: ١٤

منها ما هو داخل تحت واحد منها بدون واسطة، بل دخوله أولى بمعنى أنه ليس تحت أعتم آخر ويكون هذا الأعتم تحت واحد من الأربعة المذكورة بل أول اعتم بالنسبة إليه هو أحد الأربعة المذكورة ومنها ما هو داخل تحت ما هو داخل تحت الأمور المذكورة ومنها ما هو داخل تحت الداخل والداخل وهكذا إلى ان ينتهي إلى ما لا شيء تحته أصلاً بل كان فرداً معيناً ونحن نذكر كل ما يختص باسم خاص وإن كان بعضه داخلًا تحت بعض وبعد ذكرها ناتي بالاستدلال على كل واحد منها وان كان بعض منها مشتركاً مع بعض آخر في جميع الأدلة أو بعضها نشير إلى ذلك وبعد تمام الاستدلال بحول الله الملك المتعال نذكر شرطاً آخر من الأصول التي ذكرها الفقهاء لا سيما شيخنا المتبحر الشهيد رحمه الله ونشير إلى أن كل واحد منها داخل تحت أي أصل من الأصول العامة بالنسبة إليه والمختصة باسم خاص ليحصل بذلك للمبتدئ التمرن والوقوف في استعمال الأصول ويعلم أن كلاً من الامثلة التي يذكرها الفقهاء من أي أصل من الأصول المعنونة بعنوان خاص.

فنقول: الأصول المستعملة الداخلة تحت الاقسام الأربعة منها أصل البراءة وذكر الشهيد الثاني (قدس سره) وغيره أن هذا الأصل داخل

جامعة الأصول، ص: ١٥

تحت الراجح ويمكن ان يكون داخلًا تحت القاعدة لما عرفت وهو أن الأصل خلو الذممة عن الشواغل الشرعية حتى ثبت من الشارع دليل على خلافه.

ثم تحت هذا الأصل أصول لأنه ينقسم أولاً إلى قسمين:

أولهما أصالة البراءة من حقوق الله تعالى ما لم ينصب عليها دليل ناقل عنها.

وهذا أيضاً ينقسم إلى قسمين:

الأول أن الأصل نفى فعل وجودي هو الحرمة بمعنى أن الأصل فيما لا نص فيه الاباحة يعني إذا كان الشيء دائراً بين الاباحة والحرمة فالأصل فيه الاباحة، ويرجع إلى هذا أصالة الطهارة في الاشياء والحل في الأعيان والاباحة في الافعال، فحكم ما لا نص فيه بعد بعثه الرسل كحكم الاشياء قبلها فإنها قبل بعثه الرسل على الاباحة وستسمع الخلاف الذي وقع فيه.

الثاني الأصل نفى فعل وجودى بمعنى الوجوب بمعنى انّ ذم المكلّفين خالية عن التكليف الشرعية اعنى الوجوب بل الاستحباب حتى يثبت خلافه من قبل الشريعة.

وثانيهما أصالة براءة الذمة من حقوق الناس حتى يثبت شغلها.

وقيل حجية هذا القسم مشروط بان لا يحدث بين هذا الشخص وبين غيره ما يناسب شغل ذمته واما إذا حدث ذلك ففيه نظر كما إذا حبس شخص شاه مرضعة غصباً من مالكة فمات ولد تلك الشاة لأجل منعه من

جامعة الأصول، ص: ١٦

الرضاع، أو منع شخص شخصاً من ربط دابته فهربت فهلكت، فاكثر الفقهاء حكموا بعدم ضمان الغاصب للوالد والدابة في الصورتين لاصالة براءة الذمة من حق المغصوب منه ولم يرد في الشريعة ان ذلك يوجب شغلها.

والاولى ان لا يفتى الانسان في مثل هذه المسائل بشيء من النفي والاثبات لأجل أصالة براءة الذمة، مالم يثبت شغلها لا يجوز الحكم بشغل الذمة، إذ لا يلزم من عدم جواز الحكم بشغل الذمة جواز الحكم بعدم شغلها فإن الجهل واسطة بينها فينبغي التوقف في مثله انتهى حاصل ما قيل وستعرف زيادة توضيح ان شاء الله وما يرد عليه.

ومنها: أصالة نفى الحكم الشرعى مطلقاً سواء كان وجوباً أو استحباباً أو حرمة أو كراهة وهذا ايضاً داخل تحت الرجح.

ومنها: استصحاب حال العقل اى الحالة السابقة وهى عدم شغل الذمة أو عدم شيء اخر، فيقال: قبل ذلك لم تكن الذمة مشغولة فكذا الان حتى يثبت الدليل. مثلاً عند خروج المذنب، يقال: قبل ذلك لم تكن الذمة مشغولة بالتكليف بالوضوء فكذا الان للاستصحاب.

ثم إن الحالة السابقة يمكن أن يكون عدم التكليف وأن يكون العدم الصّرف فيستصحب كلاهما.

والفرق بين هذا القسم من الاستصحاب وأصل البراءة بشيئين:

أحدهما ان بناء أصل البراءة على انتفاء الحكم فى الحال ولا يلتفت

جامعة الأصول، ص: ١٧

إلى الحالة السابقة مطلقاً ولا يعتبر فيها اجراء الحكم من السابق إلى اللاحق، بخلاف الاستصحاب بهذا المعنى فإنه يلاحظ فيه عدم التكليف السابق ويجرى الحكم منه إلى اللاحق.

وثانيهما أن أصل البراءة لا يمكن اجراؤه الا فى نفي التكليف، بخلاف هذا الاستصحاب فإنه يمكن اجراؤه فى نفي التكليف ونفى شيء اخر غير التكليف فإن عدم كل ممكن يستصحب إلى أن يثبت الدليل، ولكن فى كلا العدمين يلاحظ الحالة السابقة ويجرى إلى الحالة اللاحقة.

وبما ذكرنا يظهر عليك ان كل موضع يمكن اجراء أصل البراءة فيه يمكن اجراء استصحاب حال العقل فيه ولا عكس إذ يمكن اجراء الاستصحاب المذكور فى عدم امر غير التكليف ولا يمكن اجراء أصل البراءة فيه.

ثم اعلم ان بعضهم لم يفرّق بين أصل العدم واستصحاب حال العقل بل، قال: هو هو بعينه، لأنّ العدم الازلى ثابت لجميع الممكنات فإذا قلنا: الأصل عدم الشيء الفلانى فالفرض أنه لما كان عدمه ازيلياً فيجب ان يستصحب حتى يثبت علمه الوجود فحينئذ لا فرق بين أصل العدم واستصحاب حال العقل.

أقول: قد عرفت أنه يمكن أن ينفى التكليف من غير ملاحظة الحالة السابقة، للدلالة الدالة على هذا من الشرع كما ستعرف إن شاء الله العزيز وهو المعبر بأصل البراءة. واما استصحاب حال العقل فلا يمكن اجراؤه الا

جامعة الأصول، ص: ١٨

بالملاحظة المذكورة لأنه مقتضى ادلته كما ستعلم.

وإذا علمت ذلك فنقول: فى أصل العدم اعتبر العدم المطلق سواء كان تكليفاً أم لا. بخلاف أصل البراءة فانا إذا قلنا فى الدم

المشكوك فيه بأنه حيض أم لا: الأصل عدم كونه حيضاً، والأصل عدم صحته هذا العقد وعدم كون هذا المال من زيد إذا لم يكن في تصرفه، يصدق على الاعداد المأخوذة في الامور المذكورة أصل العدم ولا يصدق عليها أصل البراءة، لأن الامور المذكورة المنفى وجودها بالأصل ليست من التكاليف، وان امكن ارجاعها إلى أصل البراءة بطريق آخر بان يقال: الأصل عدم وجوب اقباض كل من المبيعين أو عدم وجوب الاعطاء، ألما ان هذا طريق اخر، والمراد من الامثلة اعتبار اعدام الامور المذكورة من غير ارجاعها إلى التكاليف.

وإذا قلنا: الأصل عدم التكليف وجوباً كان أو ندباً يصدق عليه أصل البراءة والعدم كليهما لأن العدم المأخوذ في أصل العدم اعم من ان يكون تكليفاً أو غيره. فأصل العدم اعم مطلقاً من أصل البراءة.

ثم ما ينفي بأصل العدم ان كان تكليفاً فيمكن نفيه من غير ملاحظة الحالة السابقة نظراً إلى ادلة البراءة وان كان غير التكليف فلا يمكن نفيه إلا بالملاحظة المذكورة لثبوت بادلة الاستصحاب ولا يمكن اثباته مع قطع النظر عن ادلة الاستصحاب كما ستعرف ان شاء الله تعالى في اواخر الفصل الأول بل هذا الجزء يرجع إلى استصحاب حال العقل فأصل العدم

جامعة الأصول، ص: ١٩

ان لم يلاحظ في جزءه الذي هو التكليف الحالة السابقة ولو حظت في الذي هو غير التكليف، يكون مركباً من أصل البراءة واستصحاب حال العقل وليس عين استصحاب حال العقل، لأنه يجب فيه ملاحظة الحال السابقة والأخرج عن كونه استصحاباً، وقد عرفت أنه يمكن عدم الملاحظة في أصل العدم نظراً إلى جزءه الذي هو التكليف نعم ان لوحظ الحالة السابقة فيه ايضاً يرجع إلى استصحاب حال العقل.

ثم اعلم ان أصل العدم باعتبار جزءه الذي ليس بالتكليف والحكم الشرعي ينقسم ثلاثة اقسام:

احدهما أصل العدم في شبهة موضوع الحكم الشرعي كما إذا وجد لحم ولا يدري هل هو ميتة أم لا فيقال: الأصل عدم كونه ميتة.

وثانيها أصل العدم في متعلقات الحكم الشرعي كما يقال: الأصل عدم النقل.

وثالثها أصل العدم في الامور التي ليست من الاحكام الشرعية ولا من موضوعاتها ولا من متعلقاتها كما يقال: الأصل عدم حدوث الشيء الفلاني ولم يكن هذا الشيء من الحكم الشرعي ولا من موضوعاته ولا من متعلقاته.

وينقسم استصحاب حال العقل باعتبار الجزء المذكور ايضاً إلى الاقسام المذكورة كما لا يخفى.

ومنها: استصحاب حال الشرع ومحلّه ان يثبت حكم شرعي في وقت

جامعة الأصول، ص: ٢٠

ويجىء وقت آخر ولا يوجد دليل على انتفائه في هذا الوقت فالحكم ببقاء الحكم على ما كان هو الاستصحاب وبعبارة اخرى هو التمسك بثبوت ما ثبت في وقت أو حال على بقاءه فيما بعد ذلك الوقت أو في غير تلك الحال فيقال: الامر الفلاني قد كان وعدمه ليس بمعلوم، فالأصل بقاءه مثل ان يقال في مثال المذبي: ان التطهر كان ثابتاً قبل وقوع المذبي فكذا بعده عملاً بالاستصحاب.

وكل واحد من استصحاب حال العقل والشرع ينقسم إلى قسمين:

احدهما ان يعلم بثبوت حكم لمحلّ وعلم ايضاً بثبوت حكم مبطل مخالف للحكم الاوّل لعارض من عوارض ذلك المحلّ ولكن حصل الشك في وقوع هذا العارض، فيقال: الأصل عدمه مثلاً إذا علمنا ان زيدا متطهر وعلمنا ان الزبح من الموضوع المعتاد ناقض للتطهر ولكن يحصل الشك في حصول الزبح فيقال: الأصل عدمه وبعبارة اخرى ان يقال ثبوت الحكم الشرعي لموضوع معين معلوم

ولكن حصل الشك في وقوع هذا الموضوع وعدمه فيقال: الأصل عدم الوقوع بالاستصحاب والمثال كما ذكر ثم إن قلنا في المثال: ان التطهر كان ثابتاً قبل ذلك فالأصل بقاءه إلى ان يثبت المزيل يكون استصحاب حال الشرع وان قلنا: ان قبل ذلك لم يكن الدمة مشغولة بالوضوء فكذا الآن إلى ان يثبت الدليل يكون استصحاب حال العقل.

جامعة الأصول، ص: ٢١

وهذا القسم من الإستصحاب سواء كان من إستصحاب حال الشرع أو العقل هو الإستصحاب فى موضوع الحكم الشرعى. وثانيهما: ان يعلم ثبوت حكم لمحلّ وعلم وجود عارض من عوارض هذا المحل ولكن حصل الشكّ فى أنّ لهذا العارض حكماً مبطلًا للحكم الاوّل أم لا.

أو يقال بعبارة أخرى: وجود موضوع معلوم ثابت جزماً ولكن حصل الشكّ فى ثبوت حكم شرعى لهذا الموضوع وعدمه يقال: الأصل عدمه نظراً إلى الإستصحاب كما إذا علمنا تطهر زيد وعلمنا وجود الحدث من غير الموضوع الطبيعى ولكن حصل الشكّ فى أنّ هذا النوع من الحدث هل هو مبطل للتطهر أم لا؟- فإن قلنا: إنّ التطهر قبل ذلك كان حاصلًا فكذا الآن عملاً بالإستصحاب يكون إستصحاب حال الشرع، وإن قلنا: قبل ذلك لم يكن الدّمّة مشغولة بالوضوء فكذا الآن يكون إستصحاب حال العقل ومن هذا القبيل إذا حصل اليقين بوقوع المذى ولكن حصل الشكّ فى ناقضيته للوضوء وهذا القسم من الإستصحاب هو الإستصحاب فى نفس الحكم الشرعى.

ثمّ إنّ صاحب الذخيرة وبعضا اخر انكروا حجّية القسم الثانى وستعلم حقيقة الحال ثمّ ان الإستصحاب الذى ذكرناه هو الإستصحاب المتعلق بنفس

جامعة الأصول، ص: ٢٢

الحكم الشرعى وموضوعه.

وهنا قسم آخر من الإستصحاب لا يكون فى الحكم الشرعى ولا فى موضوعه، بل اما أن يكون فى متعلق الحكم الشرعى أو لا يكون فيه ايضاً.

فالأوّل: مثل الأصل بقاء المعنى اللغوى على حاله فإن ذلك خارج عن الاحكام الشرعية وموضوعاتها الا ان له مدخلية فى الجملة فيها. والثانى: كما إذا علم رطوبة ثوب مثلاً فى زمان ثمّ حصل الشكّ بعد ذلك بأنه رطب أم صار يابساً فيقال: الأصل بقاء الرطوبة على ما كان عليه. وهذا القسم لا دخل له بالأحكام الشرعية إلاّ بالعرض.

ومنها: أصالة عدم تقدّم الحادث، كأن يقال فى الماء الذى وجد فيه نجاسة بعد الإستعمال ولا يدرى انّ النجاسة قبل الإستعمال كان موجوداً فى الماء أو وقع فيه بعده: الأصل عدم تقدّم النجاسة على الإستعمال، فلا يجب غسل مالاقى هذا الماء قبل رؤية النجاسة وستعلم إن شاء الله تعالى انّ هذا الأصل إلى اىّ الأصول راجع.

ومنها: التمسك بعدم الدليل فيقال عدم الدليل على الحكم يدل على انتفائه وتعلم إن شاء الله ايضاً انّ مرجعه إلى اىّ الأصول.

ومنها: الأخذ بالأقلّ عند فقد الدليل على الأكثر، كما إذا قيل: فى عين الدابة نصف قيمتها، فيردّ بأنّ الربع ثبت إجماعاً فينفى الزائد بالأصل وهذا الأصل مرجعه إلى أصل البراءة.

ومنها: الأصل فى الكلام الحقيقة، وهذا يمكن أن يكون داخلًا تحت

جامعة الأصول، ص: ٢٣

الرّاجح، ويمكن أن يكون داخلًا تحت القاعدة وستعلم إن شاء الله حقيقة الحال.

ومنها: أصالة نفي تخصيص العام إلى ان يثبت المخصّص.

ومنها: أصالة نفي تقييد المطلق إلى ان يثبت المقيد.

ومنها: أصالة نفي النسخ إلى ان يثبت النّاسخ.

ومنها: أصالة نفي الاشتراط بشرط مختلف فيه إلى ان يثبت وستعلم انّ هذه الاربعة إلى اىّ الأصول راجعة.

ومنها: الكتاب المعتمد كما يقال: أصل حريز وأصل محمّد بن مسلم وأصل زرارة.

ومنها: الأصل في الاشياء الطهارة، وهذا يرجع إلى أصل البراءة كما ستعرف إن شاء الله العزيز. وبما ذكرنا تعرف ان ما يطلق عليه اسم الأصل وان كان البعض داخلاً في بعض تسعة عشر اصلاً. الاوّل الدليل كالكتاب والسنة والبرهان. والثاني القاعدة.

والثالث الحالة الزجاجية.

والرابع أصل البراءة بمعنى نفى الحرمة.

الخامس أصل البراءة بمعنى نفى الوجوب.

السادس أصل البراءة بمعنى نفى مطلق الحكم.

جامعة الأصول، ص: ٢٤

السابع أصل عدم الممكن.

الثامن إستصحاب حال العقل.

التاسع إستصحاب حال الشرع.

العاشر أصالة عدم تقدّم الحادث.

الحادى عشر أصالة التمسك بعدم الدليل.

الثاني عشر الاخذ بالاقلّ عند فقد الدليل على الاكثر.

الثالث عشر الأصل في الكلام الحقيقة.

الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر أصالة نفى التخصيص والتقييد والنسخ والشرط الثامن عشر الكتاب المعتمد.

التاسع عشر أصالة الطهارة في الاشياء.

ولما كان الأصل بمعنى الدليل لا يحتاج إلى الاستدلال لظهور حجّية الكتاب والسنة والبرهان فلا تعرّض لذكر الاستدلال عليه.

والأصل بمعنى القاعدة لا يمكن عليه الاستدلال بالاطلاق لأن القواعد كثيرة والمعتبرة منها ما كان بديهياً أو نظرياً مثبتاً من دليل عقلي أو نقلي.

وكذا الحكم بعينه في الأصل بمعنى الزجاج لأنّ المعبر من الزجاج ما يكون رجحانه حاصلًا ممّا يرتضيه مذاق الشرع أو العقل.

والأصل بمعنى نفى مطلق الحكم يثبت بعد اثبات أصل البراءة بمعنى

جامعة الأصول، ص: ٢٥

نفى الحرمة وأصل البراءة بمعنى نفى الوجوب والاستحباب فلا يحتاج إلى الاستدلال عليه بعنوان أنه مطلق.

والأصل العدم ايضاً لا يحتاج إلى الاستدلال عليه كما عرفت وستعرف إن شاء الله.

والأصول الاربعة: الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر حكمها واحد وطريق الاستدلال عليها واحد بعينه فلا يحتاج

إلى الاستدلال على كلّ واحد عليها بل نعنون لاربعتها عنواناً واحداً.

والأصل بمعنى الكتاب المعتمد لا يحتاج إلى دليل وهو ظاهر فخرج من تسعة عشر تسع وبقي الأصول المحتاجة إلى الاستدلال عشرة

أصول نعنون لكلّ واحد عنواناً عليها.

ونزيد عنوانين آخرين:

أحدهما: لاصل الاباحة في الشبهة لطريق الحكم.

وثانيهما: لذكر شطر من الأصول التي استعملها الفقهاء والاشارة إلى أنّها من أي قسم من الاقسام المذكورة.

ولما ذكرنا رتبنا رسالتنا هذه على اثني عشر فصلاً:

الفصل الأول في أصل البراءة بالمعنى الأول يعنى أصل الاباحه فيما لانصّ فيه.

الفصل الثاني في أصل البراءة بالمعنى الثاني اعنى نفى الوجوب والاستحباب.

جامعة الأصول، ص: ٢٦

الفصل الثالث في حكم الشبهه في طريق الحكم الشرعى.

الفصل الرابع في إستصحاب حال العقل.

الفصل الخامس في إستصحاب حال الشرع ونشير فيه إلى جميع الاقسام التى تحته.

الفصل السادس في أصالة عدم تقدّم الحادث.

الفصل السابع في أصالة التمسك بعدم الدليل.

الفصل الثامن في الاخذ بالاقلّ عند فقد الدليل على الاكثر.

الفصل التاسع في انّ الأصل في الكلام الحقيقه.

الفصل العاشر في أصالة نفى التخصيص والتقييد والنسخ والاشتراط.

الفصل الحادى عشر في انّ الأصل في الاشياء الطهارة.

الفصل الثانى عشر في ذكر بعض الأصول الداخلة تحت الأصول المذكوره وهى التى ذكر اكثرها شيخنا المتبحر الشهيد رحمه الله

والاشاره الى أن كلّ واحد منها داخل تحت أى أصل من الأصول المذكوره.

جامعة الأصول، ص: ٢٧

الفصل الأول: في أصل البراءة بالمعنى الأول اعنى أصل الاباحه

الفصل الأول في أصل البراءة بالمعنى الأول اعنى أصل الاباحه

اعلم انه اختلف في انّ الأصل في الاشياء التى لم يرد بها نصّ، الحلّ أم لا؟ وكذا في انّ الأصل في الافعال كذلك الاباحه أم لا؟ فمعظم الاصوليين على انّ الأصل فيهما الحلّ والاباحه مطلقاً وذهب بعض العلماء إلى وجوب التوقّف إذا احتل الحرمة ولم يكن من الشبهه في طريق الحكم. والتوقّف اما بمعنى عدم العلم باحد الطرفين مع عدم الخلو عنه في الواقع أو بأنه لا حكم في الواقع. واما إذا لم يحتمل الحرمة أو كان من الشبهه في طريق الحكم فمتفقون مع المعظم وبعضهم قال بالتوقّف مطلقاً وذهب بعضهم إلى وجوب الإحتياط على ما يفهم من كلام البعض.

جامعة الأصول، ص: ٢٨

والاكثر صرحوا بأنّ القائلين بالإحتياط هم القائلون بالتوقّف فإنهم يتوقّفون في الفتوى ويحتاطون في العمل وسيجىء ان شاء الله العزيز انّ المفهوم من الاخبار انّ التوقّف اخصّ من الإحتياط. وعلى كلا التقديرين «١» يلزم انّ الإحتياط ليس قولاً عليحده في المسأله بل القول بالتوقّف و الإحتياط قول واحد كما تعرف.

و ممّا يدلّ على ذلك ما قال الشهيد الثانى رحمه الله في التمهيد «٢» أنّ فى المسأله ثلاثه أقوال: الاباحه و التوقّف و الحرمة. وكذا قال الشيخ فى العده «٣» وغيرهما ايضاً كذا قالوا ومنهم من قال بأنّ الأصل فيهما الحرمة فبعضهم قال بالحرمة ظاهراً وبعضهم قال بها واقعاً ثمّ انه لا فرق بين الاشياء أو الافعال قبل بعثه الرّسل وما لا نصّ فيه بعد بعثه الرّسل فى جريان الخلاف المذكور على ما يظهر من كلام البعض وبعض الاصوليين كالآمدى وفخرالدين الرّازى وتابعيهم اطلقوا القول فى الشقّ الثانى بالإباحه ولم يتعرّضوا لنقل الخلاف، ونقلوا الخلاف فى الاشياء قبل بعثه الرّسل ولا يخفى انه لا فرق بينهما فما يحتمل أحدهما يحتمل الاخر وكلّ ما

(١) فى بعض النسخ: «ألا أنه على هذا أيضاً» مكان «و على كلا التقديرين»

(٢) تمهيد القواعد، ص ٦٦

(٣) عدّة الاصول ٢ / ٧٤١ تحقيق محمد رضا الانصارى

جامعة الأصول، ص: ٢٩

يمكن ان يستدلّ به لاحدهما على اىّ مذهب يمكن ان يستدلّ به للآخر كذلك. فالظاهر انّ الخلاف مشترك وعدم تعرّض البعض كأنه للظهور ومحلّ الخلاف هو الاشياء والافعال اللتان لم تكونا اضطراريتين وألاً فالاصل فيهما الحلّ والاباحة بلا خلاف لاحد من العقلاء فأصول المذاهب فى المسألة اربعة والحقّ انّ الأصل فيهما الحلّ والاباحة كما هو المذهب المعظم فلا بدّ لنا أوّلاً من الاستدلال على المذهب المختار ثمّ ذكر ادلّة كلّ واحد من مذاهب الخصوم وردّها على وجه يرتضيه العقول السليمة ويقبله الفهوم المستقيمة. جامعة الأصول، ص: ٣٠

[حجة القول المختار]

اشاره

اعلم انّ الأدلّة الدالّة على انّ الأصل فى الاشياء الحلّ قبل بعثه الرّسل وكذا فيما لا نصّ فيه بعد بعثتهم وكذا الحكم فى الافعال امور.

الاول: الآيات

وهى كثيرة.

منها قوله تعالى: خَلَقَ لَكُمْ ما فى الأَرْضِ جَمِيعاً «١» وهذه الاية تدلّ على حليّة الاشياء مطلقاً ولا تدلّ على اباحة الافعال كما لا يخفى ثمّ انّ هذه الاية تدلّ على العموم لا على فرد خاصّ من ما فى الارض لأنّ لفظه «ما» ظاهرة فى العموم فيكون المعنى انّ جميع ما فى الارض خلق لانتفاعكم فيكون مباحاً لكم ألاً ما ثبت تحريمه بدليل آخر لا يقال: انّ نوع الانتفاع غير معلوم فيجوز ان يكون لكلّ شىء انتفاع خاصّ غير معلوم فلا- يمكن الاستدلال بالآية لأننا نقول: لا- شكّ انّ الله تعالى فى مقام الامتنان فيجب ان يراد عموم الانتفاع كيف وان كان المراد فرداً خاصاً غير معلوم يحكم العقل بوجوب الاجتناب من جميع افراد الانتفاع لاحتمال الضرر ايضاً حينئذٍ وكيف يناسب هذا بمقام الامتنان فالمراد عموم انواع الانتفاع.

(١) البقرة: ٣٩

جامعة الأصول، ص: ٣١

ومنهما قوله تعالى: إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَ ما أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ «١» ووجه الاستدلال به على إباحة كلّ الاشياء سوى الامور المذكورة ظاهر.

والاستدلال به ايضاً مخصوص بإباحة الاشياء دون الافعال.

ومنهما قوله تعالى: يا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فى الأَرْضِ حَلالاً طَيِّباً «٢» لا يقال: يمكن أن يكون لفظه «من» تبعيضية فلا يفيد الآية إباحة جميع الاشياء.

لأننا نقول: يلزم حينئذٍ ان لا يكون هذا البعض معيّناً وهذا غير مناسب لمقام الامتنان.

نعم إن كان المراد من البعض البعض الذى لم يثبت حرمة يكون صحيحاً وحينئذ ثبت المطلوب.
ومنها قوله تعالى: قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ «٣» قال بعض الفضلاء: فى هذه الآيه اشعار بأن إباحة الأشياء مركوزة فى

(١) النحل: ١١٥

(٢) البقرة: ١٦٨

(٣) الانعام: ١٤٥

جامعة الأصول، ص: ٣٢

العقل قبل الشرع لأنها فى صورة الاستدلال على الحل بعدم وجدان التحريم إلا للأشياء الخاصة.
ومنها قوله تعالى: قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ «١» - الآية -.

ومنها قوله تعالى: قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَ مَا بَطَّنَ «٢» - الآية - والآيتان الاخيرتان تدلان على اباحة الاشياء والافعال جميعاً.

ولا يخفى أنه يمكن المناقشة فى دلالة بعض هذه الايات على الاباحة والحلية قبل البعثة ولا يضرنا ذلك لأننا لم ندع ان كل الايات والابخار تدل على كل واحد من الاقسام الأربعة بل يدل المجموع على المجموع ولذا فى كل واحد من الآيات والابخار نشير إلى أنه يدل على أى قسم من الاقسام الأربعة.

ومنها قوله تعالى: وَ مَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا «٣» ودلالته على حلية الاشياء و اباحة الافعال قبل بعثة الرسل ظاهرة غير خفية وكذا بعد بعثة الرسل ايضاً إذا كانت الاشياء والافعال مما لم يرد بها نص لأنه لا شك ان عدم العذاب قبل بعثة الرسل إنما كان لاجل عدم بلوغ

(١) الانعام: ١٥١

(٢) الاعراف: ٣٣

(٣) الاسراء: ١٥

جامعة الأصول، ص: ٣٣

التكليف إليهم ولا شك ان هذا الامر فيما لا نص فيه موجود بعد البعثة ايضاً.

ومنها قوله تعالى: لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا «١» و دلالتها على الشقوق الأربعة ظاهرة.

ومنها قوله تعالى: وَ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ «٢» وهذه دلالتها منحصرة على ما بعد البعثة مطلقاً.
ومنها قوله تعالى: لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ «٣» ووجه الاستدلال به ظاهر. وهذه الآية تدل على الاباحة فى الشقوق الأربعة كما لا يخفى.

(وهنا بعض آخر من الآيات استدلت به طائفة من اصحابنا على هذا المطلوب ولكن لما كان دلالاته غير صريحة عندي ما ذكرته هنا ولكن أشير إليه إن شاء الله فى طي الاخبار هذه جملة من الايات التى يمكن الاستدلال بها على هذا

(١) الطلاق: ٧

(٢) التوبة: ١١٥

(٣) الانفال: ٤٢

جامعة الأصول، ص: ٣٤

المطلوب) «١» ويمكن الاستدلال بآيات كثيرة اخر الا ان ما ذكرنا كاف لاثبات المطلوب.

الثاني: الاخبار

وهي كثيرة غاية الكثرة.

فمنها: ما يدل على الشقوق الاربعة اعني اباحة الاشياء والافعال قبل البعثة وبعدها.

الاولى: ما روى ابن بابويه في «من لا يحضره الفقيه» في باب القنوت بالفارسيه عن الصادق (عليه السلام) قال: «كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهى «٢» وروى الشيخ بدل «نهى» قوله «امر او «٣» نهى» «٤».

الثانية: ما رواه الكليني عن عدّه من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد بن علي بن الحكم عن اَبان الاحمر عن حمزة بن الطيار عن ابي عبدالله (عليه السلام) قال: قال لي: اكتب فاملي علي: ان من قولنا ان الله يحتج على العباد بما آتاهم وعرفهم ثم ارسل اليهم رسولا و انزل عليهم

(١) ما بين () موجود في بعض النسخ

(٢) الفقيه ١/ ٣١٧. روضة المتقين ٢/ ٣٤٩

(٣) في بعض النسخ: ونهى.

(٤) جامع احاديث الشيعة الطبعة الاولى ١/ ٨٩ نقلًا عن امالي الشيخ الطوسي الطبع الحجري صفحه ٦٣ وفيه: «امر ونهى»

جامعة الأصول، ص: ٣٥

الكتاب فامر فيه ونهى امر فيه بالصلاة والصيام «١»- الحديث- وجه الاستدلال به ان الخبر يدل على ان العقاب والعتاب لا يكونان الا بعد البيان فقبله لا يكون تحريم حتى بسببه صار مستحقًا للعقاب.

الثالثة: ما رواه في «الكافي» في باب التعريف والحجة والبيان «٢» عن احمد بن محمد بن يحيى العطار عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن فضال عن داود بن فرقد عن ابي الحسن زكريا بن يحيى عن ابي عبدالله (عليه السلام) قال: ما حجب الله علمه عن العباد فهو موضوع عنهم «٣» ووجه الاستدلال كما مرّ ورواه في الكافي في باب حجج الله على خلقه ايضاً «٤».

الرابعة: ما روى ابن بابويه عن حفص بن غياث القاضي قال قال اَبوعبدالله (عليه السلام) من عمل بما علم كفى ما لم يعلم «٥».

وجه الاستدلال به انه (عليه السلام) بين ان العمل بما لم يبلغ إليه علمه ساقط

(١) الكافي ١/ ١٦٤

(٢) ليس هذا العنوان في ابواب الكافي نعم هو موجود في توحيد الصدوق فراجع

(٣) لم ترد هذه الرواية بهذا السند في الكافي بل في توحيد الصدوق ٤١٣ في باب التعريف والحجة والبيان

(٤) الكافي ١/ ١٦٤ في باب حجج الله على خلقه. وفيه «محمد بن يحيى» مكان «احمد بن محمد بن يحيى»

(٥) الوسائل ٢٧/ ١٦٤ نقلًا عن التوحيد ٤١٦ و ثواب الأعمال ١٦١

جامعة الأصول، ص: ٣٦

فهنا لما لم يبلغ إليه الحرمة فهي ساقطة عنه لا يقال: ان الاباحة ايضاً لم يبلغ إليه علمها لأننا نقول: يفهم منه عدم المؤاخذه ولا معنى

حينئذٍ سوى الاباحة.

الخامسة: ما رواه الصدوق (قدس سرّه) في كتاب «التوحيد» عن عبدالله بن جعفر الحميري عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحجال «١» عن ثعلبة بن ميمون عن عبدالاعلى بن اعين قال: سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عمن لم يعرف شيئاً هل عليه شيء؟ قال لا «٢» ووجه الاستدلال بها في غاية الظهور.

السادسة: ما ورد عن الصادق (عليه السلام) على ما رواه ثقة الاسلام في «الكافي» انّ الحجّة لا تقوم لله على خلقه الاّ بامام حتى يعرف «٣».

السابعة والثامنة: روايتان اخريان بمضمون هذه الرواية المذكورتان في «الكافي» ايضاً «٤».

التاسعة: ما ورد من قولهم (عليهم السلام): انّ الله احتجّ على الناس بما آتاهم [ما] وعرفهم «٥».

(١) الحجاج خ

(٢) التوحيد ٤١٢

(٣) الكافي ١ / ١٧٧

(٤) الكافي ١ / ١٧٧

(٥) التوحيد ٤١٠ و ٤١١

جامعة الأصول، ص: ٣٧

العاشرة: ما ورد عنهم (عليهم السلام) في تفسير قوله تعالى: وَ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ «١» من قولهم: حتّى يعرفهم ما يرضيه وما يسخطه «٢».

الحادية عشر: ما رواه عبدالاعلى بن أعين عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: قلت له: اصلحك الله هل جعل في الناس اداة ينالون بها المعرفة؟ قال: فقال: لا، فقلت: فهل كلّفوا المعرفة؟ قال: لا، على الله البيان قال: لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْرَهَا «٣» و لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا «٤» قال: وسألته عن قوله: وَ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ «٥» قال: حتّى يعرفهم ما يرضيه ويسخطه «٦».

الثانية عشر: ما ورد من قولهم (عليهم السلام) الناس في سعة ما لم يعلموا «٧».

الثالثة عشر: ما رواه الكليني من قولهم (عليهم السلام): ليس لله على الخلق

(١) التوبة: ١١٥

(٢) التوحيد ٤١١

(٣) البقرة: ٢٣٣

(٤) الطلاق: ٧

(٥) التوبة: ١١٥

(٦) التوحيد ٤١٤

(٧) الكافي ٦ / ٢٩٧ و راجع كتابنا «سى مقاله» ١٥٧ - ١٦٩

جامعة الأصول، ص: ٣٨

ان يعرفوا وللخلق على الله ان يعرفهم ولله على الخلق إذا عرفهم ان يقبلوا «١» ووجه الاستدلال به ان المراد ليس لله على الخلق ان

يعرفوا شيئاً من احكامه مطلقاً بل يجب على الله ان يعرفهم كل واحد واحد من احكامه فكل ما لم يعرفهم من احكامه ليسوا مكلفين به.

فإن قلت: هل يمكن الاستدلال على المطلوب بالاخبار الواردة في معذوريّة الجاهل كقوله (عليه السلام): «أيّما امرء ركب امرأً بجهالة فليس عليه شيء» (٢).

وماورد عن الصادق (عليه السلام) حين سئل عن الرجل يتزوج المرأة في عدتها بجهالة أهي ممن لا تحل له أبداً فقال: لا أما إذا كان بجهالة فليترّوجها بعد ما تنقضي عدتها وقد «٣» يعذر الناس في الجهالة بما هو أعظم من ذلك فقلت: بأي الجهالتين اعذر «٤» بجهالته [ان يعلم] ان ذلك محرّم عليه أم بجهالته أنها في عدّة؟ فقال: احدى الجهالتين أهون من الاخرى. الجهالة بأنّ الله حرّم ذلك عليه وذلك «٥» أنه لا يقدر على

(١) الكافي ١/ ١٦٤

(٢) تهذيب الأحكام ٥/ ٧٣

(٣) فقد. خ

(٤) في الكافي: «يعذر» مكان «أعذر»

(٥) كذ في الاصل و في الكافي «وذلك بأنه» و في الفرائد للشيخ الانصارى: «وذلك لأنه»

جامعة الأصول، ص: ٣٩

الإحتياط معها فقلت: فهو في الاخرى معذور فقال: نعم «١» - الحديث -.

قلت: الاستدلال بالمطلوب بهذين الخبرين وامثالهما لا يخلو عن اشكال، وذلك لأن الجهالة ان يعتقد ويعلم ان الامر الفلاني حكمه كذا ففعله بهذا الاعتقاد مع أنه لم يكن الامر المذكور حكمه كذلك، وأما إذا كان الامر المذكور عنده محتملاً لهذا الحكم وحكم آخر ففعل أحدهما فالظاهر عدم شمول الاخبار الواردة في الجهالة له، وما نحن فيه من قبيل الثاني لا الاول. غاية ما في الباب ان المكلف إذا اعتقد فيما لا نصّ فيه - لشبهه أو غيرها - ان حكمه الاباحة لم يكن عليه شيء لا إذا كان كل من الاباحة والحرمة وغيرهما محتملاً وبالجملة لا يمكن الاستدلال بهذه الاخبار على هذا المطلوب مطلقاً.

فإن قلت: هل يمكن الاستدلال على هذا المطلوب بالآيات الواردة في ان الهداية من الله وأنه تعالى هدى الناس مثل قوله تعالى: إنا هدّينا السبيل إماماً شاكراً وإماماً كفوراً «٢» وورد في تفسيره عنهم (عليهم السلام) يعني عرفناه ما أخذ وماترك، «٣»

(١) الكافي ٥/ ٤٢٧

(٢) الإنسان: ٣

(٣) تفسير الصافي ذيل الآية وفيه: في الكافي والتوحيد صفحة ٤١١ عن الصادق (عليه السلام) أما آخذاً و أما تاركاً

جامعة الأصول، ص: ٤٠

وقوله تعالى: وَ أَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى «١» وورد في هذه الآية: وهم يعرفون «٢» وورد فيها ايضاً: بينا لهم «٣» وقوله تعالى فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَ تَقْوَاهَا «٤» وقال (عليه السلام) في تفسيره: «بين لها ما تأتي وما تترك» «٥».

وقوله تعالى: وَ هَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ «٦».

قلت: غاية ما يلزم من هذه الآيات ان الهداية والبيان وإراءة طريقى الحق والباطل منه تعالى وبعد هدايته صار واحد من الناس على الهدى واخر على خلافها [أمياً] ان قبل الهداية والبيان فكيف كان امرهم فلايدل هذه الآيات عليه وليس فيها ما يدل على ان قبل

الهداية كان ذمهم بريئة عن جميع التكليف.
نعم يمكن ان يقال: دلت الآيات المذكورة على ان قبل الهداية

(١) فصلت: ١٧

(٢) الصافي ذيل الآية نقلًا عن توحيد الصدوق

(٣) تفسير البرهان ٧٨٢ / ٤ نقلًا عن الكافي ١ / ١٦٣

(٤) الشمس: ٨

(٥) البرهان ٧٨٢ / ٤ نقلًا عن الكافي ١ / ١٦٣

(٦) البلد: ١٠. في توحيد الصدوق صفحة ٤١١: قال ابو عبدالله (عليه السلام): نجد الخير والشر.

جامعة الأصول، ص: ٤١

ما كانوا قادرين على أمر أصلاً لا على ما يجب أن يأخذوا به ولا على ما يجب أن يتركوا، لعدم علمهم بهذا وكون بيانه موكولاً على الله سبحانه، فيعلم منه أنهم لم يكونوا مكلفين وألا كان تكليفاً بما لا يطاق ولا يخفى ان هذا الاستدلال ليس من مجرد الآيات بل بضميمة العقل كما لا يخفى، فتأمل.

ويمكن أن يقال: ان الآيات المذكورة والاخبار الواردة في تفسيرها تدل على ان بيان طريقى الحق والباطل على الله فقبل بيانه لا يوجد شيء من الاحكام أعنى الوجوب والحرمة فيكون الاشياء على الاباحة.

ومنها: ما يدل على الشقين أعنى حلية الاشياء دون الافعال سواء كان قبل البعثة أو بعدها.

كرواية عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: «كل شيء يكون فيه حرام وحلال فهو حلال لك ابدأ حتى تعرف الحرام منه بعينه فتدعه» (١).

وهذا الخبر مذکور في النوادر من المعيشة من «الكافي» قال صاحب الفوائد المكية: ان الاستدلال بمثل هذا الحديث على الحل إذا كان الحيرة والاشتباه في حكم الله تعالى فهو من اغلاط المتأخرين بل مرادهم (عليهم السلام) الاشتباه في فرد من الاجناس التي علمنا ان بعض افرادها حلال وبعض افرادها حرام كاللحم والجبن لا في الحكم

(١) الكافي ٥ / ٣١٣. وراجع المحاسن ٤٩٥

جامعة الأصول، ص: ٤٢

التي لم نعلم حكمها اصلاً - انتهى - (١).

وكلامه هنا غير بعيد عن الصواب لدلالة قوله (عليه السلام): «يكون فيه حرام وحلال» على ما ذكره، فالتعميم غير مستفاد من الخبر الا أنك ستعرف ان شاء الله في فصل الشبهة في طريق الحكم حقيقة الحال.

ومنها: ما يدل على شقين آخرين أعنى الاشياء أو الافعال بعد البعثة كصحيحه حريز بن عبدالله عن أبي عبدالله قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «رفع عن امتي تسعة: الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وما لا يطيقون وما لا يعلمون وما اضطروا إليه والحسد والطيرة والتفكر في الوسوسة في الخلق ما لم ينطقوا بشفه» (٢).

وهذا الحديث مذکور في كتاب «التوحيد» للصدوق وفي أوائل «من لا يحضره الفقيه» (٣) وما نحن فيه داخل فيما لا يعلمون.

ومما يدل على المطلوب الاخبار الواردة الدالة على ان التكليف لم يتعلّق بأحد الا بعد بعثة الرسل ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة (٤).

(١) راجع الفوائد المدنيّة صفحہ ١٤٨

(٢) التوحيد ٣٥٣. الخصال ٢/٤٤. الوسائل ١١/٢٩٥ طبع الاسلاميه

(٣) الفقيه ١/٥٩. الوسائل الباب ٣٧ من ابواب قواطع الصلاة

(٤) راجع توحيد الصدوق صفحہ ٤٥، والبحار ٥/٢٩٨ الباب ١٤ من كتاب العدل و المعاد

جامعة الأصول، ص: ٤٣

وكذا الاخبار الواردة الدالة على ان المجانين والاطفال واشباههم معذرون ويتعلق التكليف بهم في يوم القيامة «١» وقد نقل تواتر هذين القسمين من الاخبار.

وكذا يدلّ عليه الاخبار الواردة في ان الزمان لا يخلو عن امام معصوم ليعرف الناس ما يصلحهم ويفسدهم «٢» وكذا الاخبار الدالة على انه على الله بيان ما يصلح الناس وما يفسدهم «٣» ودلالة القسمين الاخيرين على المطلوب انما يتم إذا ثبت أن المفهوم منهما أن طريق العلم بهما منحصر في ذلك.

وقد سبق منا إشارة إلى بعض القسم الاخير.

الثالث: الاجماع

نقله جماعة من فحول علمائنا كالصدوق في اعتقاداته والمحقق والعلامة. كذا نقل بعض الاعلام وكلام الصيّدوق ليس صريحاً في دعوى الاجماع لانه قال في

(١) راجع البحار ٥/٢٨٨ باب الاطفال و من لم يتم عليهم الحجّة في الدنيا

(٢) راجع البحار جلد ٢٣ باب الاضطرار إلى الحجّة

(٣) التوحيد ٤١٤-٤١١

جامعة الأصول، ص: ٤٤

اعتقاداته: باب الحظر والاباحة. اعتقادنا في ذلك ان الاشياء كلها مطلقة حتى يرد في شيء منها نهى «١» وهذا كما ترى لا يدلّ صريحاً على دعوى الاجماع لانّ بعضاً من الامور التي قال اعتقادنا فيه كذا وكذا مختلف فيه. فتأمل.

الزابع العقل

وهو عدّة دلائل.

منها: انا نعلم ان الصحابة والتابعين في عصر سيّد المرسلين صلى الله عليه وآله اجمعين وكذا اصحاب ائمتنا الراشدين صلوات الله عليهم اجمعين ما كانوا يتوقفون في كلّ واحد من افعالهم التي لم يرد بها نصّ بل كان بناؤهم على أصل الاباحة الا في الامور التي كان التحريم فيها منصوصاً من الشارع. وكذا ما كانوا متأملين في حليّة الاشياء الا الاشياء التي كان تحريمها منصوصاً.

ولا يخفى ان هذا الدليل لا يفيد شيئاً من الظنّ والعلم وذلك لان المراد من افعالهم ان كان الامور التي لا يمكن انفكاكها عنهم عقلاً كالحركة والسكون والاكل والشرب والنوم واليقظة والاحتباس والاستفراغ وامثالها أو عادة كاللبس والاستماع واللمس والنظر إلى المبصرات واشباهها فاباحتها كانت معلومة عندهم من طريقة الشارع

(١) الاعتقادات صفحہ ١٠٧ الطبع الحجري ١٢٩٢

جامعة الأصول، ص: ٤٥

وسيرته، وان كان الامور الاخر فكان دأبهم السؤال عنها والاستفسار عن حقيقتها وكيفية حالها وما كانوا يرتكبون امراً بدون إذن الشارع ورخصته الا فيما كان الرخصة وصلت اليهم خاصاً أو عاماً قولاً أو فعلاً أو تقريراً كما لا يخفى على المطلع على الاخبار المستبع للآثار نعم يمكن ان يقال: نحن نعلم ان كثيراً ما كان الصحابة والتابعون في عصر النبي والائمة (عليهم السلام) يرتكبون اموراً لا اعتقادهم باحتها ولم يؤاخذهم الشارع على ذلك مع انه إن لم يكن الأصل في الافعال والاشياء الاباحة كان الواجب على الشارع ان يمنعهم من جميع افعالهم وحركاتهم وسكناتهم بدون رخصته مع ان الامر لم يكن كذلك في عهده.

ومنها: ان الاباحة انسب بالملة السميحة السهلة بل عدم كون الأصل في الافعال والاشياء الاباحة مناف لكون هذه الملة سهلة سميحة كما لا يخفى. وهذا الدليل لا يفيد الا الظن.

ثم هذان الدليلان مختصان بما بعد البعثة.

ومنها: ان العقل يحكم حكماً قطعياً بقبح الحكم والتكليف مع عدم البيان لانه تكليف ما لا يطاق وهو محال على الله تعالى وأورد عليه بان هذا لا يدفع ان يوجد في الواقع ونفس الامر حكم وتكليف. فالحق ان يقال: يحكم العقل حكماً جزمياً بقبح العقاب مع عدم البيان للزوم الظلم على الله. فاللمازم من الدليل اباحة الاشياء والافعال بمعنى عدم العذاب والعقاب على الترك قبل النص والبيان، لعدم الحكم

جامعة الأصول، ص: ٤٦

في الواقع ونفس الامر مطلقاً لان هذا ليس على مذهبنا صحيحاً لان اعتقادنا ان النبي (صلى الله عليه وآله) أودع جميع الشرائع والاحكام وكل ما يتعلق بالحلال والحرام عند اهل بيته الكرام عليهم صلوات الله الملك العلام بحيث لم يشد عنه شيء حتى ارش الخدش واقل ولكنهم (عليهم السلام) ما تمكنوا من اظهار الجميع لخوف التقية ولظهور الفتنة وغير ذلك. مع ان الاحكام التي اظهورها لم يصل كلها اليها لظهور الفساد والفتنة بعدهم (عليهم السلام) واعتراء الاختلال والانداس في الكتب الاربعمائه. فيحتمل لا يمكن لنا القول بعدم الواقعي نعم هذا يمكن القول به على طريقة العامة حيث يقولون ان النبي (صلى الله عليه وآله) اظهر كل ما جاء به وتوفر المدواعي على اخذه ونشره بحيث لم يشد منه شيء فحينئذ اذا تتبعنا ولم نجد الحكم، نحكم بعدم الحكم في الواقع ونفس الامر.

إذا عرفت هذا فاعلم ان كثيراً من الاصحاب استدلل بالآيات والايثار المذكورة على أن الوجوب والحرمة الشرعيتين موقوفان على النص من قبل الشريعة لا يمكن للعقل اثباتهما نعم يمكن ادراك الوجوب والحرمة العقلين بالعقل والواجب العقلي ما يستحق فاعله المدح وتاركة الذم، والشرعي ما يستحق فاعله الثواب وتاركة العقاب، والمدح والحرمة الشرعي ما يستحق فاعله الثواب وتاركة العقاب

جامعة الأصول، ص: ٤٧

وامكان ادراك العقل الوجوب والحرمة العقلين مبني على ماهو التحقيق عندنا من كون الحسن والقبح عقليين - وتحقيق القول فيه يليق بموضع - آخر فيمكنه ان يحكم بان بعض الافعال واجب في الواقع بالمعنى المذكور كوجوب قضاء الدين ورد الوديعة وبعضها حرام كازهاق النفس ظلماً، بل يمكنه ادراك المستحب العقلي ايضاً كاستحباب الاحسان وقد ذكر ذلك جمع من علمائنا منهم المحقق في «المعتبر» (١) والشهيد في «الذكرى» (٢) مع ان الظاهر انه بديهى لا يحتاج إلى التأمل ولكن قالوا: لا يمكن اثبات الوجوب والحرمة الشرعيتين بالعقل وستعرف ان شاء الله ما هو الحق في المسألة.

انهم استدلو على مطلبهم بما عرفت من الآيات والايثار والادلة الأخر وبصحيحة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: بنى الاسلام

على خمسة اشياء- إلى ان قال- اما لو ان رجلاً قام ليله وصام نهاره وتصدق بجميع ماله وحب جميع دهره ولم يعرف ولاية ولى الله فيواليه ويكون جميع اعماله بدلالته إليه ما كان له على الله حق في ثوابه ولا كان من أهل الايمان «٣»- الحديث-

(١) المعتبر صفحه ١٠٦ الطبع الحجرى

(٢) الذكرى صفحه ٥. الطبع الحجرى و ١/ ٥٢ الطبع الحديث

(٣) الكافي ١٩/ ٢. الوسائل ١/ ٥ و ٩٠ نقلًا عن الكافي و المحاسن

جامعة الأصول، ص: ٤٨

وبأنه يبعد كون احكام الله بمجرد العقول مع تباينها وشدّة اختلافها ولذا ترى لم يوافق العقلاء فى مسألة من المسائل العقلية. ولما ذكره اصحابنا والمعتزلة من ان التكليف فيما يستقل به العقل لطف والعقاب بدون اللطف قبيح على الله فقبل البيان لا يكون من الله عذاب وعقاب.

ولأن العقل لو كان مستقلاً فى ادراك الوجوب والحرمة الشرعيين لم يكن لطلب الشارع ونهيه فائدة أصلاً، مع اننا نعلم قطعاً ان لكل من الطلب والنهى فائدة لم يكن قبل ورودهما.

قال حجة الفرقه المحققة نصير الملة والدين الطوسى قدس الله نفسه الزكية فى بعض كتبه: ان القبيح العقلى ما ينفر الحكيم عنه وينسب فاعله إلى السفه «١».

وقال بعض المتأخرين من اصحابنا:

لا يقال قوله (عليه السلام): كل شىء مطلق حتى يرد فيه نهى «٢» يبطل الحسن والقبح الذاتيين لأننا نقول هاهنا مسألتان:

الاولى الحسن والقبح الذاتيان والاخرى الوجوب والحرمة الذاتيان

(١) الفوائد المدنية ١٦١

(٢) الفقيه ١/ ٣١٧

جامعة الأصول، ص: ٤٩

والذى يلزم من ذلك، بطلان الثانية لا الاولى، وبينهما بون بعيد. الا ترى ان كثيراً من القبائح العقلية ليس بحرام فى الشريعة ونقيضه ليس بواجب- انتهى كلامه الشريف- «١».

وقال سيدنا الاجل المرتضى رضى الله عنه فى «الذريعة» فى مقام الاستدلال على ان الاشياء التى لم يرد بها نص مباحة- بعد ان ادعى انه ليس عليها المضرة العاجلة-: واما المضرة الاجلة فهى العقاب وانما يعلم انتفاء ذلك لفقد السمع الذى يجب ان يرد به لو كان ثابتاً لان الله تعالى لا يبدد ان يعلمنا ما علينا من المضار الآجلة التى هى العقاب الذى يقتضيه قبح العقل وإذا فقدنا هذا الاعلام قطعنا على انتفاء المضرة الآجلة ايضاً- انتهى عباراته الشريفه- «٢».

ثم ان بعض الفضلاء المتأخرين تردّد فى المسألة وبعد الاستدلال على ما ذكرنا من المذهب الحق اعنى عدم استقلال العقل بادراك الوجوب والحرمة الشرعيين قال:

فإن قلت: فإذا كان الامر على ما ذكرت فلم لم تحكم بعدم حجّية هذه الطريقة على البتّ، بل جعلت حجّيتها محلّ التأمل المشعر بالشك والتردد.

قلت: وجه التردد ممّا مرّ ومن أن اخباره تعالى بنفى التعذيب فيما هو مذموم ومكروه عنده اغراء منه تعالى للمكلف على هذا المذموم

وهو

(١) الفوائد المدنية ١٦١

(٢) الذريعة ٨١١ طبع طهران

جامعة الأصول، ص: ٥٠

قيح ونقض للغرض وحينئذ لا يكون ما يندرج في هذه الطريقة مندرجاً في قوله تعالى وَ مَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا «١» وحينئذ فيبقى الكلام في صحّة الملازمة المذكورة وعدمها - انتهى - «٢».

وغرضه من الملازمة المذكورة الملازمة بين الوجوب والحرمة العقلية والشرعية يعني كلما وجد العقلان يوجد الشرعيان أم لا. ثم ان هذا البعض المتقدم ذكره أورد على المسألة بقوله:

فان قلت: الواجب العقلي هو ما يكون تاركه مذموماً عند كل عاقل وحكيم والحرام العقلي ما يكون فاعله مذموماً كذلك فالحرام العقلي مثلاً لابد وان يكون مكروهاً وممقوتاً لله تعالى وليس الحرام الشرعي الاً ذلك لان فاعل فعل هو مكروه عند الله تعالى ممقوت له تعالى مستحق لعقابه ضرورة.

واجاب بأن الحرام الشرعي ما يجوز المكلف العقاب عليه ولا يكفي مجرد الاستحقاق وان علم انتفاؤه بسبب ما كأخباره بذلك ثم قال: وايضاً بادهة استلزام المكروهية عند الله تعالى استحقاق عقابه محل نظر ومنع - انتهى - «٣».

وتوضيح كلامه: أنك قد عرفت بإمكان ادراك العقل الوجوب

(١) الاسراء: ١٥

(٢) الوافية للفاضل التوني ص ١٧٤

(٣) الوافية ص ١٧٥

جامعة الأصول، ص: ٥١

والحرمة العقلية، وقلت: المكلف إذا ادركهما ومع ذلك ترك الواجب المذكور وفعل الحرام المزبور لا يكون عليه عقاب، ولا شك ان الحرام العقلي مكروه عند الله ايضاً لأنه ما يكون مكروهاً عند كل عاقل وحكيم، وترك الواجب العقلي ايضاً كذلك بعينه. وحينئذ كيف لا يكون على فعل هذا الحرام وترك هذا الواجب عقاب بعد ان ادركهما العقل وعلم جهة حسنهما وقبحهما؟ وكيف يخبر الله تعالى بأن الامر الالهي هو مكروه عندي وانت عرفت بعقلك انه مكروه عند كل عاقل وحكيم لا اعذبك بفعله؟ وكذا كيف يخبر بأن الامر الالهي هو حسن عندي وانت عرفت ايضاً ذلك لا اعذبك [بتركه]؟ فهذا اغراء منه تعالى للمكلف إلى الامر القبيح المذموم وهو غير صحيح.

فحينئذ يبقى الكلام في انه هل يمكن أن يكون فعل مكروهاً عند الله تعالى ومع ذلك يكون «١» فاعله عنده غير مستحق للعقاب أولاً يمكن فعلى الاول يكون القول بعدم اثبات الوجوب والحرمة الشرعيتين بالعقل صحيحاً وعلى الثاني لا يكون صحيحاً لان ما يدركه العقل حينئذ بأنه مذموم يكون على فعله العقاب وحينئذ يجب ان يخصص الاية وغيرها بما لا يدرك العقل وجوبه أو حرمة.

اقول: تحقيق المقام ان يقال: ان الامور ينقسم إلى قسمين:

(١) في الاصل: لا يكون.

جامعة الأصول، ص: ٥٢

قسم لا يدرك العقل حسنه وقبحه مطلقاً وهذا كثير بحيث لا تعد ولا تحصى ولا شك ان هذا القسم موقوف على نص الشارع ومادام

لم يرد بها نصّ يكون على أصل الاباحة ولا يكون على فعلها عقاب وكذا على تركها لأنّ المفروض انّ العقل غير متمكّن من ادراكها. وقسم يدرك العقل حسنه وقبحه وهذا هو المتنازع فيه بين العقلاء بحيث صار محطاً لرحال العلماء والاعلام وغرضاً لسهام التقص والابرار فبعضهم يقول: انّ حسننها وقبحها ثابت بالعقل ولكن الثواب والعقاب موقوفان على نصّ من الشّارع فإنّ ورد نصّ من الشّارع على فعلها أو تركها يثبت الثواب والعقاب ايضاً وألا فلا فهو لاء يقولون لا ملازمة بين الوجوب والحرمة العقليين والوجوب والحرمة الشرعيين فربما وجد الأوّل ولم يوجد الثاني وبالعكس وعرفت دلالة كلام المحقّق الطوسي (قدّس سرّه) عليه حيث قال: الا ترى انّ كثيراً من القبائح العقليّة ليس بحرام في الشريعة ونقيضه ليس بواجب «١»، وكلام السيّد المرتضى (قدّس سرّه) «٢» ايضاً ينظر إلى هذا، واختاره جمع آخر ايضاً قال شارح جمع الجوامع «٣»: «وتوسّط قوم فقالوا: قبحها ثابت بالعقل،

(١) راجع ص ٤٨ وليس هذا من كلام المحقّق الطوسي بل من صاحب الفوائد المدنيّة فراجع
(٢) راجع ص ٤٨ وليس هذا من كلام المحقّق الطوسي بل من صاحب الفوائد المدنيّة فراجع
(٣) قال في كشف الظنون: جمع الجوامع في اصول الفقه لتاج الدين عبدالوهاب السبكي الشافعي المتوفى ٧٧١ وله شروح كثيرة ... و
من شروحه شرح بدرالدين محمّد الزركشى المتوفى ٧٤٩
جامعة الأصول، ص: ٥٣

والعقاب يتوقّف على الشّرع، وهو الذي ذكره اسعد بن علي الزنجاني من اصحابنا وأبوالخطّاب من الحنابلة وذكره الحنفيّة وحكوه عن أبي حنيفة نصّاً وهو المنصور لقوته من حيث الفطرة وآيات القرآن المجيد وسلامته عن الوهن والتناقض.
فها هنا امران:

الأوّل ادراك العقل حسن الاشياء وقبحها.
والثاني ان ذلك كاف في الثواب والعقاب وان لم يرد شرع، ولا ملازمة بين الامرين، بدليل ذلك ان لم يكن رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ - اى بقبح فعلهم - وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ «١» اى لم يأتهم الرّسل والشرائع. ومثله لَوْ لَا أَرْسَلْتِ إِيْنَا رَسُولًا «٢» - انتهى [كلام الفاضل الزركشى] - «٣».

واستدلال القائلين بعدم الملازمة هو اطلاقات الآيات والايخبار المذكورة فإنّها بإطلاقها تدلّ على انّ ما لم يرد به الشّرع سواء ادرك العقل حسنه وقبحه ام لا لا يكون عليه عقاب.

(١) الانعام: ١٣١

(٢) طه: ١٣٤

(٣) هذه العبارة منقولة عن الفوائد المدنيّة ص ١٦٢ نقلًا عن شرح جمع الجوامع لبدر الدين الزركشى.

جامعة الأصول، ص: ٥٤

ويرد على هذا المذهب امور:

منها: الاغراء للمكلف على القبيح المذموم كما تقدّم.

ومنها: انّ العقل من الادلّة الشرعيّة ايضاً وعلى هذا المذهب يلزم خلعه بالمرّة في الاحكام الشرعيّة، لأنّ الامور التي لم يرد بها نصّ لا يمكن للعقل اثبات الوجوب والحرمة لها، والتي ورد بها نصّ لا يحتاج إلى العقل.

ومنها: أنّه ورد انّ العقل والشّرع متلازمان لا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر فإنّ العقل الشّرع الباطن، كما انّ الشّرع العقل الظاهر، وقد ورد عن سيّد المتّقين وامير المؤمنين صلوات الله عليه وعلى أولاده الطّاهرين:

«رايت العقل عقليين: مطبوع ومسموع ولاينفع مسموع إذا لم يك مطبوع كما لاينفع الشمس وضوء العين ممنوع» (١).
ومنها: أنه لاشبهه في أن ما هو مقتضى العقل الصّحيح صحيح وخلافه مذموم قبيح فكيف يمكن ان يتحقق في موضع ما هو مقتضى العقل الصّحيح واثبت الشارع المذموم هو اعقل العقلاء خلافه؟ نعم ان ظنّ في موضع هذا في بادية النظر يحكم جزماً بأن هذا العقل ليس بصحيح، لأن الشارع قال خلافه.

(١) راجع الاصول الاصيله للفيض (قدس سرّه) ص ١٢٠ و ذيله.

جامعة الأصول، ص: ٥٥

ولما ذكرنا ذهب قوم إلى ان بين العقل والشرع تلازماً لايمكن ان ينفك أحدهما عن الاخر فإذا حكم العقل الصحيح بأن هذا حسن أو قبيح يجزم من هذا بأن حكم الشرع ايضاً كذلك، فحكم العقل كاشف عن حكم الشرع وهو تابع للعقل والمعتزلة ايضاً هكذا تقولون.

قال شارح جمع الجوامع: ان المعتزلة لا ينكرون ان الله تعالى هو الشارع للاحكام، أما يقولون ان العقل يدرك ان الله تعالى شرع احكام الافعال بحسب ما يظهر من مصالحها ومفاسدها فهما عندهم مؤديان إلى العلم بالحكم الشرعي تابع لهما لا عينهما فما كان حسناً جوزه الشارع وما كان قبيحاً منعه. فصار عند المعتزلة حكمان احدهما عقلي والاخر شرعي تابع له. فبان أنهم لا يقولون انه بمعنى العقاب والثواب ليس بشرعي اصلاً خلافاً لما يوهمه ظاهر عبارة المصنّف وغيره - انتهى كلامه - (١).
ويرد على هذا القول شيان ولكن جوابهما معلوم.

الاول انا نرى ان كثيراً من المحسنات العقلية صارت محرمة في الشرع وكثيراً من القبائح العقلية أوجبها الشارع فكيف يدعى التلازم بينهما؟

وجوابه ظاهر لاننا لانسلم ان الشارع حرّم المحسنات العقلية أو أوجب القبائح العقلية بل ان ظنّ ذلك في بادية النظر فأنما هو ناشئ عن العقول القاصرة والفهوم العاجزة البائرة فإن كل عقل ليس بصحيح وكلّ درك ليس بمستقيم بل الموافق للعقل السليم والموافق للفهم المستقيم ما قال به

(١) الفوائد المدنية ١٦٤ نقلًا عن شرح جمع الجوامع للزر كشي

جامعة الأصول، ص: ٥٦

الشارع، ولذا ان تأمل من على الفطرة السليمة في الاحكام الشرعية وتتبع من كان متصفاً بجودة التعقل والفهم في المسائل الفرعية يجد أن جميعها مقتضى العقل نقل ان فاضلاً من ارباب العقول الذي صرف عمره جميعاً في العلوم العقلية ولم يحصل شيئاً من العلوم النقلية ولم تفرغ على سماعه مسألة من المسائل الفقهية - وسمعت أنه الفاضل الخفري (١) - دخل في بلد وشرع فيه بالافتاء من غير رجوع إلى الكتب الفقهية بل بمجرد العقل حتى مضى من ذلك مدة طويلة فدخل فيها فقيه فاضل - وسمعت أورايت في موضع أنه المحقق الثاني رحمه الله (٢) - فزجره عن ذلك وامر بجمع فتاويه حتى يرى كيف فعل فلما جمع فتاويه فرأى الشيخ المحقق (قدس سرّه) ان كلامه في جميع المسائل المذكورة موافق لما هو مفتى به الا مسائل نادرة قليلة وهذا النقل مؤيد لما قلنا.

الثاني ان هذا القول مخالف لما يفهم من اطلاقات الآيات والاخبار كما تقدّم.

ويمكن الجواب عن ذلك بوجوه:

الاول تخصيصها بالمواضع التي لم يحكم العقل فيها بالحكم الجزمي ولايتمكن من ادراكه لما ذكرنا من الادلة.

(١) صاحب الحاشية على شرح التجريد المتوفى ٩٣٢

(٢) صاحب جامع المقاصد المتوفى ٩٤٠

جامعة الأصول، ص: ٥٧

الثاني تخصيصها بما قبل البعثة.

وفيه مافيه لأنك عرفت ان بعضها لا يمكن حمله على ما قبل البعثة مع ان ما يمكن ان يقال به بعد البعثة يمكن أن يقال به قبلها ايضاً فالفرق بينها تحكّم ظاهر مع ان التفرقة لا تعقل لأن الظاهر ان المراد بقبل البعثة قبل بعثة مطلق الانبياء ولاشك ان آدم (عليه السلام) كان قبل كل أحد وقبله لم يكن أحد فكلّ زمان صدق عليه أنه بعد البعثة ولا يتحقّق زمان قبل البعثة. فتأمل.

الثالث حمل الآيات والاحبار على العفو بأن يقال يجوز ان يستحقّ العذاب والعقاب الا أنه تعالى بناء على لطفه ورحمته لا يعذبه الا بعد البيان كما صرح به الفاضل المحقّق الخوانساري في حواشيه على شرح المختصر للعضدي «١».

وأجيب عن هذا بأن الحرام الشرعي ما يجوز المكلف العقاب على فعله والواجب الشرعي ما يجوز العذاب على تركه وهذا التجويز هنا محال لاجبار الله تعالى بعدم العذاب والعقاب.

ولا يخفى ما في هذا الجواب.

الرابع ان حكم العقل بالحسن والقبح كاشف عن الوجوب والحرمة كما عرفت لتلازمهما فكلّ موضع حكم العقل حكماً جزمياً بالحسن والقبح يحصل الجزم بالحكم الشرعي ايضاً ولا يصدق أنه حينئذ من باب مالا نصّ فيه أو باب المطلق بل يكون ممّا ورد حكمه من الشارع. فتأمل.

(١) مخطوط

جامعة الأصول، ص: ٥٨

إذا عرفت هذا فتعلم ان الترجيح لهذا المذهب وان كان مخالفاً لما عليه الفحول ومبائناً لما قبله اقوياء العقول.

ثم ان بناء على المذهب الاوّل يكون الاصل في كلّ ما لم يرد به الشرع ولا يحكم به العقل ايضاً الاباحة.

ثم حكم العقل إما على سبيل القطع أو الجزم أو على سبيل الظن.

فالاول لا كلام فيه.

واما الثاني فيبنى الامر على ان الظنون كافية في الاحكام الشرعية أم لا. فعلى ما ذهب إليه المجتهدون إذا حكم العقل بالحسن والقبح

على سبيل الظن يحصل (العلم بالحكم الشرعي ايضاً على سبيل الظن) «١» فيكون هذا الظن كافياً في اثبات هذا الحكم الشرعي وعلى

مذهب الاخباريين لا يكون كافياً مع أنهم ينكرون أصل الاباحة مطلقاً

[حجّة القائلين بالتوقف]

إشارة

وبناء على التوقف حجّة القائلين بالتوقف

اخبار كثيرة:

إشارة

منها: ما روى عمر بن حنظله عن الصادق (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك فمن ترك الشبهات

(١) في بعض النسخ «الظن بالحكم الشرعي» مكان ما بين ()

جامعة الأصول، ص: ٥٩

نجا من المحرمات ومن أخذ بالشبهات ارتكب المحرمات وهلك من حيث لا يعلم» (١). وقال (عليه السلام) في آخره بعد بيان جميع وجوه التراجع في الخبرين المختلفين: «فإذا كان كذلك فارجع حتى تلقى امامك فإن الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات» (٢).

ومنها: ما روى الزاوندى عن الصدوق (قدس سره) قال: اخبرنا أبي قال اخبرنا سعد بن عبدالله عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عن جميل بن دراج عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: «الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة ان على كل حق حقيقة وعلى كل صواب نوراً فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه» (٣).

ومنها: ما ورد عنهم (عليهم السلام) «انما الامور ثلاثة امر بين رشده فيتبع وامر بين غيئه، فيجتنب وامر مشكل يرد علمه إلى الله تعالى ورسوله» (٤) ووجه استدلالهم بهذه الاخبار الثلاثة ان ما لانص فيه من افراد الشبهة والمشكل فيجب فيه الوقوف وردد علمه إلى الله تعالى ورسوله.

(١) الكافي ١/ ٦٨. الوسائل ١٨/ ٧٦ طبع الاسلامية

(٢) الكافي ١/ ٦٨. الوسائل ١٨/ ٧٦

(٣) الوسائل ١٨/ ٨٦ نقلًا عن رسالة للزاوندى

(٤) الكافي ١/ ٦٧

جامعة الأصول، ص: ٦٠

ومنها: ما روى في «الكافي» في باب النهي عن القول بغير علم عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: «انهاك عن خصلتين فيهما هلك الرجال انهاك أن تدين الله بالباطل وتفتي الناس بما لاتعلم» (١).

ومنها: رواية زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: سألته ما حق الله على العباد؟ قال: «ان يقولوا ما لا يعلمون ويقفوا عند ما لا يعلمون» (٢).

ومنها: ما روى في الكافي عن الصادق (عليه السلام) قال: «من فرط تفرط و من خاف العاقبة ثبت عن التوغل في ما لا يعلم و من هجم على امر بغير علم جذع انف نفسه» (٣).

ومنها: قول سيدنا امير المؤمنين صلوات الله عليه في «نهج البلاغة» في وصيته لابنه الحسن صلوات الله عليه: «ودع القول فيما لا تعلم والخطاب فيها لا تكلف وامسك طريق إذا خفت الضلالة فإن الكف عند حيرة الضلالة خير من ركوب الاحوال» (٤).

ومنها: ما روى عن الباقر صلوات الله عليه قال: «من افتى الناس برأيه فقد دان الله بما لا يعلم ومن دان الله بما يعلم فقد صاّد الله

(١) الكافي ١/ ٤٢

(٢) الكافي ١/ ٤٣

(٣) الكافي ١/ ٢٧

(٤) الوسائل ٢٧/ ١٦٠ نقلًا عن نهج البلاغة ٣/ ٤٤ طبع مصر. شرح نهج البلاغة لابن ميثم ٥/ ٧
جامعة الأصول، ص: ٦١

حيث أحلّ وحرّم فيما لا يعلم» (١).

ومنها: قولهم (عليهم السلام): انّ الله خصّ عباده بآيتين من كتابه ان لا يقولوا حتّى يعلموا ولا يردّ واما لا يعلمون قال عزّ وجلّ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ (٢) وقال (٣) بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَاْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ (٤).
ومنها: قوله عليه الصّلاة والسّلام: لا يسعكم فيما ينزل بكم ممّا لا تعلمون ألا الكفّ عنه والتّثبت والردّ إلى ائمة الهدى حيث يحملوكم فيه على القصد ويجلوا عنكم فيه العمى ويعرفوكم فيه الحقّ قال الله تعالى: فَسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (٥)*.
ومنها: قوله (عليه السلام): «لا يسع الناس حتى يسألوا و يتفقّهاو ويعرفوا امامهم ويسعهم ان يأخذوا بما يقول وان كان تقيّة» (٦).
ومنها: رواية سماعه عنه (عليه السلام) حيث سأله (عليه السلام) وقال: «أنا نجمع

(١) الكافي ١/ ٥٨ وفيه «ضادّ»

(٢) الاعراف: ١٦٩

(٣) يونس: ٤٠

(٤) الكافي ١/ ٤٣

(٥) الكافي ١/ ٥٠ المحاسن ٢١٦/ ١٠٦ الوسائل ٢٧/ ١٥٥ والآية في سورة النحل: ٤٣ و الأنبياء: ٧

(٦) الكافي ١/ ٤٠

جامعة الأصول، ص: ٦٢

فتتذاكر ما عندنا- إلى ان قال- فنقيس على (إلى خ) احسنه فقال: مالكم والقياس أنّما هلك من هلك من قبلكم من القياس ثمّ قال إذا جاءكم ماتعلمون فقولوا به وإن جاءكم ما لا تعلمون- فها واهوى بيده إلى فيه- ...» (١).
ومنها: قوله (عليه السلام): «من نصب نفسه للقياس لم يزل دهره في التباس ومن دان الله بالرأى لم يزل دهره في ارتماس» (٢).
والاخبار الواردة بهذا المضمون اعنى التّهي عن القول بغير علم كثيرة غاية الكثرة.
والآيات ايضاً كثيرة بهذا المضمون كقوله سبحانه: وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ (٣).
وقوله عزّ وجلّ: وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ (٤).
ووجه الاستدلال بهذه الاخبار أنّها تدلّ على أنّ ما لم يأت علمه من الله ورسوله فيجب فيه التوقّف وعدم القول وما لا نصّ فيه كذلك فيجب عنده التوقّف والتّثبت ومنها الاخبار الكثيرة المستفيضة الواردة بأنّ لله تعالى في كلّ واقعة

(١) الكافي ١/ ٥٧

(٢) الكافي ١/ ٥٨

(٣) الاسراء: ٣٦

(٤) النساء: ١٧١

جامعة الأصول، ص: ٦٣

حكماً مخزوناً عند اهله حتى في ارش الخدش ونصف الجلدة والجلدة «١».

وحينئذٍ فكلّ حكم من الاحكام وكلّ امر من الامور قد ورد فيه خطاب من جانب الشريعة وهو مخزون عند ائمتنا الراشدين صلوات الله عليهم اجمعين وعدم اظهارهم للتقية وظهور الفتنة ولذا في بعض الاوقات كانوا يجيبون كما هو عليه في الواقع وفي بعضها يجيبون على نحو تقتضيه التقية وفي بعضها لا يجيبون مطلقاً كل ذلك كان بحسب ما يقتضيه الوقت والمصلحة فإذا ورد في كل حكم خطاب شرعي فكيف يمكن الحكم بأصل البراءة والاباحة.

ومجمل القول ان استدلالهم منحصر في اخبار حاصرة بين اقسام ثلاثة:

القسم الأول: الاخبار الدالة على التثليث ووجه استدلالهم بها أن القول بالبراءة والاباحة ينفي التثليث ويتعين القول بالتثنية لأن الاحكام حينئذٍ تنحصر في الحلال والحرام ولا يبقى للثالث فرد حتى يدخل فيه.

القسم الثاني: الاخبار الدالة على النهي عن القول بغير علم ورد ما لا يعلم إلى اهله

(١) الكافي ١ / ٥٩

جامعة الأصول، ص: ٦٤

ووجه استدلالهم بها ان ما نحن فيه من قبيل ما لا يعلم فيجب رده إلى اهله.

القسم الثالث: الاخبار الواردة بأن لله تعالى في كل واقعة حكماً مودعاً إلى اهله ووجه استدلالهم بها ان هذا الاخبار تدل على ان لهذا الامر حكماً شرعياً عند اهله والقول بالاباحة منافٍ لهذا هذه هي جملة الاخبار التي استدلوها بها القائلون بالتوقف.

ويمكن الجواب بوجوه:

الأول: ان اخبارنا موافقة للقرآن وهذه الاخبار غير موافقة له، وورد في الاخبار الكثيرة ان الاخبار إذا تعارضت يجب الاخذ بما يوفق القرآن فيتعين الاخذ بالاخبار الدالة على الاباحة.

لا يقال: الاخبار الدالة على التوقف اكثر عدداً واصح سنداً.

لأننا نقول: القسم الثاني لا يدل على مطلوبهم مطلقاً لأن القول بالاباحة ليس قولاً بغير علم بعد دلالة الآيات والاخبار الكثيرة عليه. وكذا القسم الثالث لأننا قائلون بمضمونه ومعترفون بأن لكل واقعة حكماً خاصاً مخزوناً عند اهله ولانقول بعدم الحكم في الواقع بل غرضنا من الاباحة والبراءة عدم تعلق التكليف بنا وبراءة ذمتنا منه لأن التكليف لا يكون الا بعد

جامعة الأصول، ص: ٦٥

الارشاد والبيان كما يدل عليه العقل فلا يبقى حينئذٍ الا الاخبار الدالة على التثليث اعنى القسم الأول وهو - مع أنه لا يقاوم الاخبار الدالة على البراءة - مخالفة للقرآن والادلة العقلية، مع أنك ستعرف ما في هذا القسم ايضاً لا يقال: الايراد على القسم الثاني من الاخبار ليس بصحيح لأن دلالة الآيات والاخبار على أصل البراءة والاباحة واثباته بها حتى لا يكون القول به قولاً بغير علم موقوف على ان لا يكون لها معارض اقوى منها في أول الامر معارضة بالاقسام الثلاثة من الاخبار المستفيضة ولا يمكن معارضتها لهذه الاخبار المتواترة لحصول العلم منها بمضمونها بخلافها.

لأننا نجيب عن ذلك بالنقض والحل.

واما النقض فلان هذا ان كان وارداً على ما نحن فيه يرد على كل الاحكام حتى على القول بالتثليث ايضاً بأن يقال: الاخبار الدالة على النهي عن القول بغير علم مستفيضة بل متواترة وهي معارضة للاخبار الدالة على التثليث وهي اقوى من اخبار التثليث لاستفاضتها وتواترها وتقويتها بعمل الطائفة فلا يقاومها اخبار التثليث. وهكذا يمكن اجراؤه في جميع الاحكام الا في حكم ورد فيه اخبار اقوى

منها وهو قليل.

واقياً الحلّ فلأنّ العلم في الاخبار المذكورة بمعناه الاعمّ اعنى الرّاجح سواء كان اعتقاداً جازماً أو ظناً لأنّه ان لم يكن شاملاً للظنّ يلزم تعطيل احكام الله تعالى وانسداد باب المسائل الشرعيّة لأنّ حصول العلم في الاحكام الشرعيّة أمر غير ممكن الا في نادر غاية الندره ولهذا وقع

جامعة الأصول، ص: ٦٦

الاجماع على اعتبار ظنّ المجتهد فحينئذ نقول: حصل القطع من الاخبار المذكورة بأنه لا بدّ من حصول العلم في الاحكام الشرعيّة فيجب في كلّ حكم من احكام الله حصول العلم، فإن كان هذا العلم بمعناه الاخصّ فيجب في كلّ حكم ان يحصل القطع بأنّ هذا حكم الله وهذا امر غير ممكن فيتعيّن حمله على ما يشمل الظنّ ايضاً فكلّ موضع حصل الجزم بحصول الظنّ يكون كافياً وهو المطلوب. هذا مع انّ ما نحن فيه ممّا يحصل فيه القطع لورود الآيات والابحار الكثيرة ومعاضدتهما بالعقل والاجماع والاعتبارات الاخر كما عرفت.

فإن قلت الاخبار الدّالة على أصل الاباحة موافقة لمذهب المخالفين لأنهم يقولون بالثنية في احكام الله وليسوا قائلين بالثلاث فيمكن حملها على أنّها خارجة مخرج التقيّة فيبقى الاخبار الدّالة على التوقّف سالمه عن المعارض.

ففيه ان سلّم موافقتها لمذهب العامّة نقول: في مقام التراجيح الا وفقه بكلام الله العزيز مقدّم على المخالفة لمذهب العامّة كما هو غير خفي على المطّلع بالاخبار الواردة للتراجيح. هذا مع أنّه ان قطع النظر من الاخبار المذكورة تبقى الآيات و الادلّة العقليّة والاجماع و هي ممّا يمكن تقاومها مع الاخبار المذكورة الدّالة على التوقّف بل التراجيح لها كما لا يخفى.

الثاني: ما اجاب به بعض الفضلاء وهو انّ المحرّم ما يجب اجتنابه وهذه الاخبار كالصّيرحة في انّ الشبهة ليست من المحرّمات فلا يكون

جامعة الأصول، ص: ٦٧

اجتنابها واجباً بل لما كانت ممّا ينجر ويفضى إلى ارتكاب المحرّمات يكون اجتنابها مستحبّاً و ارتكابها مكروهاً ولهذا وقع طلب ترك ارتكاب الشبهة في هذه الروايات بطريق النصيحة والموعظة لا بطريق النهي الظاهر في الالزام. انتهى «١».

وهو جواب صحيح.

ويدلّ عليه ما روى في كتاب «الكفاية في النصوص» تصنيف على بن خزّاز بسنده عن الحسن بن على (عليهما السلام) أنّه قال له (عليه السلام): «واعلم أنّك لا تكسب من المال شيئاً فوق قوتك الا كنت فيه خازناً لغيرك اعلم انّ في حلالها- اي الدّنيا- حساب وفي حرامها عقاب وفي الشبهات عتاب فانزل الدّنيا بمنزلة الميتة خدمتها ما يغنيك «٢» فإن كان ذلك حلالاً كنت قد زهدت فيها وان كان حراماً لم تكن [فيه وزر فاخذت كما] قد اخذت من الميتة وان كان العتاب فإنّ العتاب يسير «٣».

فهذا الخبر صريح في انّ اجتناب الشبهة ليس بواجب بل هو مستحبّ لئلا يودى إلى المحرّم فإن عدم المبالاة بالقليل ينجرّ إلى عدمها بالكثير كما لا يخفى.

(١) وافية الاصول ١٩١

(٢) في البحار: يكفيك

(٣) البحار ١٣٩ / ٤٤ نقلًا عن الكفاية.

جامعة الأصول، ص: ٦٨

لا يقال: هذا الخبر لا يمكن الاعتماد عليه لأنّ الكتاب المذكور ليس من الكتب المعتمدة عند الاصحاب وليس بمعلوم أنّه من تصنيف

على بن خزاز الثقة.

قلت: قد صرح جمع من علمائنا الاعلام بأنه تصنيف هذا الثقة الجليل منهم العلامة الحلّي في اجازته لاولاد زهره ومنهم السيد الجليل العظيم السيد عبدالكريم بن طوس في فرحة الغرّي ومنهم الشيخ الحرفي الوسائل وغيرهم من الفقهاء كابن شهر آشوب في معالمه وغيره ايضاً (١).

فإن قلت: بناء على ما ذكرت من التوجيه من أنه لا يكون ارتكاب الشبهات حراماً ولا تكون على فاعلها عقاب وعذاب يجب ان لا يكون فعل الشبهة فعل الحرام ولا يكون ارتكابها هلاكاً مع ان بعض الاخبار كالخبر الاوّل تدلّ على ان من ارتكب الشبهة ارتكب الحرام بعينه وهلك، وبعضها تدلّ على ان ارتكاب الشبهة هو الاقتحام في الهلاكه بعينه كالخبرين الاخيرين فمع ذلك كيف يمكن حمل هذه الاخبار على الاستحباب.

قلت: يمكن الجواب بوجهين:

احدهما ان يكون المراد من كلّ من الهلاكه وارتكاب الحرام هو التأثير الذي يحصل من الحرام من الاضرار بصفاء النفس وازالته عنها

(١) راجع الذريعة للعلامة الطهراني ١٧ / ٨٦ و مقالنا حول هذا الكتاب في كتابنا: «بيست مقاله»

جامعة الأصول، ص: ٦٩

ورفع الحالات الحسنه والاخلاق الحميده عنها واحداث الكدره والاخلاق السيئه والحالات المذمومه الرديئه فيها فإن هذه التأثيرات يحصل من الحرام الواقعي وان لم يعلم الفاعل أنه حرام، ولاشكّ أنه لا يترتب عليه العقاب ولكن هذه التأثيرات لا ينفك عنه ولذا يأمر العرفاء من يريد كسب صفاء النفس وتهذيب الاخلاق بالاجتناب عن جميع الشبهات فإنها ان كانت حراماً اثرت اثره وان لم يترتب عليه العقاب فإن كثيراً من العرفاء اعترفوا وكتبوا في مصنفاتهم وكتبهم وبيّنوا في مؤلفاتهم وزبرهم بأنهم بمجرد فعل بعض المحرّمات الواقعيه التي ما كانوا عالمين به زال عنهم صفاء النفس وحدث الكدروه بل وفي بعض الناس المحرّمات الواقعيه يضرّ بأبدانهم وان لم يكونوا عالمين بها فأنّى عثرت على شخص إذا اكل شيئاً محرّماً وإن لم يكن عالماً به عرض له بمجرد الاكل الخفقان واضطراب القلب في غاية الشده.

فالمراد من الهلاكه هو هذه الامور ولاشكّ أنها نوع من الهلاكه وبالجملة من تأمل يجد ان الحرام من حيث أنه حرام موجب لاحداث شقاوه في النفوس الانسانيه ولذا حرّمه الشارع وهذا أحد اسرار الخفيّه والفائده العظيمة لارسال الرسل وانزال الكتب.

قال: سيدنا الصادق صلوات الله عليه وعلى آبائه وأولاده حين سئل لم حرّم الله الخمر والميتة والدم ولحم الخنزير:

ان الله تعالى لم يحرم ذلك على عباده واحلّ سواه رغبه منه فيما

جامعة الأصول، ص: ٧٠

حرّم عليهم وزهداً فيما احلّ لهم (١) ولكنه خلق الخلق وعلم تعالى ما يقوم به أبدانهم وما يصلحهم فاحلّ لهم واباحه تفضلاً منه عليهم لمصلحتهم وعلم ما يضرّهم فنهاهم عنه وحرّمه عليهم، ثم اباحه للمضطر واباحه له في الوقت الذي لا يقوم بدنه إلا به وأمره ان ينال منه بقدر البلغه لاغير ذلك.

ثم قال اما الميتة فإنه لا يدمنها أحد الا ضعف بدنه ونحل جسمه وذهبت قوته وانقطع نسله ولايموت آكل الميتة الافجاءه.

واما الدم فإنه يورث اكله الماء الاصفر ويبيخ الفم وينتن الرائحة ويسىء الخلق ويورث الكلب والقسوة في القلب وقلة الرافه والرحمة حتى لا يؤمن ان يقتل ولده ووالديه ولا يؤمن على حميمه ولا يؤمن على من يصحبه.

واما لحم الخنزير فإن الله تعالى مسخ قوماً في صورة شتى شبه الخنزير والقرده والذب وما كان من المسوخ نهى عن اكله للمثله لكيلا ينتفع الناس بها ولا يستخفّ الناس بعقوبتها.

وأما الخمر فإنه حرّمها لفعالها وفسادها «٢» وقال مدمن الخمر كعابد وثن يورثه الارتعاش وتذهب بنوره وتهدم مروّته وتحمله على

(١) في العلل: من رغبة فيما أحلّ لهم ولا زهد فيها حرّم عليهم

(٢) في الكافي: «ولفسادها» مكان «وافسادها»

جامعة الأصول، ص: ٧١

ان يجرء «١» على المحارم من سفك الدماء وركوب الزنا فلا يؤمن إذا سكران يشب على محرّمه «٢» وهو لا- يعقل ذلك والخمر لا يزداد شاربها إلا كلّ شرّ «٣».

والاخبار الواردة الدالة على أنّ لكلّ حرام تأثيراً ردياً خاصاً يحدثه في النفس كثيرة ويدلّ عليه العقل والتجربة والاعتبار ايضاً كما لا يخفى على من له ادنى تتبه.

الثاني ان يكون المراد من قوله (عليه السلام): «ارتكب الحرام» و «هلك» وامثالهما مما ورد بمعنى اشرف على ارتكاب المحرّمات وتعرض لما هو محتمل لذلك فإنّ امثال هذه العبارات في هذه المقامات محمولة على هذه المعاني كما يقال: من سافر وحده ضلّ عن الطريق أو اكله السبع وغير ذلك من الامثلة كما إذا ذهب أحد إلى حرب الاسد أو ادخل نفسه في السفينة في وقت الطوفان فيقال اهلك نفسه وكلّ من هذه الامثلة مجاز باعتبار ما يؤل إليه.

ويمكن تأييد هذا الحمل بما ورد في بعض خطب امير المؤمنين (عليه السلام)

(١) يجسر خ

(٢) حرّمه خ

(٣) الكافي ٦/ ٢٤٢- البحار ٦٢/ ١٣٤ نقلًا عن المحاسن ٢٠٤ ومثل هذه الرواية عن الباقر (عليه السلام) في علل الشرائع ٢/ ١٦٩

جامعة الأصول، ص: ٧٢

حيث قال: انّ الله تعالى حدّ حدوداً فلا تعدوها وفرض فرائض فلا تنقصوها وسكت عن اشياء لم يسكت عنها نسياناً لها فلا تتكلفوها رحمة من الله لكم فاقبلوها ثمّ قال (عليه السلام) حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك فمن ترك ما اشتبه عليه من الاثم فهو لما استبان له اترك والمعاصي حمي الله عزّ وجلّ فمن يرتع حولها يوشك ان يدخلها «١».

فإنّ الظاهر ان قوله (عليه السلام): «فمن يرتع حولها» اشارة إلى ارتكاب الشبهة لعدم تصوّر فرد آخر يكون مصداقاً له ولا يخفى أنّ قوله (عليه السلام): «فلا تتكلفوها رحمة من الله لكم» صريح في اباحة الاشياء التي لم يرد بها نصّ.

الثالث [اي من الاجوبة عن اخبار التوقّف] انّ اخبار التوقّف ان كانت مثبتة للتوقّف لكانت شاملة للتوقّف في نفس الحكم الشرعي وفي الشبهة في طريق الحكم الشرعي (وفيما احتمل الحرمة أم لا؟) «٢» مع انّ القائلين بالتوقّف يقولون بأصل الاباحة في الشبهة في طريق الحكم الشرعي أو نفس الحكم الشرعي إذا لم يحتمل الحرمة.

الرابع منع انّ مالم يرد فيه نصّ أو لم يبلغنا دليله داخل في الشبهة، إذ

(١) الفقيه ٤/ ٧٥ طبع مكتبة الصدوق. الوسائل ٢٧/ ١٧٥

(٢) ما بين () ليس في تلك النسخة

جامعة الأصول، ص: ٧٣

ادلّة التوقّف وارده فيما ورد فيه من الشرع نصّان متعارضان فالحاق غير المنصوص به قياس باطل عند القائلين بالقياس ايضاً لانتفاء

الجامع بين الأصل والفرع. كذا قال بعض الفضلاء (١).

اقول: ان قلت: ما تعارض فيه النصان فعند القائلين بالتوقف فيما لا نص فيه يجب التوقف فيه ايضاً وعند اكثر القائلين بالاباحة فيما لا نص فيه [الحكم] التخيير فيه لانه في معنى البراءة فحيث حمل اخبار التوقف على ما تعارض فيه النصان لا يناسب مذهب القائلين بالاباحة فيما لا نص فيه.

قلنا: والامر وان كان كذلك الا انهم لا يجوزون بالتوسعة فيما تعارض فيه النصان في المداينات والمواريث لان الحكم بالتخيير فيها امر مشكل بل لا يمكن.

(١) هو الفاضل التوني في الوافية ص ١٩٠

جامعة الأصول، ص: ٧٤

حكم ما تعارض فيه النصان

ولما انجز الكلام إلى هنا فلا بأس أن نشير إلى حكم ما تعارض فيه نصان والخلاف الذي وقع فيه والاشارة إلى دليل الطرفين ليظهر لك حقيقة الحال وتحيط بأطراف المقال ولا يبقى للشبهة حينئذ مجال ثم نرجع إلى ما كنا فيه.

فنقول: ما تعارض فيه نصان وكان لاحدهما مرجح من المرجحات المنصوصة من الشريعة فلا شبهة في أنه يجب الاخذ به ويتعين العمل به. وبعضهم يعمل بكل مرجح اعتبرها الاصوليون لئلا يلزم ترجيح المرجوح، ان عمل بالطرف المرجوح، ويساوى الراجح والمرجوح، ان لم يعلم بأحدهما وتوقف في الحكم، وليس المقام موضع تحقيق هذا فإنه محتاج إلى نظر آخر. أما الغرض هنا بيان الحكم فيما تعارض فيه نصان وفقد الترجيح في نظر الفقيه.

فنقول: اكثر القائلين بالاباحة والبراءة فيما لا نص فيه ذهبوا إلى التوسعة والتخيير فيما تعارض فيه نصان والقائلون بالتوقف فيما لا نص فيه

جامعة الأصول، ص: ٧٥

ذهبوا إلى التوقف هنا ايضاً والاخبار ايضاً مختلفة في ذلك بعضها يدل على المذهب الاول وبعضها يدل على المذهب الثاني فلنذكر شرطاً من الاخبار الواردة في هذا الباب ثم نشير إلى ما هو الحق في نظرنا حتى يظهر جلية الحال. فالتى تدل على المذهب الاول.

منها: ما رواه الحسن بن الجهم عن الرضا (عليه السلام) قال قلت للرضا (عليه السلام): تجيئني الاحاديث عنكم مختلفة قال ما جاءك عنّا اعرضه (١) على كتاب الله عزوجل واحاديثنا فإن كان ذلك يشبههما فهو منا وان لم يكن يشبههما فليس منا.

قلت: يجيئنا الرجال وكلاهما ثقة بحديثين مختلفين فلم نعلم ايتهما الحق قال إذا لم تعلم فموسع عليك بايها أخذت (٢).

ومنها: ما رواه الكليني في الصيحيح عن سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن رجل اختلف عليه رجلان من أهل دينه في امر كلاهما يرويه أحدهما يأمر بأخذه والاخر ينهاه عنه كيف يصنع؟ قال: يرجئه حتى يلقي من يخبره فهو في سعة حتى يلقاه وفي رواية اخرى: بأيهما أخذت من باب التسليم وسعك (٣).

(١) فقس. خ

(٢) الوسائل ٢٧ / ١٢١ نقلًا عن الاحتجاج ٣٥٧

(٣) الكافي ١ / ٦٦. الوسائل ٢٧ / ١٠٨

جامعة الأصول، ص: ٧٦

ومنها: ما رواه محمد بن ابراهيم بن أبي جمهور اللّحساوي في كتابه عوالي اللّألى عن العلامه مرفوعاً إلى زرارة بن اعين قال: سألت الباقر (عليه السّلام) فقلت: جلعت فداك يأتي عنكم الخبران أو الحدِيثان المتعارضان فبأيّهما آخذ؟ فقال: «يا زرارة خذ بما اشتهر بين اصحابك ودع الشّاذ النّادر. فقلت: يا سيدي أنّهما معاً مشهوران مرويان مأثوران عنكم. فقال (عليه السّلام): خذ بما يقول عدلّهما عندك وأوثقهما في نفسك فقلت: أنّهما معاً عدلان مرضيان موثقان فقال: ما وافق منهما مذهب العامّة فاتركه وخذ بما خالفهم فإنّ الحقّ فيما خالفهم فقلت: ربّما كانا معاً موافقين لهم أو مخالفين فكيف اصنع؟ فقال: إذن فخذ بما فيه الحائطه لدينك و اترك ما خالف الإحتياط. فقلت: أنّهما معاً موافقان للإحتياط أو مخالفان له فكيف اصنع؟ فقال (عليه السّلام): فاذن فتخيّر أحدهما فتأخذ به وتدع الآخر.

وقال بعد ذكر هذا الخبر: وفي رواية اخرى أنّه (عليه السّلام) قال: «فاذن فارجه تلقى امامك فتسأله» (١).

ومنها: ما رواه الشيخ الطبرسي (قدّس سرّه) في كتاب الاحتجاج في احتجاج مولانا وسيدنا الصادق (عليه السّلام) عن الحارث بن المغيرة عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: «إذا سمعت من اصحابك الحديث وكلّهم ثقة فموسّع عليك

(١) غوالي اللّثالي ١٣٣ / ٤. الوافية ٣٢٩

جامعة الأصول، ص: ٧٧

حتى ترى القائم (عليه السّلام) فتردّه إليه» (١).

ومنها: ما رواه عليّ بن مهزيار في الصّحيح قال: قرأت في كتاب لعبدالله بن محمد إلى ابي الحسن (عليه السّلام): اختلف اصحابنا في رواياتهم عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في ركعتي الفجر في السّفر فروى بعضهم ان صلّها في المحمل وروى بعضهم ان لا تصلّها الا على وجه الارض فاعلمني كيف تصنع انت؟ لاقتدى بك في ذلك فوقع (عليه السّلام): موسّع عليك بأيّهما عملت (٢). ولا يخفى انّ هذا الخبر لا يدلّ على المطلوب مطلقاً لأنّ المعصوم (عليه السّلام) هنا لم يأمر بالتوسعة والتخيير باعتبار اختلاف الروايات عن أبي عبدالله (عليه السّلام) بل امره بالتوسعة كان حكماً استينافياً صادراً منه (عليه السّلام) وكيف يمكن حمله على الأوّل مع تحقّق الحكم الواقعي عنده (عليه السّلام)؟ فتأمل.

ومنها ما روى الشيخ الطبرسي رحمه الله تعالى في جواب مكاتبه محمد بن عبدالله الحميري (قدّس سرّه) إلى صاحب الزّمان (عليه السّلام) يسألني بعض الفقهاء عن المصلّى إذا قام من التشهد الاوّل إلى الركعة الثالثة هل يجب عليه ان يكبر؟ فإنّ بعض اصحابنا قال: لا يجب عليه تكبيره ويجزيه ان يقول: بحول الله وقوته اقوم واقعد فوقّع (عليه السّلام) في الجواب

(١) الاحتجاج ٣٥٧ طبع ١٤٠٣. الوافية ٣٢٤. الوسائل ٢٧ / ١٢٢

(٢) التهذيب ٣ / ٢٢٨. الوسائل ٢٧ / ١٢٢

جامعة الأصول، ص: ٧٨

عن ذلك حديثان امّا أحدهما فإنّه إذا انتقل من حالة إلى حالة اخرى فعليه التكبير واما الحديث الاخر فإنّه روى إذا رفع رأسه من السّجدة الثانية وكبر ثمّ جلس ثمّ قام فليس عليه في القيام بعد القعود تكبير وكذلك التشهد الأوّل يجري هذا المجرى فبأيّهما أخذت من باب التّسليم كان صواباً (١). تأمل في هذا الحديث ايضاً.

ومنها: ما روى ثقة الاسلام في خطبة الكافي عن العالم (عليه السّلام) وفي موضع اخر منه ايضاً بقوله: وفي رواية: بأيّهما أخذت من

باب التسليم وسعلك «٢».

وأما الاخبار الدالة على المذهب الثاني فروايات.

منها: مقبولة ابن حنظلة حيث قال (عليه السلام) في آخره: «إذا كان كذلك فارجع حتى تلقى امامك فإن الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات» «٣».

ومنها: ما رواه الشيخ الطبرسي في الاحتجاج عن سماعة بن مهران قال: سألت ابا عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: يرد علينا حديثان واحد يأمرنا

(١) الوسائل ٢٧ / ١٢١ نقلًا عن الاحتجاج ٤٨٣

(٢) الكافي ١ / ٩ و ٦٦

(٣) الوسائل ٢٧ / ١٠٧ وفيه: فارجه.

جامعة الأصول، ص: ٧٩

بالاخذ به والآخر ينهانا عنه قال: لا تعمل بواحد منهما حتى تلقى «١» تأتي صاحبك فتسأله عنه قال: قلت: لا بد ان نعمل بأحدهما قال: خذ بما فيه خلاف العامة «٢».

ومنها: ما اشرنا إليه من قول أبي جمهور اللخساوي حيث قال: وفي رواية اخرى أنه (عليه السلام) قال: إذن فارجه حتى تلقى امامك فتسأله «٣».

ومنها: موثقة سماعة المتقدمه في طي اخبار المذهب الاول حيث قال: سألته عن رجل اختلف عليه رجلان من أهل دينه في أمر كلاهما يرويه أحدهما يأمر بأخذه والآخر ينهاه عنه كيف يصنع؟ قال: يرجع حتى يلقي من يخبره فهو في سعة حتى يلقاه «٤».

وانما ذكرنا هذا الخبر في المقامين لامكان الاستدلال به على كل من المذهبين.

هذه جملة الاخبار الواردة في المقام ولاشك ان الترجيح للقسم الاول من الاخبار لاكثرية واصحيه سنده وأوفقيته بالملة السميحة السهلة واشهرتيه بين الفرقة المحقة وعدم منافات قوله (عليه السلام): «فارجه حتى تلقى امامك» الورد في القسم الثاني من الاخبار الذي هو موضع الاستدلال

(١) في الاصل: حتى تأتي

(٢) الاحتجاج ٣٥٧. الوسائل ٢٧ / ١٢٢

(٣) غوالي اللثالي ٤ / ١٣٣

(٤) الوسائل ٢٧ / ١٠٨. الكافي ١ / ٦٦

جامعة الأصول، ص: ٨٠

للتوسعة والتخير، لانه يمكن ان يكون المراد من الارجاء هو ارجاء الحكم الواقعي، فإن العلم بالحكم الواقعي موقوف على الاستماع من الامام وهذا لاينافي التوسعة والتخير في أحدهما في العمل من باب الرخصة والاباحة كما يدل عليه القسم الاول من الاخبار.

وبالجملة غرضهم (عليهم السلام) من الرد إلى العالم هو رد العلم، ولاينافي ذلك العمل من باب الرخصة.

ويدل على ذلك كلام ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني في خطبة الكافي حيث قال مخاطباً لمن سأل تصنيف الكافي: قلت: أنك تحب ان يكون عندك كتاب كاف يجمع من جميع فنون علم الدين ما يكتفى به المتعلم ويرجع إليه المسترشد ويأخذ من يريد علم الدين والعمل به بالاثار الصيحيحة عن الصادقين (عليهم السلام) ... فاعلم يا اخي ارشدك الله أنه لا يسع احداً تمييز شيء مما اختلفت

الرّواية فيه عن العلماء (عليهم السّلام) برأيه ألا ما اطلقه العالم بقوله (عليه السّلام):
اعرضوها على كتاب الله عزّوجلّ [فما وافى كتاب الله عزّوجلّ] فخذوه و ما خالف كتاب الله فردّوه.

وقوله (عليه السّلام): دعوا ما وافق القوم فإنّ الرشد في خلافهم.

وقوله (عليه السّلام): خذوا بالمجمع عليه فإنّ المجمع عليه لاريب فيه.

ونحن لانعرف من جميع ذلك ألا أقله ولانجد شيئاً احوط ولا أوسع من ردّ علم ذلك كلّه إلى العالم وقبول ما وسع من الامر بقوله:
بأيّهما

جامعة الأصول، ص: ٨١

اخذتم من باب التسليم وسعكم. انتهى موضع الحاجة من كلامه «١» شكر الله مساعيه الجميلة.

وذلك لأنه (قدّس سرّه) قال: ولانجد شيئاً احوط وأوسع من ردّ علم ذلك كلّه إلى العالم وقبول ما وسع من الامر الخ.

فإنّ المردود إلى العالم هو العلم لا الأخذ بأحدهما. وكلامه (قدّس سرّه) صريح في أنّ الحكم فيما اختلف فيه الروايات بعد العجز عن الترجيح هو التوسعة والتخيير. والظاهر أنّ مستند بعض علمائنا في نسبة هذا المذهب إلى هذا الشيخ الجليل هذه العبارة وهو كذلك بلا تأمل هذا.

وبعضهم «٢» حمل الاخبار الدالة على التخيير على العبادات المحضة والاخبار الدالة على التوقّف على ما ليس كذلك كالدين والميراث ونحوهما.

ونفى البعد عنه بعض المتأخرين «٣» مستدلاً بأنّ هذه الاخبار وردت في المنازعات والمخاصمات.

ويمكن حمل اخبار التوقّف على صورة كان الملّك متمكناً من الوصول إلى الامام كما جمع الاخبار بهذا النحو الشيخ الجليل الطبرسي (قدّس سرّه)

(١) الكافي ١/ ٨ و ٩

(٢) هو الاسترآبادي في الفوائد المدنيّة ١٩٢.

(٣) لعلّ المقصود الشيخ الحرّ في الوسائل ٢٧/ ١٠٨ و ١١٢ ولكن الفاضل التوني قال في الوافية ٣٣٥: ظاهر الروايات يأبى هذا الجمع... فراجع.

جامعة الأصول، ص: ٨٢

في الاحتجاج حيث قال بعد ذكر خبر:

جاء هذا الخبر على سبيل التقدير لأنه قلّمّا يتفق ان يرد في الاثار خبران مختلفان في حكم من الاحكام موافقين للكتاب والسنة وذلك مثل الحكم في غسل الوجه واليدين في الوضوء فإنّ الاخبار جاءت بغسلها مرّة ومرّة وبغسلها مرّتين وظاهر القرآن لا يقتضى خلاف ذلك بل يحتمل كلتا الروايتين ومثل ذلك يوجد في احكام الشرع.

وامّا قوله: «ارجئه وقف حتى تلقى امامك» امره بذلك عند تمكّنه من الوصول إلى الامام فأما إذا كان غائباً ولا يتمكّن من الوصول إليه والاصحاب كلّهم مجمعون على الخبرين ولم يكن هناك رجحان لرواه أحدهما على رواه الاخر بالكثرة والعدالة كان الحكم بهما من باب التخيير.

ويدلّ على ما قلناه ما روى عن الحسن بن الجهم عن الرضا (عليه السّلام) قال: قلت له: تجيئنا الاحاديث عنكم مختلفة. قال: «ما جاءك عنّا فاعرضه على كتاب الله واحاديثنا فإن كان يشبههما فليس منّا [وان لم يكن يشبههما فليس منّا] قلت: يجيئنا الرّجلان وكلاهما ثقة بحدِيثين مختلفين فلا- نعلم ايّهما الحقّ. فقال «إذا لم تعلم فموسّع عليك بأيّهما أخذت». جامعة الأصول ٨٣ [حكم ما تعارض فيه

النصان] ص : ٧٤

أرواه الحارث بن المغيرة عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: «إذا سمعت من أصحابك الحديث وكلهم ثقة فموسع عليك حتى ترى القائم

جامعة الأصول، ص: ٨٣

صلوات الله عليه وتردّه عليه» (١) انتهى كلام شيخنا الطبرسي (قدس سرّه).

ولا يخفى أنّ في رواية الحارث بن المغيرة اشعار بهذا الجمع كما لا يخفى.

ويمكن حمل اخبار التوقف على الاستحباب لأنك عرفت أنّ الظاهر ان ترك الشبهة مستحب ولا شك أنّ ما تعارض فيه النصان من الشبهة.

ويدلّ على استحباب ترك الشبهة مضافاً إلى ما ذكرنا سابقاً ما ورد أنّ من ترك المحرّمات فهو اتقى الناس (٢).

ووجه الاستدلال أنّه يصير اتقى بمجرد ترك المحرّمات وان لم يترك الشبهات.

وماورد من ان لا ورع مثل ترك الشبهة (٣).

وأورع الناس من ترك الشبهة (٤).

وفي دلالة الاخيرين تأمل.

ويمكن حمل اخبار التوقف ايضاً بانّ الردّ باعتبار الحكم الواقعي

(١) الاحتجاج ٢/ ٢٦٣ طبع الاسوة

(٢) راجع وسائل الشيعة ١٥/ ٢٦١ وفيه اورع الناس. و راجع الرسائل الاصولية (رسالة اصالة البرائة) للوحيد البهبهاني ص ٣٨٧ وذيله

(٣) نهج البلاغة ١١٣٠ من الكلمات القصار وفيه لا ورع كالوقوف عند الشبهة وراجع الوسائل ٢٧/ ١٦١

(٤) الخصال ١٦. وسائل الشيعة ٢٧/ ١٦٢

جامعة الأصول، ص: ٨٤

واخبار التوسعة على التخيير في العمل.

وإليه ذهب شيخنا الفقيه المتألّه مولانا عبدالمحسن الكاشاني (قدس سرّه) في الوافي حيث قال:

ولا يخفى أنّ ردّ علمه اليهم (عليهم السلام) لا ينافي التخيير في العمل من باب التسليم فلا يجوز الفتوى بأنّه حكم الله في الواقع وان

جاز الفتوى بجواز العمل به وجاز العمل به. انتهى كلامه رفع في اعلى عليّين مقامه (١).

وبعضهم حمل اخبار التوقف على الامور المستحبة واخبار التوسعة على الواجبة.

ولا يخفى ضعف هذا الحمل وعدم صحته.

ثمّ اعلم أنّ الاخباريين القائلين بالتوقف فيما تعارض فيه النصان لم يجيبوا عن اخبار التوسعة الا بالمعارضة باخبار التوقف.

قال شيخنا المتقدم ذكره في الوافي بعد ذكر رواية زرارة المتقدمة التي رواها محمد بن ابراهيم بن ابي جمهور اللخساوي في كتاب

العوالي اللآلي عن العلامة مرفوعاً:

والاخبار في هذا المعنى كثيرة وقد أوردنا شطراً منه في كتابنا المسمى بسفينه النجاة (٢) وفي كتابنا (٣) الموسوم بالاصول الاصيله (٤)

(١) الوافي ١/ ٦٦ طبع الحجري

(٢) سفينة النجاة

(٣) الاصول الاصلية ص ٨٦

(٤) الوافي ١ / ٦٦

جامعة الأصول، ص: ٨٥

والجواب «١» من جواب الاخباريين المعارضه بعموم الأدلة السابقة بل الموضع اظهر افراده وخصوص رواية عمر بن حنظله حيث قال: إذا كان ذلك فارجئه حتى تلقى امامك فإن الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات «٢» وقوله (عليه السلام) في رواية سماعة: يرجئه حتى يلقى من يخبره وهو في سعه حتى يلقاه «٣».

وقال ايضاً: وفي بعض ما أوردته من الاخبار في كتابنا المسمى بسفينه النجاه وفي كتابنا المسمى بأصول الاصيله: وما لم تجدوه في شيء من هذه الوجوه فردوا لنا علمه فنحن أولى بذلك ولا تقولوا فيه بأرائكم وعليكم بالكف والتثبت والوقوف وانتم طالبون باحثون حتى يأتيكم البيان من عندنا ايضاً. انتهى كلامه رفع مقامه «٤».

وانت خبير بأن مجرد المعارضه لا يكفي لترجيح اخبار التوقف فانه لا يخفى انه.

ان بنى الامر على الجمع فالقوة في طرف اخبار التوسعه لامكان تأتي وجوه متعدده من الجمع في اخبار التوقف كما عرفت وعدم امكان حمل اخبار التوسعه على شيء يلائم التوقف.

(١) قوله: والجواب إلى قوله: يلقاه ليس في الوافي فراجع

(٢) الوسائل ٢٧ / ١٠٧

(٣) الوسائل ٢٧ / ١٠٨

(٤) الوافي ١ / ٦٦

جامعة الأصول، ص: ٨٦

وان بنى الامر على الطرح فطرح اخبار التوقف أولى وانسب لأن اخبار التوسعه اكثر عدداً واصح سنداً وأوضح متناً واشهر عند الطائفة عملاً وبالملمة السيمحة السيهله اشد مناسبة وبالقرآن العزيز اكثر موافقة لأن التخيير في معنى الاباحه لأنه لا يلزم العقاب على ترك كل واحد منهما إذا اتى بالآخر والآيات التي تدل على أصل البراءة والاباحه تدل على ذلك ايضاً.

ثم انه يرد على الاخباريين القائلين بالتوقف ان مذهبكم إذا كان التوقف فيما تعارض فيه النصان فهذه المسأله ايضاً مما تعارض فيه النصان فكان الواجب فيه ايضاً التوقف بين التوسعه والتوقف فلم حكتم بطرف واحد فقط اعني التوقف.

ويمكن قلب هذا الايراد على الاصوليين القائلين بالتوسعه ايضاً.

ولهم ان يقولوا في الجواب: هذا بعد العجز عن المرحج، والمرجح فيما نحن فيه موجود ولا يمكن للاخباريين ان يقولوا ذلك لعدم وجود مرجح لهم كما عرفت.

إذا علمت ما ذكرنا فاعلم ان الترجيح وان كان لاخبار التوسعه والتخيير مطلقاً كما عرفت ولكن يرد في بعض صور ما تعارض فيه النصان اشكالات ولا يمكن القول بالتوسعه فيها فلنشر إلى بعض الصور المتصوره فيه ليظهر جليته الحال.

جامعة الأصول، ص: ٨٧

فنقول: تعارض النصين اما ان يكون في العبادات أو غيرها.

والاول على قسمين.

احدهما ان يرد النصان كلاهما في وجوب عباده أو استحبابها الا ان العباده التي ثبتها أحد النصين مخالفة لتي ثبتها الاخر مادّة أو صورته مثلاً ورد نص بان صلاة معينه ركعتان والاخر ورد انها اربع ركعات كالفصر والاتمام فيما بلغ اربع فراسخ ولم يبلغ الثمانية. أو

بعض واجبات هذه الصلاة التي يشتهها أحد النصين اقل أو أكثر من الذي يشتهها الآخر كالامر في اختلاف النصوص الواردة في التسييح في الركعتين الأخيرتين. أو ورد نص بأن هذه الصلاة قنوتها قبل الركوع والآخر ورد على خلافه. ففي هذا القسم لاشك في امكان التوسعة والتخيير بعد العجز عن الترجيح ولا يرد اشكال مطلقاً واختيار العلماء التوسعة والتخيير في امثال هذه المواضع كثيرة جداً في الكتب الفقهيّة.

ولا يرد عليه ان التخيير في المعنى اباحة مطلقة والعبادة يجب ان يكون مشتملة على الرجحان لأننا نقول: الرجحان موجود إذا اختاره كل واحد منهما وهو ظاهر.

وثانيها ان يرد النصان كلاهما في عبادة واحدة من جميع الوجوه من غير ان يكون ما يشته أحد النصين مغايراً لما يشته الآخر مادّة أو صورة ولكن أحدهما يدل على وجوبه مثلاً والآخر على استحبابه أو يدل أحدهما على وجوبه والآخر على حرمة أو كراهته أو أحدهما على

جامعة الأصول، ص: ٨٨

استحبابه والآخر على الحرمة أو الكراهة ففي هذه الشقوق سيما غير الاوّل يرد أنه كيف يكون التخيير بين الحرام والواجب أو الاستحباب أو بين الواجب والكراهة وكذا في كلّ ما ذكر كيف يكون فعل واحد مفسدة ومصلحة وكيف يتصور فعل يكون المكلف بفعله وتركه كليهما مثاباً.

وقال بعض العلماء باختيار الترك يصير حراماً وباختيار الفعل يصير واجباً لامر الشارع وان كان في الواقع واجباً أو حراماً ففي الحقيقة هذا عفو ورخصة من قبل الشريعة.

وذكر بعض الاصوليين أنه إذا كان الفعل دائراً بين الواجب والحرام يجب تغليب جانب الحرمة.

وبالجملة في امثال هذه الشقوق ينبغي الإحتياط مهما امكن والتوقف ان لم يمكن.

والثاني ايضاً على قسمين:

أحدهما ان يكون في حقوق الناس من المداينات والمواريث أو غيرها مثل ان يدل نص على ان رجلاً مستحقّ لأن يأخذ من الآخر شيئاً والآخر يدل على عدم استحقاقه، أو دل أحدهما على ان هذا المال من هذا الرجل والآخر على أنه لذلك، وكذا الميراث بأن يكون أحد النصين دالاً على ان هذا الرجل يرث من آخر والآخر على خلافه، أو على ان هذا الميراث لرجل والآخر على أنه لآخر، أو دل أحدهما على الاشتراك والآخر على الانفراد، وامثال هذه المواضع، فإنّ التخيير والتوسعة بعد

جامعة الأصول، ص: ٨٩

العجز عن الترجيح امر مشكل في امثال هذه المقامات ولا معنى للتخيير والتوسعة فيها فإنّ التخيير والتوسعة ان كان بالنسبة إلى القاضى فلا يثمر هذا فائدة لعدم دفع النزاع حينئذٍ وان كان بالنسبة إلى أحد المتخاصمين فهو ترجيح بلا مرجح ومع ذلك لا يتحقّق هنا ترجيح وان كان بالنسبة إليهما معاً فلا يمكن دفع النزاع مطلقاً لأنّ كلّاً منهما يريد ان يأخذه هو وبالجملة ان وجد امثال هذه المسائل فإنّ امكن الإحتياط فيها يجب ان يحتاط بالمصالحة والهبة وغير ذلك والّا يجب التوقف فإنّ المقام مقام اشكال.

الثاني مثل ان يدل نص على حليّة امرءة لرجل والآخر على حرمتها عليه، أو على حليتها لرجل آخر، فإنّ التخيير فيه ايضاً امر مشكل لما عرفت. وان امكن ان يقال: ان اختار الحرمة يترتب عليه الاثار المترتبة عليها وان اختار الحليّة فيترتب عليها ايضاً الاثار المترتبة عليها مثل الحاق الوالد وتحقيق الارث بينهما وغير ذلك الّا أنه ينبغي في هذه المواضع ايضاً الإحتياط لما عرفت.

فثبت بما تلوناه عليك ان الامر في بعض موارد ما تعارض فيه النصان خصوصاً المداينات والمواريث هو الإحتياط والتوقف فحينئذٍ تعلم انّ حمل اخبار التوسعة على العبادات واخبار التوقف على المداينات والمواريث كما ارتكبه بعض وذكّرنا أنه ارتضاه بعض من المتأخرين، حسن جداً سيما صدر بعض اخبار التوقف يدل عليه كقول السائل: سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن رجلين يكون بينهما

منازعة في

جامعة الأصول، ص: ٩٠

ميراث أو دين - الحديث - (١).

والباعث حقيقة على حمل اخبار التوقف على الميراث والدين هو ما ذكرنا وللجمع بين الاخبار، فسقط حينئذ ما قيل في المقام من ان خصوص السؤال لا يخص عموم الجواب، وبأن الترجيحات التي اشتمل عليها اخبار التوقف لم يخصها أحد بالمداينات والمنازعات، فإن هذه الترجيحات ليست مخالفة لادلة اخر حتى يجب تخصيصها أولاً بعمل بها.

[الرجوع إلى البحث في أصل الإباحة]

إذا عرفت هذا فرجع إلى المطلوب اعنى الكلام في أصل الإباحة فنقول: مما ذكرنا علمت ان الاخبار التي استدلووا بها على التوقف فيما لا نص فيه يمكن حملها على ما تعارض فيه النصان ويكون من المواريث أو المداينات وتخصيص الشبهة به وحينئذ يكون موافقاً لمذهب القائلين بالإباحة فيما لا نص فيه فتأمل.

فإن قلت: فعلى هذا التوجيه لا يكون ما لانص فيه من افراد الشبهة ويجب التوقف كقول امير المؤمنين (عليه السلام) في خطبته كما رواه الفقيه على ماسبق: ان الله حدّ حدوداً فلا تعتدوها وفرض فرائض فلا تنقصوها

(١) الوسائل ٢٧ / ١٠٧

جامعة الأصول، ص: ٩١

وسكت عن اشياء لم يسكت عنها نسياناً فلا تتكلفوها رحمة من الله لكم فاقبلوها ثم قوله (عليه السلام): حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك - الحديث - (١).

والظاهر ان السكوت أتما هو باعتبار عدم النص بالمرّة.

وقول الصادق (عليه السلام) في حديث [حمزة بن] الطيار: «لايسعكم فيما ينزل بكم مما لا يعلمون الا الكف والتثبت والرد إلى أئمة الهدى (عليهم السلام) حتى يحملوكم فيه على القصد» (٢).

قلت:

الخبر الاول الجزء الذي منه ظاهر فيما لانص فيه اعنى قوله (عليه السلام): «وسكت عن اشياء» مشتمل على قوله: «فلا تتكلفوها» الدال على الإباحة كما لا يخفى والجزء الثاني منه اعنى قوله: «وحلال بين - إلى آخره» ليس فيه ما يدل على ما لانص فيه فيمكن ان يخصص بما تعارض فيه النصان بل الواجب ان يحمل كذلك حتى يتلائم كلا جزئي الخبر.

واما الخبر الثاني فليس فيه ما يدل على ان المراد منه ما لا نص فيه.

على أنك قد عرفت اجوبة كثيرة لترجيح اخبار الإباحة والبراءة.

ثم ان الاخباريين القائلين بالتوقف ارتكبوا لترجيح مذهبهم اموراً غير مرضية عند أولى الطوائع المستقيمة.

(١) الفقيه ٧٥ / ٤، الوسائل ٢٧ / ١٧٥

(٢) الوسائل ٢٧ / ١٥٥. الكافي ١ / ٥٠. المحاسن ٢١٦

جامعة الأصول، ص: ٩٢

فأجاب بعضهم عن الآيات بمنع حجية القرآن مطلقاً وبعضهم بأن المسلم حجته من القرآن ما كان محكم الدلالة والآيات المذكورة

مجملة غير ناصّة على المطلوب.

والجواب عن الاوّل معلوم عند كلّ من له درية فإنّ منع حجّية القرآن مطلقاً مخالف لما عليه المسلمون فإنّهم لا يزالون في الاقطار والامصار مدى الاعصار يستدلّون بالآيات القرآنية وكذا كان اصحاب الرسول (صلى الله عليه وآله) والائمة (عليهم السلام). والقول بأنّ جميع من كان يستدلّ بالقرآن سمع أو بلغ تفسيره إليه من المعصوم (عليه السلام) لا يخفى ما فيه. وايضاً هو مخالف للاخبار الكثيرة كقوله (صلى الله عليه وآله): «انّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي لئن تمسّكتم بهما لن تضلّوا» (١) وقد ورد ان القرآن هو الثقل الاكبر (٢) وورد اخبار كثيرة بالامر بالتمسك بالكتاب والعتره (٣) وبالجملة هذا امر ظاهر. وامتدّ دائرة النزاع بين الاصوليين والاخباريين. وتفصيل هذا ليس هنا موضع ذكره.

(١) راجع غاية المرام للبحراني ص ٢١١ الباب ٢٨ في نصّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) على وجوب التمسك بالثقلين

(٢) غاية المرام ص ٢١٤ الحديث ١٩

(٣) راجع غاية المرام ص ٢١١ - ٢٣٥

جامعة الأصول، ص: ٩٣

وامّا الجواب عن الثاني فإنّك قد عرفت في مقام الاستدلال بالآيات صراحتها في المطلوب.

وما ورد في تفسير قوله تعالى: خَلَقَ لَكُمْ (٤) عن امير المؤمنين (عليه السلام) حيث قال: «خلق لكم ما في الارض لتعتبروا به...» (٥).

فعلى تقدير ثبوته لا ينافي ما ذكرنا فإنّا بينا ان مفاد الآية عموم الانتفاع وهذا ايضاً فرد منه ولا يدلّ الخبر على الحصر.

مع ان تخصيص القرآن بالخبر الضعيف الغير المنجبر بالعمل، الظاهر ممّا لم يقل به أحد.

واجابوا عن الاخبار بوجوه (١):

منها: انّ الاخبار المذكورة اخبار احاد لا يفيد شيئاً الا الظنّ والمسألة من الأصول.

ومنها: حملها على الخطابات الشرعية بمعنى انّ الخطابات الشرعية العامية أو المطلقة باقية على عمومها أو إطلاقها حتى يرد نهى في بعض افرادها.

ومنها: انّ هذه الاخبار موافقة للعامّة لدلالاتها على التثنية في الاحكام

(٤) البقرة: ٢٩

(٥) الصافي في ذيل الآية ص ٢٥ الطبع الحجري

(١) راجع الوسائل ٢٧ / ١٧٤

جامعة الأصول، ص: ٩٤

اعنى الحلّ والحرمة وعدم وجود المتشابه فيها وهو مذهب العامية لعدم قولهم بالتوقّف والإحتياط فيجب الاخذ بالاخبار الموافقة (١) لهم.

ومنها: انّ الاخبار المذكورة تدلّ على الاباحة والبراءة في صورة عدم العلم وعدم ورود النهى، واخبار التوقّف مشتملة على النهى ومفيدة للعلم بالحكم اعنى الإحتياط أو التوقّف، فيجب حينئذ ان يخصّص الاخبار الدالة على الاباحة والبراءة على قبل ورود الشرع أو بمن لم يصل إليه النهى الوارد في اخبار التوقّف من الجهال فمن بلغ إليه اخبار التوقّف لا يمكنه الاخذ بالاباحة.

ومنها: أنّ الاخذ باخبار التوقّف موافق للإحتياط ومعاضد بالاخبار الواردة فيه وهي كثيرة فيجب الاخذ بها.

والجواب عن الاوّل أنّك قد عرفت انّ الاستدلال لم يكن منحصرّاً بالاخبار بل بها وبالآيات والعقل والاجماع فيحصل من جميعها

العلم القطعي، مع انّ الاخبار الواردة في هذا الباب مستفيضة بل قريبة بالتواتر المعنوي هذا. مع انّ عدم جواز اثبات الأصل باخبار الاحاد ممنوع، كيف والسنة من اعظم الأصول مع أنّها تثبت باخبار الاحاد والقول بعدم حجيتها غير معمول به عند الامامية سيما في امثال زماننا هذا.

(١) كذا في الاصل. والصحيح ظاهراً: المخالفة.

جامعة الأصول، ص: ٩٥

مع انّ هذا الايراد ان كان وارداً فوروده على الاخباريين اشدّ لأنّ استدلالهم منحصر بالاخبار، والقول بأنّها بلغت حدّ التواتر ممنوع كما عرفت.

والجواب عن الثاني ظاهر.

امّا اولاً فلائح الاخبار الواردة في المقام كانت عامية أو مطلقة فيكون شاملة للجميع فالتخصيص بغير دليل خلاف الأصل وخلاف ما تقتضيه هذه الاخبار بناء على ما حملوها عليه. فهذا الايراد الذي أوردوه حجة عليهم. واما ثانياً فلائح حمل الاخبار المذكورة على الصورة المفروضة غير ممكن اللهمّ الا في نادر على سبيل التكلف، فإنّ اكثر الاخبار مضمونها ان قبل البيان لا يكون مؤاخذه، والموضع الذي ورد فيه العام، لا يصدق عليه انه لم يرد فيه بيان كيف والعام يدل على جميع ما تحته دلالة واضحة.

وكذا قوله (عليه السلام): «كلّ شيء مطلق حتى يرد فيه نصّ» (١) لا يمكن حمله على الصورة المذكورة لأنّ الافراد المندرجة تحت النص العام لا يصدق عليها أنّها لم يرد فيها نصّ وكذا لا يناسب هذا التوجيه مع الاخبار التي مضمونها «انّ الناس في

(١) غوالي اللثالي ٢/ ٤٤ فيه: «نصّ» و ٣/ ١٤٦ وفيه «منع» و ٣/ ٤٦٢ وفيه «نهى» وقد مرّ انّ في بعض المصادر «امر او نهى» او «امر و نهى» فراجع

جامعة الأصول، ص: ٩٦

سعة حتى يعلموا» لأنّه قد يكون العام الذي ورد نهياً محرماً للافراد التي تحت هذا العام وحينئذ يكون معنى السعة بقاء التحريم عليهم وهذا اطلاق لم يقل به أحد من ارباب العقول.

والجواب عن الثالث بعد تسليم أنّ مذهب العامة التثنية في الاحكام: ان اكثر الاخبار الواردة في الترجيح وقع فيها العرض بالكتاب مقدماً على الاخذ بمخالفة العامة ولاشك ان الموافقة للقرآن لاخبار الاباحة.

هذا مع انّ اخبار التوقف لا يمكن ان يقاوم مع ادلة الاباحة حتى يحتاج إلى الترجيح لانك قد عرفت ان الاخبار الدالة على التوقف انحصرت في الاخبار الدالة على التثليث وهي قليلة فليست بحيث يثبت التعارض بينها وبين الآيات و الاخبار الكثيرة والعقل والاجماع. واما الجواب عن الرابع فبأنّ الحمل على قبل ورود الشريعة لا يمكن في كثير منها كما عرفت.

والحمل على ان المراد بالجاهل الجاهل باخبار التوقف خلاف الظاهر (١) لأنّ مضمون اكثر اخبار الاباحة ان المؤاخذه لا يكون قبل العلم ومن يطلق العلم على التوقف؟

هذا مع انّ العمدة في الجواب ان اخبار التوقف ليست بحيث تقاوم ادلة الاباحة حتى يحتاج في الجمع إلى هذه التوجيهات البعيدة.

واما الجواب عن الخامس فستعرف في الاحتياط ان شاء الله العزيز

(١) في بعض النسخ: خلاف الواقع

جامعة الأصول، ص: ٩٧

[أدلة القائلين بالاحتياط]

وأما أدلة الإحتياط فروايات.

وقبل الخوض في الاستدلال لابد من تحرير محلّ النزاع فنقول:

ذهب الاخباريون النافون للبراءة الاصلية إلى وجوب الإحتياط فيما لا نصّ فيه وبعض المواضع التي تعارض فيه النصّان. والمجتهدون ذهبوا إلى استحبابه في الموضوعين. والظاهر بل الجزم أنّ استحباب الإحتياط عندهم أنّما هو فيما لم يثبت اشتغال الذمّة يقيناً والّا فيجب الإحتياط عندهم والظاهر عدم الخلاف بينهم في ذلك.

ثمّ الظاهر أنّ القائلين بالتوقّف هم القائلون بالإحتياط في الموضوعين اعنى فيما لا نصّ فيه وفيما تعارض فيه النصّان فإنهم يتوقفون في الفتوى ويحتاطون في العمل فإنّ معنى التوقّف هنا على ما يفهم من كلام البعض: الكفّ عن الحكم مطلقاً، لا الكفّ عن العمل مطلقاً وبعضهم ذهب إلى أنّ معنى التوقّف هو معنى الإحتياط وسيجيء إن شاء الله تعالى توضيح ذلك وما فهمته من معنى التوقّف والإحتياط من الاخبار.

جامعة الأصول، ص: ٩٨

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ الاخبار الواردة في الإحتياط كثيرة ولكن وردت في موارد مختلفة فلنذكر جملة منها ونشير إلى مواردّها ثمّ نأتى ببيان الحقّ فنقول:

منها: ما روى ابن جمهور اللّحساوى في كتاب عوالى اللّالى قال روى العلامة مرفوعاً إلى زرارة بن اعين قال: سألت ابا عبد الله (عليه السّلام) فقلت: جعلت فداك يأتى عنكم الخبران أو الحديثان المتعارضان فبأيهما آخذ فقال: خذ بما اشتهر بين اصحابك ودع السّاذّ النّادر- إلى ان قال- إذن فخذ بما فيه الحائطة لدينك واترك ما خالف الإحتياط- الحديث- «١».

وهذا يدلّ على وجوب الإحتياط في مطلق ما تعارض فيه النصّان بعد فقد الامور المذكورة.

ومنها: صحيحة عبد الرحمن بن الحجّاج قال: سألت ابا الحسن (عليه السّلام) عن رجلين اصابا صيداً وهما محرمان الجزاء عليهما «٢» أم على كلّ واحد منهما [جزاء]؟ قال: لا بل عليهما جميعاً و يجزى عن كلّ واحد منهما الصّيد قلت: ان بعض اصحابنا سألنى عن ذلك فلم ادر ما عليه فقال (عليه السّلام): إذا اصبتم مثل هذا فلم تدرؤا فعليكم بالاحتياط ... «٣»

(١) غوالى اللّالى ١٣٣/٤ ح ٢٢٩

(٢) بينهما خ

(٣) التهذيب ٥/٤٦٦

جامعة الأصول، ص: ٩٩

وهذه الزواية تدلّ على الإحتياط في بعض افراد الحكم الشرعى إذا كان جاهلاً به ولم يمكنه السّؤال.

ويمكن ان يقال: المراد بقوله: «مثل هذا» مطلق ما كنتم جاهلين به فالمراد بالممثالة المماثلة في الجهل لا ان يكون المراد من المثل الحكم المذكور بأن لا يعلم هل الجزاء واجب على كل واحد منهما عليحدة أو الواجب عليهما معاً جزء واحد.

وأورد «١» عليها بأنّها ليست من قبيل ما نحن فيه لأنّ باصابة الصّيد علم اشتغال ذمّة كلّ من الرّجلين فيجب العلم ببراءة الذمّة ولا يحصل الّا بجزاء تامّ من كلّ واحد منهما فلا يجوز التمسك باصالة براءة الذمّة.

والحاصل أنّه إذا قطع باشتغال الذمّة بشيء ويكون لذلك الشىء فردان باحدهما تحصل البراءة قطعاً وبالاخر يشكّ في حصول براءة

الذمّة فأنه حينئذٍ لا اعلم خلافاً في وجوب الإتيان بما يحصل به يقيناً براءة الذمّة لقولهم: لا يرفع اليقين إلا بيقين مثله «٢» وغير ذلك ونحن نجوز التمسك بالأصل ما لم يقطع باشتغال الذمّة.

اقول: لقائل ان يقول: يجب العلم ببراءة الذمّة في القدر المتيقن من التكليف لا في القدر المشكوك أيضاً فالقدر الذي يحصل العلم القطعي

(١) المورد صاحب الوافية فيها ص ١٩١

(٢) وردت بهذا المضمون - لا بهذا اللفظ - احاديث متعددة منها ما في التهذيب ٨ / ١

جامعة الأصول، ص: ١٠٠

باشتغال الذمّة به يجب تحصيل البراءة اليقينية فيه. وهنا نقول: القدر المتيقن من التكليف ليس ألّا جزء تامّ من الرجلين، والزيادة مشكوكه فلا يجب تحصيل البراءة اليقينية فيها.

وهذا الايراد ان كان وارداً يمكن اجراؤه في اكثر الاخبار الواردة في المقام كما لا يخفى على ذوى الافهام. ولكن الشأن في وروده. ومنها: صحيحة ابن الحجاج ايضاً عن أبي ابراهيم (عليه السلام) قال: سألت عن الرجل يتزوج المرأة في عدتها بجهالة وهي ممن لا تحل له ابداً فقال: لا، أما إذا كان بجهالة فليترّوجها بعدما ينقضى عدتها وقد يعذر الناس في الجهالة بما هو اعظم من ذلك. فقلت بأى الجهالتين اعذر؟ بجهالته ان يعلم ان ذلك محرّم عليه أم بجهالته أنّها في عدّة؟ فقال: احدى الجهالتين اهون من الاخرى، الجهالة بأنّ الله حرّم عليه ذلك، وذلك أنّه لا يقدر على الإحتياط معها. فقلت: هو في الاخرى معذور؟ فقال: نعم إذا انقضت عدتها فهو معذور في ان يتروّجها «١».

وهذا الخبر يدلّ على معذوريّة الجاهل ببعض جزئيات الحكم الشرعي، والجاهل ببعض جزئيات موضوع الحكم الشرعي، واعذريّة الأوّل لعدم قدرته على الإحتياط بخلاف الثاني لأنه إذا كان عالماً بأنّ التروّج في العدة حرام إلا أنّه لا يعلم أنّها في العدة أم لا يمكن له التفحص

(١) الوافية ص ١٩٣ الكافي ٤٢٧ / ٥ ح ٣. الاستبصار ٣ / ١٨٦ ح ٦٨٦. التهذيب ٧ / ٣٠٦ ح ١٢٧٤ لكن فيه عن ابى عبد الله (عليه السلام)

جامعة الأصول، ص: ١٠١

حتى يظهر له كفيته الحال.

ولا يخفى عدم دلالته على الوجوب بل غاية الامر أنّها تدلّ على الاستحباب.

وفيه ايضاً ما فيه لأنّ الجاهل بالموضوع ليس الفحص له مستحباً حتى يحمل [على] الاستحباب. فتأمل.

ومنها: رواية سليمان بن داود عن عبد الله بن وضاح قال: كتبت إلى العبد الصالح (عليه السلام) يتوارى القرص ويقبل الليل ثمّ يزيد الليل ارتفاعاً وتستتر عنّا الشمس وترتفع فوق الجبل حمرة ويؤذن عندنا المؤذنون فاصلّى حينئذٍ أو افطر ان كنت صائماً؟ أو انتظر حتى تذهب الحمرة التي فوق الجبل؟ فكتب اليّ: ارى ان تنتظر حتى تذهب الحمرة وتأخذ بالحائطه لدينك «١».

وهذا الخبر يدلّ ايضاً على الإحتياط في بعض افراد الحكم الشرعي.

وظاهر هذا الخبر الاستحباب كما لا يخفى فيمكن ان يقال: هذا مؤيد لمذهب القائلين بأنّ الغروب استتار القرص.

والقائلون بأنّه عبارة عن ذهاب الحمرة يحملون الإحتياط هنا على الوجوب.

ومنها: رواية شعيب الحداد قال: قلت لابي عبد الله (عليه السلام): رجل من مواليك يقرؤك السلام وقد اراد أن يتروّج امرأه قد وافقته

واعجبه

(١) التهذيب ٢/ ٢٥٩ ح ١٠٣١. الاستبصار ١/ ٢٦٤ ح ٩٥٢. الوافية ١٩٠

جامعة الأصول، ص: ١٠٢

بعض شأنها وقد كان لها زوج فطلقها ثلاثاً على غير السنّة وقد كره أن يقدم على تزويجها حتى يستأمر ك فتكون انت أمره. فقال أبو عبد الله (عليه السلام) «هو الفرج وأمر الفرج شديد ومنه يكون الولد ونحن نحْتَاط فلا يتزوجها» (١).

وهذا الخبر يدلّ على الاحتياط في فرد من افراد الحكم الشرعي ويفهم منه الاحتياط في مطلق الفروج. ولا ريب أنّ الاحتياط في هذا الفرد ليس بواجب لأنّ الظاهر أنّ المطلق هنا مخالف ويلزم المخالف بما لزم به نفسه من صحّة الطلاق ثلاثاً وقد تطابقت على ذلك كلام علمائنا الاخيار وتظافت به الاخبار (٢) عن ائمتنا الاطهار عليهم صلوات الله الملك الغفار فيحمل الاحتياط هنا على الاستحباب. ومنها: صحيحة احمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا (عليه السلام) في المتمتع بها- والحديث طويل وموضع الحاجة منه- اجعلوهنّ من الاربع فقال له صفوان بن يحيى على الاحتياط قال نعم (٣).

ولا يخفى ما في هذا الخبر من الاجمال. وبعض الاصحاب حمل الاحتياط ههنا على الخوف من المخالفين. وبالجملة ليس فيه دلالة على

(١) الوسائل ٢٠/ ٢٥٨. الكافي ٥/ ٤٢٣. التهذيب ٧/ ٤٧٠

(٢) الوسائل ٢٢/ ٧٢ وفيه: الزموم من ذلك ما لزموه انفسهم و تزوجوهنّ فلا بأس بذلك

(٣) الوسائل ٢١/ ٢٠ نقلًا عن التهذيب ٧/ ٢٥٩ والاستبصار ٣/ ١٤٨

جامعة الأصول، ص: ١٠٣

وجوب الاحتياط.

ومنها: ما رواه العامة والخاصة من النبي صلى الله عليه وآله: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» (١).

ومنها: ما رواه في كتاب الامالي عن الرضا (عليه السلام) قال: قال امير المؤمنين (عليه السلام) لكميل بن زياد: «يا كميل، اخوك دينك فاحتط لدينك» (٢).

ومنها: ما روى من قولهم (عليهم السلام) ليس بناكب عن الصراط من سلك طريق الاحتياط (٣).

ومنها: ما رواه الشهيد (قدس سرّه) عن الصادق (عليه السلام)- والحديث طويل وموضع الحاجة- «خذ بالاحتياط (لدينك و)» (٤) في جميع امورك ما تجد إليه سبيلاً» (٥).

وهذه الاخبار الاربعة تدلّ على رجحان مطلق الاحتياط.

(١) ارسله الشهيد في الذكرى و حكاه عن الفريقين. كذا في الفرائد للشيخ الانصارى ص ٣٤٧ طبع جماعة المدرسين. غوالي اللثالي

٣/ ٣٣٠ الوسائل ٢٧/ ١٧٣ و ١٦٧ نقلًا عن تفسير جوامع الجامع

(٢) الوسائل ٢٧/ ١٦٧ نقلًا عن امالي الطوسي ١/ ١٠٩

(٣) جامع احاديث الشيعة ١/ ٩٠

(٤) ما بين () ليس في الوسائل

(٥) الوسائل ٢٧/ ١٧٢

جامعة الأصول، ص: ١٠٤

إذا عرفت الاخبار الواردة في الاحتياط فاعلم ان القول بعدم مشروعية الاحتياط كلام بعيد عن الصواب ولا شك في رجحانه بمقتضى الاخبار المذكورة وإنما الخلاف بين الاخباريين والمجاهدين القائمين بالبراءة الاصلية في وجوبه وعدمه. فالقائلون بالبراءة الاصلية ينفون الوجوب قال المحقق رحمه الله تعالى: العمل بالاحتياط غير لازم وصار اخرون إلى وجوبه. وقال آخرون مع اشتغال الذمة يكون العمل بالاحتياط واجباً ومع عدمه لا يجب مثال ذلك إذا ولغ الكلب في الاناء نجس واختلفوا هل يطهر بغسله واحدة أم لا بد من سبع؟ وفيما عدا الولوغ هل يطهر بغسله أم لا بد من ثلاث؟

احتج القائلون بالاحتياط بقوله (عليه السلام): «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» (١) وبأن الثابت اشتغال الذمة يقيناً فيجب ان لا يحكم ببرائتها الا بيقين ولا يكون هذا الا مع الاحتياط والجواب عن الحديث ان نقول: هو خبر واحد لا يعمل بمثله في مسائل الأصول. سلمناه لكن الزام المكلف بالانقل مظنة الزبية لانه الزام مشقة لم يدل الشرع عليها فيجب اطراحها بموجب الخبر والجواب عن الثاني ان نقول: البراءة الاصلية مع عدم دلالة الناقله حجة وإذا كان التقدير تقدير عدم الدلالة الشرعية على الزيادة في المثال

(١) الوسائل ١٦٧/٢٧ نقلًا عن تفسير جوامع الجامع للطبرسي

جامعة الأصول، ص: ١٠٥

المذكور كان العمل بالاصل اولي، وحينئذ لا نسلم اشتغالها مطلقاً بل لا نسلم اشتغالها الا بما حصل الاتفاق عليه أو اشتغالها بأحد الامرين.

ويمكن ان يقال قد اجمعنا على الحكم بنجاسة الاناء واختلفنا فيما به يطهر فيجب ان نأخذ بما حصل الاجماع عليه في الطهارة ليزول ما اجمعنا عليه من النجاسة بما اجمعنا عليه من الحكم بالطهارة. انتهى كلامه رفع مقامه «١».

والاخباريون التيافون للبراءة الاصلية على وجوب الاحتياط في العمل والتوقف في الفتوى وغير خفي أنه إذا بنى الامر على وجوب الاحتياط يلزم طرح الآيات والاخبار الدالة على البراءة الاصلية لعدم امكان حملها على معنى آخر فالحق حمل اخبار الاحتياط على الاستحباب كما هو رأى معظم الاصوليين من الاصحاب. وقد عرفت ظهور اكثر اخبار الاحتياط في هذا الحمل.

فإن قيل: اخبار الاحتياط معارضة باخبار التوقف لأن التوقف ليس الا الوقف عن الحكم القطعي والاحتياط في العمل كما هو رأى الاخباريين.

قلت: هذا لا- يضرنا، لأن الاخبار الدالة على البراءة الاصلية إذا لو حظت مع جميع اخبار التوقف والاحتياط يكون الرجحان ايضاً في طرفها لموافقتها مع القرآن وكون مقتضاها مجعماً عليه كما عرفت من نقل

(١) المعارج ص ٢١٦ طبع ١٤٠٣ ق

جامعة الأصول، ص: ١٠٦

بعضهم الاجماع كالصديدوق وغيره ولموافقتها للدالة العقلية وقال بعض الاصحاب: ان اخبار الاحتياط معارضة لاخبار التوقف لأن التوقف عبارة عن ترك الامر المحتمل الحرمة وحكم آخر من الاحكام الخمسة، والاحتياط عبارة عن ارتكاب الامر المحتمل للوجوب وحكم آخر ما عدا التحريم كما هو ظاهر موارد التوقف والاحتياط، ومن توهم ان التوقف هو الاحتياط فقد سهى وغفل- انتهى كلامه- «١» اقول: لا بد لنا من تحقيق معنى التوقف والاحتياط حتى يظهر صحة هذا الكلام وفساده فنقول: لاشك ان التوقف لغة هو الكف والترك مطلقاً ولكن ينبغي التأمل في أنه هنا عبارة عن الكف عن الفتوى والحكم، أو عنهما وعن العمل ايضاً مطلقاً، أو منحصر بالكف عن الفعل المحتمل للحرمة وحكم اخر من الاحكام الخمسة كما افاده هذا البعض. وكذا ينبغي التأمل في ان الاحتياط منحصر فيما ذكره رحمه الله أم هو مختلف في المواضع والموارد، فرب موضع يكون الاحتياط فيه الفعل، ورب موضع يكون

الاحتياط فيه الترك، وربّ موضع يكون الاحتياط فيه ارتكاب افعال متعدّدة كما ذكره اكثر القوم.
ولمّا احال هذا القائل بيان الفرق المذكور إلى موارد التوقّف والاحتياط لابدّ من التأمل في اخبارهما أوّلاً والاشارة إلى الحقّ ثانياً.
فنقول: الاخبار التي استدّلوا بها على التوقّف على ما ذكرناها جميعاً

(١) الوافية ص ١٩٢

جامعة الأصول، ص: ١٠٧

كان جملة منها دالّة على عدم القول بغير علم وردّ علمه إلى الائتمة (عليهم السّلام) وكان العمل فيها مسكوتاً عنه فلا نفهم منها الّا التوقّف في الفتوى و الحكم مع أنّه لا يفهم منها ان الردّ المذكور هو التوقّف، لعدم اطلاق التوقّف عليه فيها ورواية واحدة منها دالّة على ترك العمل إذا كان الفعل دائراً بين الحرمة وغيرها من الاحكام، واطلق فيها التوقّف على هذا الترك كما قال القائل المذكور، وهي رواية عمر بن حنظلة حيث قال: حلال بين و حرام بين وشبهات بين ذلك- إلى ان قال- فإذا كان كذلك فارجه حتى تلقى امامك فإنّ الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكات «١» فإنّها تدلّ على ان الشبهة الدائرة بين الحلال (كذا) والحرمة يجب تركها حتى يلقي الامام واطلق فيها على هذا الترك التوقّف حيث قال (عليه السّلام): فإنّ الوقوف- إلى آخره- وبعض منها يدلّ على الترك إذا كان الفعل دائراً بين ان يكون مأموراً به أو منهيّاً عنه الّا أنّه لم يطلق فيه التوقّف على الترك المذكور كرواية سماعة بن مهران المذكورة في الاحتجاج حيث قال (عليه السّلام) بعد قول الرّاوى: يرد علينا حديثان واحد يأمرنا بالاخذ به والاخر ينهانا عنه: لا تعمل بواحد منهما «٢»

(١) الوسائل ٢٧ / ١٥٧. الكافي ١ / ٦٧

(٢) الوسائل ٢٧ / ١٢٢ نقلًا عن الاحتجاج ٣٥٧.

جامعة الأصول، ص: ١٠٨

فإنّها تدلّ على ترك الفعل إذا كان دائراً بين ان يكون مأموراً به أو منهيّاً عنه الّا أنّه لم يطلق فيها التوقّف على الترك المذكور فلا يعلم منها انّ الترك المذكور على سبيل الاحتياط أو التوقّف أو امر آخر وبعض منها اطلق فيه التوقّف على ترك مطلق الشبهة لا- على الشبهة الدائرة بين الحرمة وما سواها من الاحكام كرواية جميل بن دراج حيث قال (عليه السّلام): الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة- إلى ان فرّع على ذلك قوله (عليه السّلام)- فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه «١».

ويمكن ان يقال: الظاهر انّ الشبهة فيها هي الشبهة الدائرة بين الحرمة وشيء آخر من الاحكام بقرينة قوله (عليه السّلام): «فدعوه» فظهر انّ الاخبار التي استدّلوا بها على التوقّف ليس فيها ما يدلّ على انّ التوقّف هو ترك الامر المحتمل للحرمة وشيء آخر من الاحكام، الّا خبر واحد أو اثنين بناء على العناية المذكورة فالأخبار التي وقع فيها التّصريح بلفظ التوقّف يفهم منها انّ التوقّف هو ترك الامر المحتمل للحرمة وشيء آخر سوى الحرمة كما قال القائل المذكور وهو انسب بمعناه اللغوي ايضاً الّا انّ ذلك لا يثبت مطلوبه كما ستعرف.

وأما اخبار الاحتياط فرواية زرارة بن اعين التي رواها ابن جمهور

(١) الوسائل ٢٧ / ١١٩

جامعة الأصول، ص: ١٠٩

للحساوي في العوالي «١» عن العلامة مرفوعاً فلا- يدلّ الّا على الاحتياط فيما تعارض فيه النّصان. وما تعارض فيه النّصان اعّم من ان

يكون أحدهما دالاً على الوجوب والآخر على شيء آخر من الأحكام، أو أحدهما على الحرمة والآخر على شيء آخر غيرها من الأحكام، ولا شك أن الأمر إذا كان دائراً بين الحرمة وشيء آخر من الأحكام ما سوى الوجوب يكون الاحتياط في الترك، بل إن احتمال الوجوب أيضاً كما ستعرف إن شاء الله العزيز، فلا يدل هذا الخبر على أن الاحتياط هو فعل الأمر المحتمل للوجوب وشيء آخر سوى الحرمة كما أفاده هذا القائل.

وأما صحيحة عبدالرحمن بن الحجاج «٢» فتدل على أن الفعل إذا كان مردداً بين الوجوب وغيره سوى الحرمة بل الكراهة أيضاً فالاحتياط فيه بالفعل فهي تدل على مطلوب القائل المذكور.

وأما صحيحة الأخرى «٣» فاطلق الاحتياط فيها على الفحص في بعض جزئيات موضوع الحكم الشرعي إذا كان جاهلاً به. فهي أيضاً لا تدل على مطلوب القائل المذكور واما رواية عبدالله بن وضاح فيفهم منها أن الفعل إذا كان دائراً بين الاستحباب والحرمة فالاحتياط فيه بالترك، لأن الزاوي سأل المعصوم (عليه السلام)

(١) غوالي اللثالي ١٣٣ / ٤

(٢) التهذيب ٤٦٦ / ٥

(٣) الكافي ٤٢٧ / ٥

جامعة الأصول، ص: ١١٠

عن أداء الصلوة وقت استتار القرص أو تأخيرها إلى ذهاب الحرمة، فامرته بترك الصلاة عند الاستتار وتأخيرها إلى ذهاب الحرمة احتياطاً. ولا شك أن الصلوة عند الاستتار يحتمل أن تكون مستحباً إذا كان ذلك وقتاً لها لوقوعها حينئذ في أول الوقت ويحتمل الحرمة وترك الواجب إذا لم يكن عند الاستتار وقتاً لها فهذه الرواية أيضاً لا تدل على مطلوب القائل المذكور.

وأما رواية شعيب الحداد «١»، فيفهم منها أن الفعل إذا كان دائراً بين الحرمة والمباح أو الاستحباب فالاحتياط فيه بالترك فهي أيضاً لا تدل على مطلوبه مطلقاً.

وأما صحيحة احمد بن محمد بن أبي نصر «٢»، فقد اشرنا إلى أنها مجملية، وبعض الاصحاب حمل الاحتياط فيها على الخوف من المخالفين.

وأما الاخبار الأربعة الباقية فتدل على رجحان الاحتياط ولا يفهم منها مورده بل الحديث النبوي (صلى الله عليه وآله) اعنى قوله (صلى الله عليه وآله): «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» «٣» يفهم منه أن الاحتياط يكون بالفعل والترك بل بكل ما لا يريب فيه فإنه قد يكون بالفعل وقد يكون بالترك وقد يكون بالجمع بين الفعلين

(١) التهذيب ٧ / ٤٧٠. الوسائل ٢٥٨ / ٢٠

(٢) الوسائل ٢٠ / ٢١

(٣) الوسائل ١٧٣ / ٢٧

جامعة الأصول، ص: ١١١

أو الافعال المتعددة فيفهم من هذا الخبر بعمومه ومن الاخبار الاخر لورودها في موارد مختلفة ان موارد الاحتياط مختلفة وليس عبارة عن ارتكاب الامر المحتمل للوجوب وشيء آخر سوى الحرمة كما ذكره هذا القائل. وستقرع سمعك تفصيل موارد إن شاء الله تعالى.

فحينئذ نقول: الحق أن التوقف كما يستنبط من الاخبار هو الذي ذكره هذا القائل اعنى ترك الامر المحتمل للحرمة وغيرها من

الاحكام، فيكون هو فرداً من الإحتياط لما عرفت من أنه يفهم اطلاق الإحتياط على هذا الفرد وعلى افراد اخر، فيكون الإحتياط اعم مطلقاً من التوقف. فهذا القائل ما ذكره لمعنى التوقف صحيح ولكن ما ذكره لمعنى الإحتياط غير صحيح وبذلك يظهر ان ما ذكره من ان معنى التوقف غير معنى الإحتياط غير صحيح لأن التوقف حينئذ فرد من افراد الإحتياط وليس هو امراً مباحثاً له. وحمل الغيرية على عدم كونه هو بعينه غير مفيد له لأن غرضه اثبات ان اخبار الإحتياط معارضة لاخبار التوقف، وكون التوقف اخص منه غير مفيد لذلك بل يصير اخبار الإحتياط حينئذ معارضة لاخبار التوقف كما ذكره بعض العلماء لأن التوقف حينئذ ليس إلّا بعضاً من افراد الإحتياط. وبما قررنا يظهر لك ايضاً ان تخصيص التوقف بالتوقف فى الفتوى، والإحتياط بالإحتياط فى العمل، كما قال بعض الاصحاب خلاف مفهوم التوقف من اللغة والاخبار. فالحق فى بيان معنى التوقف والاحتياط ما

جامعة الأصول، ص: ١١٢

ذكرناه، فحينئذ يكون اخبار التوقف معارضة لاخبار الإحتياط فالحق فى الجواب حينئذ ما ذكرناه من ان الترجيح لاخبار البراءة بالنسبة اليهما جميعاً لمعارضتها بالآيات القرآنية وموافقها لاجماع الفرقة المحققة الاثنى عشرية وتأييدها بالادلة العقلية اليقينية فيجب حمل اخبار التوقف والإحتياط جميعاً على الاستحباب. وقد عرفت ان اكثر اخبار الإحتياط ظاهر فى الاستحباب بل بعضها متعين الحمل عليه وقد عرفت وجوهاً اخر ايضاً من الايرادات على اخبار الإحتياط.

وأورد عليها ايضاً بأنه يمكن حمل اخبار الإحتياط على صورة امكان الوصول إلى المعصوم (عليه السلام) كالتمسك بالاصل فى هذا الزمان قبل الفحص والتفتيش عن النصوص والادلة وهو غير جائز باجماع الفرقة. فتأمل وغير خفى ان اخبار البراءة الاصلية معارضة باخبار التوسعة والتخيير فيما تعارض فيه النصان لأن التوسعة فى معنى الاباحة والبراءة كما لا يخفى.

وقد ذكروا وجوهاً للاخذ بالإحتياط لا يفيد شىء منها ما يطمئن به النفس وقد قال بعض علمائنا «١» الاخباريين: هل يجوز أحد ان يقف عبد من عباد الله فيقال له بما كنت تعمل فى الاحكام الشرعية فيقول كنت اعمل

(١) قيل هو السيد نعمه الله الجزائري (قدس سره). وراجع الرسائل الاصولية للوحيد البهبهاني ٣٧٧

جامعة الأصول، ص: ١١٣

بقول المعصوم واقتفى اثره فى ما ثبت من المعلوم فإن اشبه على شىء عملت بالإحتياط فزل قدم هذا العبد عن الصيراط ويقابل بالاهانة ويؤمر به إلى النار ويحرم مرافقة الاخبار هيهات هيهات ان يكون اهل التسامح والتساهل فى الدين يومئذ فى الجنة خالدين واهل الإحتياط فى النار معديين. انتهى كلامه زيد مقامه.

ولا يخفى أنه لا كلام للمجتهدين فى رجحان الاخذ بالإحتياط وسلوك سالكه مسلك النجاة ولذا اطبقوا على استحبابه، أما كلامهم فى ان وجوبه مع دلالة الادلة الكثيرة على البراءة غير ثابت فهذا الكلام لا يدل على بطلان مذهب المجتهدين بل على حسن الإحتياط ولاريب فى حسنه ونحن نقول به.

إذا عرفت ذلك فلنذكر الآن تفصيل موارد الإحتياط ليظهر جلية الحال فنقول: الإحتياط على ما يقتضيه العقل اما ان يكون فى نفس الحكم الشرعى أو فى افراد موضوعه، وكل منهما اما ان يكون فيما لا نص فيه أو ما تعارض فيه النصان، فيصير الاقسام الاربعة وكل من الاقسام الاربعة اما ان يكون الإحتياط فيه بالفعل أو الترك أو الجمع بين الافراد المشكوك فيها، وحاصل ضرب الاربعة فى الثلاثة اثنا عشر فيصير الاقسام المتصورة اثنا عشر قسمًا.

الاول: ان يكون فيما لا نص فيه فى نفس الحكم الشرعى والإحتياط فيه بالفعل، كما إذا كان الفعل الذى لم يرد به نص دائراً عند الفقيه بين

جامعة الأصول، ص: ١١٤

الوجوب والاحكام الاخر سوى التحريم، فالإحتياط فى الفعل. فالاصوليون على استحباب الفعل بناء على اثباتهم البراءة الاصلية و الاخباريون على وجوبه بناء على نفيهم البراءة الاصلية.

الثانى: ان يكون فيما لا نصّ فيه فى الحكم الشرعى ايضاً ويكون الإحتياط فيه بالترك، كما إذا كان ما لانصّ فيه عند الفقيه دائراً بين الحرمة وغيرها من الاحكام سواء كان الوجوب أو غيره. كذا قال جمع من الاصحاب مستنداً بأنّ ذلك هو المستفاد من الاخبار وهو كذلك لدلالة رواية ابن حنظلة على ذلك حيث قال (عليه السلام): فإذا كان كذلك فارجح حتى تلقى امامك «١» فإنّ ارجاء الفعل هو تأخيره وتركه. ويدلّ عليه ايضاً موثقة سماعة المتقدمة عن أبى عبدالله (عليه السلام) حيث قال: سألت عن رجل اختلف عليه رجلان من اهل دينه فى امر كلاهما يرويه أحدهما يأمر بأخذه والاخر ينهاه عنه كيف يصنع؟ قال: «يرجئه حتى يلقى من يخبره...» «٢» ولا يخفى ان هذين الخبرين واردان فيما تعارض فيه النصّان والظاهر ان الاستدلال بهما على تغليب الحرمة فيما لا نصّ فيه مبنى على عدم القول بالفصل

(١) الكافي ١/ ٦٧

(٢) الوسائل ٢٧/ ١٠٨. الكافي ١/ ٦٦

جامعة الأصول، ص: ١١٥

وقد استدلل بعض مشايخنا المعاصرين «١» على ذلك بموثقة زرارة فى اناس [من اصحابنا] حجّوا بامرأة معهم فقدموا إلى الوقت وهى لا تصلّى وجهلوا أنّ مثلها ينبغى ان يحرم فمضوا بها كما هى حتى قدموا مكّة وهى طامث حلال. فسألوا الناس فقالوا: تخرج إلى بعض المواقيت فتحرم منه. وكانت إذا فعلت لم تدرك الحجّ. فسألوا ابا جعفر (عليه السلام) فقال: «يحرم من مكانها قد علم الله تيتها» «٢» ووجه الدلالة على ما قال أنّها تركت واجباً لاحتمال الحرمة عندها وقزرها المعصوم (عليه السلام) «٣» ولا يخفى ما فى هذا الاستدلال فإنّ هذا الخبر لا يدلّ مطلقاً على أنّ الفعل المذكور كان عندها دائراً بين الوجوب والحرمة وتركها لاحتمال الحرمة، حتى يمكن الاستدلال بها، بل يدلّ على أنّ ترك الفعل أنّما كان باعتبار الجهل، وهو لا يدلّ على أنّ وجوبه كان محتملاً عندهم. وقد استدلل بعض على ذلك بأنّ دفع الضرر اهمّ من جلب المنفعة وهو ممّا ينبغى ان لا يلتفت إليه، لأنّ الضرر يوجد فى ترك الواجب ايضاً ففى فعله دفع للضرر وجلب المنفعة. فالعمدة فى الاستدلال ما ذكرنا من الخبرين فتأمل.

(١) هو صاحب الحدائق فيه ١/ ٧٠

(٢) الحدائق ١/ ٧٠. الوسائل باب ١٤ من ابواب المواقيت

(٣) الحدائق ١/ ٧٠

جامعة الأصول، ص: ١١٦

الثالث: ان يكون فيما لا نصّ فيه فى نفس الحكم الشرعى والاحتياط بالجمع بين الافراد المشكوك فيها، كما إذا كان الفعل الذى لم يرد به نصّ محتملاً للوجوب وغيره سوى الحرمة عند الفقيه ومع ذلك كان له افراد متعدّدة وتردّد الفقيه فى افراده. فالإحتياط فيه الجمع بين الافراد المشكوك فيها امّا عند الاصوليين فعلى سبيل الاستحباب واما عند الاخباريين فعلى سبيل الوجوب. وعلى ما قررناه من تحرير محلّ النزاع يظهر أنّه إذا اشتغلت ذمّة المكلف يقيناً بواجب ولكن تردّد بين فردين أو ازيد من افراد ذلك الواجب يجب عليه الاتيان بالجميع عند المجتهدين. فهذا الإحتياط عندهم ايضاً واجب. ومنه من اشتغلت ذمّته بفريضة من اليوميّة مع جهلها فى الخمس مثلاً فإنّه يجب عليه الاتيان بالخمس لأنّ تحصيل البراءة اليقينيّة غير ممكن بدون ذلك.

الرابع: ان يكون فيما تعارض فيه النصّان فى الحكم الشرعى ويكون الإحتياط فيه بالفعل «١» كما إذا كان ما تعارض فيه النصّان دائراً

عند الفقيه بين الوجوب وغيره من الاحكام سوى الحرمة بالإحتياط حينئذٍ بالفعل ايضاً.
الخامس: ان يكون فيما تعارض فيه النصان في الحكم الشرعي ويكون الإحتياط بالترك كما إذا كان ما تعارض فيه النصان دائر بين الحرمة

(١) بفعل واحد. خ.

جامعة الأصول، ص: ١١٧

وغيرها من الأحكام. والدليل كما عرفت. بل الدليل هنا اظهر لورود الخبرين في هذا الشق.

السادس: ان يكون ما تعارض فيه النصان في الحكم الشرعي ويكون الإحتياط بالجمع بين الافراد المشكوك فيها كما إذا كان ما تعارض فيه النصان محتملاً للوجوب وغيره سوى الحرمة ومع ذلك كان له افراد متعددة وتردد الفقيه في الافراد.

السابع: ان يكون فيما لا نص فيه في موضوع الحكم الشرعي ويكون الإحتياط فيه بالفعل وذلك كما إذا علم أصل حكم الفعل وكان هو الوجوب ولكن حصل الشك في اندراج بعض الافراد تحت الفعل المذكور ولم يرد به نص من الشريعة. ومن هذا القبيل صلاة الجمعة في زمان الغيبة على ما ادعى بعض الاصحاب النافين للوجوب العيني من انا نعلم صلاة الجمعة واجبة في كل وقت وزمان ولكن الصلاة التي تفعل في زمان الغيبة يمكن ان لا يصدق عليها عنوان صلاة الجمعة لاحتمال ان يكون امامة المعصوم داخله في حقيقتها أو من الشروط التي لا يصدق عليها العنوان المذكور بدونها. وقد بينا فساد هذا الكلام في بعض رسائلنا.

الثامن: ان يكون فيما لا نص فيه في موضوع الحكم الشرعي ويكون الإحتياط بالترك. وذلك كما إذا علم أصل الحكم وكان التحريم ولكن حصل الشك في اندراج بعض الجزئيات والافراد تحته مع عدم ورود النص في هذا البعض. ومن هذا القبيل الشك في اندراج بعض الاصوات

جامعة الأصول، ص: ١١٨

تحت الغناء المعلوم تحريمه. ومنه الشك في اندراج الخزف تحت غير الارض المعلوم تحريم السجدة عليه.

التاسع: ان يكون فيما لا نص فيه في موضوع الحكم الشرعي ويكون الإحتياط بالجمع بين الافراد المشكوك فيها كما إذا علم ان الفعل الفلاني حكمه كذا وكان هو الوجوب ولم يرد نص بأن هذا الامر داخل تحت الفعل المذكور أم لا وحصل الشك في ذلك ووقع التردد في افراد هذا الامر أو وقع الشك اولاً في ان عدده من الافراد «١» داخله تحت الفعل المذكور أم لا فالإحتياط في الصورتين الجمع بين الافراد المشكوك فيها.

العاشر والحادي عشر والثاني عشر: كالسابع والثامن والتاسع الا انه هنا يكون فيما تعارض فيه النصان وهناك كان فيما لا نص فيه.

وينبغي التأمل في انه لبعض هذه الاقسام هل يوجد امثلة من المسائل الشرعية أم لا.

ودليل القائمين بالحرمة فيما لا نص فيه ان الفعل تصرف في ملك الله تعالى بدون اذنه والتصرف في ملك الغير بدون اذنه قبيح.

واجب بأن الإذن معلوم عقلاً حيث لا ضرر على المالك كالاتظلال بحائط الغير.

وغير خفي ان الآيات والاحبار الدالة على الاباحة والحل تدل على الاذن الشرعي ايضاً ولم نعثر لهم على دليل آخر. والله يعلم.

(١) الافعال. خ.

جامعة الأصول، ص: ١١٩

الفصل الثاني في أصل البراءة بالمعنى الثاني أعني أصالة عدم الوجوب والاستحباب

الفصل الثاني في أصل البراءة بالمعنى الثاني أعني أصالة عدم الوجوب والاستحباب

إشارة

اعلم ان الحقّ الحقيق بالاتباع ان الأصل عدم الوجوب والاستحباب حتى دلّ الدليل على ثبوتها فإذا لم يثبتاً جزءاً من قبل الشريعة يمكن نفيهما باصل البراءة وهو مذهب جميع المجتهدين. والظاهر ان الاخباريين ايضاً هنا قائلون بأن الأصل نفى الوجوب والاستحباب فهم لا ينكرون أصل البراءة بالمعنى الثانى بل أنهم انما ينكرون أصل البراءة بالمعنى الاول وقد صرح بذلك بعض منهم ولكن الظاهر ان بعضاً منهم يذهبون هنا ايضاً إلى وجوب الإحتياط اعنى الاتيان بالفعل.

جامعة الأصول، ص: ١٢٠

لنا بعض الآيات المذكورة فى أصالة البراءة بالمعنى الاول فأنها قسمان:

قسم منها لا يدل على أصالة البراءة بهذا المعنى كقوله تعالى: خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ ... «١».

وقوله تعالى: إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ... «٢».

وقوله تعالى يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ ... «٣».

وقوله تعالى: لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ ... «٤».

وقوله تعالى: قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ ... «٥».

وبالجمله ما يشبه ذلك لا يدل على أصالة البراءة بهذا المعنى.

وقسم منها تدل على أصالة البراءة بهذا المعنى كقوله تعالى: وَ مَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ ... «٦».

وقوله تعالى: لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا «٧».

(١) البقرة: ٢٩

(٢) النحل: ١١٥

(٣) البقرة: ١٦٨

(٤) الانعام: ١٤٥

(٥) الانعام: ١٥١

(٦) الاسراء: ١٥

(٧) الطلاق: ٧

جامعة الأصول، ص: ١٢١

وقوله تعالى: مَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا ... «١».

وقوله: لِيُهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ ... «٢».

وغير ذلك مما هو فى هذا المعنى.

ولنا ايضاً جميع الاخبار المذكورة.

سوى خبر عبدالله بن سنان عن أبى عبدالله (عليه السلام) وهو قوله (عليه السلام): «كلّ شىء يكون فيه حرام وحلال الى آخره» «٣».

فإن دلالة منحصرة فى أصالة البراءة بالمعنى الاول كما لا يخفى.

وكذا قوله (عليه السلام): «كلّ شىء مطلق حتى يرد فيه نهى» «٤».

فهو ايضاً لا يدل على أصالة البراءة بهذا المعنى.

ولنا ايضاً الادلة العقلية المذكورة.

واما دعوى الاجماع فالمنقول من الصدوق «٥» انما هو فى المعنى الاول واما دعوى المحقق والعلامة كما نقله بعض فلم يكن كلامهما حاضراً عندى وقت التأليف حتى احقق الحال.
ثم ان المجتهدين لما ذهبوا إلى استحباب الإحتياط فيما لا نص فيه

(١) التوبة: ١١٥

(٢) الانفال: ٤٢

(٣) الكافي ٥ / ٣١٣

(٤) الفقيه ١ / ٣٧١

(٥) الاعتقادات ص ١٠٧

جامعة الأصول، ص: ١٢٢

وفيما تعارض فيه النصان باعتبار الجمع بين الادلة، لا يمكن نفي الاستحباب بهذه الجهة وان امكن باعتبار الأصل، فتأمل.

[أدلة القول بوجوب الاحتياط]

واما ادلة القول بوجوب الاحتياط فهى الاخبار الدالة على مطلق الاحتياط أو الدالة على الاحتياط بالفعل فى صورة الدوران بين الفعل والترك وقد عرفتها جميعاً.
ولايدلّ اخبار التوقف على مطلوبهم لانك قد عرفت ان التوقف المستفاد من الاخبار هو الترك إذا كان الفعل دائراً بين الحرمة وغيره
ومانحن فيه ليس كذلك بل هو مختص بالمعنى الاول.

ثم اعلم ان هذين الأصلين اعنى أصل البراءة بالمعنى الاول والثانى انما كانا من قسمى أصل البراءة من حقوق الله.

واما أصل البراءة من حقوق الناس فيدلّ عليه كثير من الآيات والاخبار المتقدمة.

والظاهر ان الأصل بهذا المعنى لم ينكره أحد من الاصحاب والدليل الذى نذكره ان شاء الله لاصالة العدم فى الممكن يدلّ ايضاً

جامعة الأصول، ص: ١٢٣

على أصل البراءة من حقوق الله بقسميه ومن حقوق الناس لان التكليف فرد من الممكن فإذا بينا ان الأصل فى مطلق الممكن العدم
يثبت ذلك فى التكليف ايضاً.

[شرط اجراء اصل البراءة]

واعلم ايضاً ان اجراء أصل البراءة بجميع اقسامه مشروط بشرطين:

احدهما: أنه يجب ان يكون بعداستفراغ الوسع فى تفحص الأدلة والامارات وبذل الجهد فى تجسس النصوص من الاخبار والآيات
فإذا استفراغ المجتهد وسعه وبذل جهده ومع ذلك لم يجد ما يدلّ على الحكم يمكن له اجراء الأصل.

قال المحقق طاب ثراه: اعلم ان الأصل خلوا الذمة من الشواغل الشرعية فإذا ادعى مدع حكماً شرعياً جاز لخصمه ان يتمسك بالبراءة
الاصلية فيقول: لو كان ذلك الحكم ثابتاً لكان عليه دلالة شرعية لكن ليس كذلك فيجب نفيه ولا يتم هذا الدليل الا ببيان مقدمتين:

الاولى: أنه لا دلالة عليه بأن يضبط طرق الاستدلالات الشرعية ويبين عدم دلالتها عليه.

جامعة الأصول، ص: ١٢٤

الثانية: ان يبين أنه لو كان هذا الحكم ثابتاً لدلت عليه احدى تلك الدلائل، لأنه لو لم يكن عليه دلالة لزم التكليف بما لا طريق للمكلف إلى العلم به، وهو تكليف بما لا يطاق، ولو كان عليه دلالة غير تلك الأدلة لما كانت أدلة الشرع منحصرة فيها لكن بينا انحصار الاحكام في تلك الطرق وعند هذا يتم كون ذلك دليلاً على نفي الحكم. انتهى كلامه رفع مقامه «١».

ولا يخفى ان بعد التسع الصادق واستفراغ الوسع لا يحكم بعدم الحكم في نفس الامر والواقع بل يحكم بعدم ثبوت التكليف في حقنا. وذلك لأن مذهبنا معاصر الامامية ان جميع الاحكام المتعلقة بالشرعة موجود عند ائمتنا (عليهم السلام) ولا توجد واقعة من الوقائع الا وحكمها ثابت عندهم (عليهم السلام) حتى ارش الخدش ولكنهم صلوات الله عليهم لم يتمكنوا من اظهار الجميع للتقية وغيرها. فحينئذ إذا تتبعنا وتفحصنا ولم نجد، ليلماً لا- يمكن لنا الحكم يقيناً بعدم الحكم في الواقع لاحتمال وجوده عندهم (عليهم السلام) ولكنهم (عليهم السلام) لم يتمكنوا من اظهاره. نعم يمكن الحكم بعدم ثبوت التكليف في حقنا لما ذكرنا من الأدلة. وإذا ظهر على الفقيه بعد التسع دليل أو اماره يجب عليه التثبت والتأمل.

قال بعض الفضلاء: ويفرغ على هذا ان اجراء أصل البراءة من شغل ذمة حقوق الناس مشروط بعدم عروض ما يناسب شغل الذمة، مثل ان

(١) معارج الاصول ص ٢١٢

جامعة الأصول، ص: ١٢٥

يكون اجراء الأصل مستلزماً لضرر المسلم مثلاً إذا حبس شاه فمات ولدها أو امسك رجلاً فهرب دابته فهلكت أو فتح قفساً لطائر فطار الطائر، فحينئذ لا يمكن على سبيل القطع اجراء الأصل في نفي شغل الذمة من ولد الشاة والدابة والطائر، ولا يصح فيها التمسك ببراءة الذمة، بل ينبغي للمفتي التوقف عن الافتاء حينئذ، ولصاحب الواقعة الصيالح، إذا لم يكن منصوصاً بنص خاص أو عام، لاحتمال اندراج مثل هذه الصورة في قوله (عليه السلام): «لا ضرر ولا ضرار في الاسلام» «١» وفيما يدل على حكم من اتلف مالاً لغيره، «٢» إذ نفي الضرر غير محمول على نفي حقيقته لأنه غير منفي بل الظاهر ان المراد به نفي الضرر من غير جيران بحسب الشرع والحاصل في مثل هذه الصورة لا يحصل العلم بل ولا الظن بأن الواقعة غير منصوصة، وقد عرفت ان شرط التمسك بالأصل فقد ان النص. بل يحصل القطع حينئذ بتعلق حكم شرعي بالضرر ولكن لا يعلم أنه مجرد التعزير أو الضمان أو هما معاً، فينبغي للضرر ان يحصل العلم ببراءة ذمته بالصالح وللمفتي الكف عن تعيين حكم لأن جواز التمسك باصالة براءة الذمة والحال هذه غير معلوم.

وقد روى البرقي في كتاب المحاسن عن ابيه عن [النضر بن سويد عن] درست بن أبي منصور عن محمد بن حكيم قال: قال أبو الحسن (عليه السلام):

(١) الفقيه ٣٣٤ / ٤ وفيه: لا ضرر ولا ضرار

(٢) راجع التهذيب ٧ / ٢١٥، ح ٩٤٣ (صحيحه ابي ولاد) ودعائم الإسلام ٢ / ٤٢٤

جامعة الأصول، ص: ١٢٦

«إذا جائكم ما تعلمون فقولوا وإذا جاءكم مالا- تعلمون فها- ووضع يده على فيه- فقلت: ولم ذلك؟ قال: لأن رسول الله (صلى الله عليه وآله) اتى الناس بما اكتفوا به على عهده وما يحتاجون إليه من بعده إلى يوم القيامة» «١».

ثم قال:

فإن قلت: هذه الرواية كما يدل على حكم ما إذا حصل الضرر يدل على غيره ايضاً قلت لانسلم فانا ندعى أنه ليس داخلًا في ما لا-تعلمون فإن قبح تكليف الغافل معلوم وموضوعية ما حجب الله علمه عن العباد معلوم وابعاه ما لم يرد فيه نهى معلوم للاخبار

المذكورة، وأما في صورة الضرر فكون التكليف حينئذٍ تكليف الغافل غير معلوم إذ الضار يعلم أنه صار سبباً لاتلاف مال محترم وشغل الذمة حينئذٍ في الجملة مما هو مركز في الطباع وكذا الكلام في كونه مما حجب الله علمه عن العباد ومما لم يرد فيه نهى - انتهى - (٢).

اقول: ما يقتضيه النظر هو أن التمسك باصل البراءة لنفى شغل الذمة إنما يكون فيما لم يتحقق دليل صالح دال على شغلها والآن فلا يجوز التمسك به لما ذكر وما ذكره هذا الفاضل من الصور المذكورة أما قام الدليل فيها على تحقق شغل الذمة أو لا. فعلى الأول لا وجه للحكم بأنه

(١) المحاسن ٢١٣ ح ٩١

(٢) الوافية ١٩٤

جامعة الأصول، ص: ١٢٧

ينبغي التوقف عن الافتاء ولصاحب الواقعة الصيالح، لأن المفروض قيام الدليل على تحقق شغل الذمة. وان لم يتم الدليل فيها على تحقق شغل الذمة فيمكن التمسك فيها بالاصل لعدم تحقق ما يدل على شغل الذمة لأن الدليل الذي لا يمكن معه التمسك بالاصل هو الدليل الذي كان صالحاً لتأسيس الحكم الشرعي لا الذي وقع الشك في أنه صالح للتأسيس أم لا. فالصور المذكورة ان علم دخولها جزماً في قوله (عليه السلام): «لا ضرر ولا ضرار في الاسلام» أو في حكم من اتلف مالا لغيره فيجب الحكم بشغل الذمة ولا يمكن اجراء الأصل، لأنه لا شك أن جريان الأصل إنما يكون فيما وقع الشك والاحتمال والآن في صور اليقين والجزم باحد الطرفين فلا يحتاج إلى اجراء الأصل مطلقاً وما ذكره من الفرق بين الصور المذكورة وغيرها يرد عليه أنه ان قام الدليل جزماً على أنه ضار وذمته مشغولة فيصح الفرق ولكن حكمه أولاً بالتوقف لا - وجه له وان لم يتم الدليل على سبيل الجزم ولم يحصل الجزم بمشغوليته الذمة فلا - شك في دخولها في قوله (عليه السلام): «ما حجب الله علمه عن العباد فهو موضوع عنهم» وفي «مالا يعلمون» وغير ذلك لعدم حصول العلم حينئذٍ، لأن مجرد الشك والاحتمال لا يدخل في عنوان العلم وهو واضح بحمد الله.

وثانيهما: ان يكون الاستدلال به على نفى الحكم الشرعي اعني ثبوت التكليف، لا على اثبات الحكم الشرعي يعنى التكليف لأن الأدلة جامعة الأصول، ص: ١٢٨

الدالة على اعتبار هذا الأصل يدل على سقوط التكاليف الشرعية فاثبات التكاليف به خلاف ما تقتضيه الأدلة ولذا لم يذكره الاصوليون في جملة الأدلة.

ويتفرع على ذلك ان أصالة براءة الذمة من جهة إذا كانت مستلزماً لشغل الذمة من جهة اخرى لا يصح الاستدلال بها مثلاً إذا علم يقيناً بنجاسة أحد الاناثين فقط ولكن اشتبه بالآخر فإن صح الاستدلال باصالة عدم وجوب الاجتناب من أحدهما يلزم وجوب الاجتناب من الآخر فيثبت من أصل البراءة التكليف وهو خلاف مقتضاه. وكذا الحكم بعينه في الزوجة المشتبهة بالاجنبية، والثوبين المذنين يكون احدهما طاهراً والآخر نجساً واشتبه الطاهر بالنجس، والحلال المشتبه بالحرام المحصور وغير ذلك من امثال ذلك فلا يجوز اجراء الأصل فيها.

إذا عرفت هذا فاعلم ان كل موضع كان اجراء أصل البراءة فيه صحيحاً يكون اجراء إستصحاب حال العقل فيه صحيحاً.

أما أصل البراءة بالمعنى الثاني فظاهر لأن البراءة الاصلية من الوجوب ازلية فيجب ان يكون مستصحباً إلى ان يقوم الدليل كما يدل عليه دليل الإستصحاب فيرجع إلى إستصحاب حال العقل.

وأما بالمعنى الاول اعني الاباحة فلان الاشياء قبل بعثه الرسل كانت على الاباحة فيجب ان يكون مستصحباً حتى يقوم الدليل.

ويظهر من هذا ان كل موضع اريد فيه التمسك بنفى البراءة من

جامعة الأصول، ص: ١٢٩

التكليف في حقوق الله سواء كان وجوباً أو حرمة أو نفي اشتغال الذميمة من حقوق الناس. يمكن ذلك بأصل البراءة وان لم يلاحظ الحالة السابقة ومع عدم الملاحظة المذكورة يثبت المطلوب لأن الأدلة الدالة على البراءة الاصلية تدل على ان كل وقت لم يثبت الدليل تكون الذميمة بريئة فلا يحتاج إلى الملاحظة المذكورة حتى يثبت المطلوب من دليل الإستصحاب. ويمكن بإستصحاب حال العقل ان لوحظت الحالة السابقة ويكون الدليل عليه هو دليل الإستصحاب كما ستعرف ان شاء الله تعالى.

واما أصل العدم فلما كان اعم من أصل البراءة كما عرفت فكل فرد منه يرجع إلى التكليف فيمكن الاستدلال به بالوجهين «١» اعني باصل البراءة وإستصحاب حال العقل واما ما لا يرجع إليه كاصل العدم في موضوعات الاحكام وما يتعلق بها أو فيما لا يتعلق بها اصلاً فلا يمكن «٢» مع قطع النظر عن دليل الإستصحاب لأنه لم يرد شيء من الشريعة يدل على ان كل ممكن يجب ان يكون في كل وقت معدوماً حتى يحصل اليقين بوجوده بل انما ورد في التكليف فقط وليس يدل عليه الدليل العقلي ايضاً لأن ما ثبت من العقل ان الممكن ما تساوى عليه الوجود والعدم بالنسبة إلى ذاته، فذاته بذاته لا يقتضى الوجود والعدم، بل كل منهما مستند إلى العلة وعدم علة الوجود هو علة

(١) الاستدلال على نفيه بالوجهين. خ.

(٢) فلا يمكن نفيه. خ.

جامعة الأصول، ص: ١٣٠

العدم. ولما ثبت ان كل الممكنات حادثه فيكون اعدامها سابقه على وجودها ويكون معدومه حتى يتحقق علة الوجود فإذا وقع التردد في وقت بانه هل صار علمه هذا الممكن موجوداً حتى يكون هو ايضاً موجوداً أم لا؟ فلا يمكن الحكم بأن علة ليس الآن موجوداً مع قطع النظر عن الحالة السابقة، لأن ما ثبت من العقل ان اعدام الممكنات سابقه على وجودها فإذا وقع التردد في وقت بأن الممكن الفلاني هل هو موجود أو معدوم إذا لم يكن تكليفاً يمكن نفيه بأن يقال عدمه السابق يقيني فلا بد ان يكون باقياً حتى يثبت علة الوجود بدليل الإستصحاب كما سيجيء ان شاء الله تعالى.

واما مع قطع النظر عن الحالة السابقة واجراءها إلى اللاحق فلا يمكن الحكم جزماً بانه ليس الآن موجوداً لعدم دليل يدل عليه لا من الشرع لما عرفت ولا من العقل لعدم حصول القطع بعدم حدوث علمه الوجود فكيف يمكن الحكم القطعي بنفي هذا الممكن ان لم يتمسك بالحالة السابقة واجراءها إلى الوقت الذي وقع فيه التردد.

فظهر ان الحكم بأن الأصل في الممكن العدم- إذا كان هذا الممكن غير التكليف- من دون التمسك بالحالة السابقة غير ممكن فلما ثبت أصل البراءة ويثبت «١» ايضاً إستصحاب حال العقل ان شاء الله تعالى يثبت أصل العدم ايضاً بكل فرديه وليس هو شيئاً عليه كما اشرنا إليه.

(١) وثبت. خ.

جامعة الأصول، ص: ١٣١

الفصل الثالث في حكم الشبهة في طريق الحكم

إشارة

فاعلم ان الشبهة في طريق الحكم ما كان موضوع الحكم الشرعي مشتبهاً وكان نفس الحكم الشرعي معلوماً كما إذا اشتبه اللحم بأنه مذكي أو ميتة مع العلم بحرمه الميتة وحليته المذكي، أو اشتبه شيء بأنه نجس أم لا، أو اشتبه شيء بأنه مسروق أو مغصوب أم لا، وغير ذلك من الامثلة التي كان نفس الحكم فيها معلوماً ولكن وقع الشك في الموضوع.

والمجتهدون والاختباريون قاطبة ذهبوا الى ان الحكم فيها الاباحة.

ويدل عليه أكثر الآيات والاختبار المتقدمة بعمومها.

ويدل عليه اخبار اخر بخصوصها.

جامعة الأصول، ص: ١٣٢

منها ما رواه ثقة الاسلام رحمه الله تعالى في الكافي وشيخ الطائفة روى فداه في التهذيب عن الصادق (عليه السلام) ان امير المؤمنين (عليه السلام) سئل عن سفرة وجدت في الطريق مطروحة كثيرة لحمها وخبزها وبيضها وجبنها وفيها سكين فقال امير المؤمنين (عليه السلام): يقوم ما فيها ويؤكل ما يفسد «١» وليس له بقاء فإن جاء طالبها اغرم له الثمن قيل: يا امير المؤمنين (عليه السلام) لا ندرى سفرة مسلم أم سفرة مجوسي؟ فقال: هم في سعة حتى يعلموا «٢».

ومنها: ما روى في الصيحيح عن أبي ايوب عن أبي بصير قال: سألت أحدهما (عليهما السلام) عن شراء الخيانة والسرقه قال: لا إلا ان يكون قد اختلط معه غيره فاما السرقه بعينها فلا «٣».

ومنها: ما روى احمد بن أبي عبدالله البرقي في المحاسن عن ابيه عن محمد بن سنان عن أبي الجارود قال: سألت ابا جعفر (عليه السلام) عن الجبن وقتل له اخبرني من رأى أنه يجعل فيه الميتة قال: امن اجل مكان واحد يجعل فيه الميتة حرم في جميع الارضين؟ إذا علمت أنه ميتة فلا تأكله وان لم تعلم فاشتر وبع «٤»- الحديث.

(١) في المصدر: لأنه يفسد.

(٢) الكافي ٢٩٧ / ٦. الوسائل ٣٧٢ / ١٧. طبع الاسلامية. التهذيب ١٠٠ / ٩

(٣) الوسائل ١٧ / ٩٠ و ٣٣٥ نقلًا عن التهذيب

(٤) الوسائل ٢٥ / ١١٩ نقلًا عن المحاسن

جامعة الأصول، ص: ١٣٣

ومنها: ما رواه اليقطيني عن صفوان عن معاوية بن عمارة عن رجل من اصحابنا قال: كنت عند ابي جعفر (عليه السلام) فسأله رجل عن الجبن؟ فقال أبو جعفر (عليه السلام): أنه لطعام يعجبني فسأخبرك عن الجبن وغيره، كل شيء فيه الحلال والحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه «١».

ومنها: ما روى في الصيحيح عن مولانا الباقر (عليه السلام) قال: ان كنت تعرف ان «٢» مالاً معروفاً ربا وتعرف اهله فخذ رأس مالك وردّ ماسوى ذلك وان كان مختلطاً فكله هنيئاً فإنّ المال مالك «٣».

ومنها: ما روى في الصيحيح أيضاً عن الصادق (عليه السلام): لو ان رجلاً ورث من ابيه مالاً وقد عرف ان في ذلك المال ربا ولكن قد اختلط في التجارة بغيره فإنه له حلال طيب فليأكله وان عرف منه شيئاً أنه ربا فليأخذ رأس ماله وليردّ الزيادة «٤».

ومنها: ما روى عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: لا يصلح شراء السرقه والخيانة إذا عرفت «٥».

(١) نفس المصدر

(٢) في المصدر: ان كنت تعلم بأن فيه مالا معروفاً

(٣) الوسائل ١٨ / ١٢٩ نقلًا عن الكافي و الفقيه و التهذيب

(٤) الوسائل ١٨ / ١٢٨ نقلًا عن الكافي و التهذيب

(٥) الوسائل ١٧ / ٣٣٦ نقلًا عن التهذيب.

جامعة الأصول، ص: ١٣٤

ومنها: ما روى عن الباقر (عليه السلام) حيث سئل عن السمن والجبن نجده في ارض المشركين بالزوم أأكله؟ فقال (عليه السلام): أما ما علمت أنه قد خلطه الحرام فلا تأكل وأما ما لا تعلم فكل حتى تعلم أنه حرام «١».

ومنها: قول الصادق (عليه السلام) حين سئل عن رجل اصاب مالا من عمل بنى امية وهو يتصدق منه ويصل منه قرابته ويحج ليغفر له ما اكتسب وهو يقول ان الحسنات يذهبن السيئات: ان الخطيئة لا تكفر الخطيئة ولكن الحسنه تحط السيئه ثم قال: «ان كان خلط الحرام حلالا فاختلط جميعا ولا يعرف [الحرام من الحلال فلا بأس «٢» الصدقة وغنمها فهو يعلم أنهم يأخذون منهم اكثر من الحق الذي يجب عليهم من الابل والبقر والحنطة والشعير و غير ذلك لا بأس به حتى تعرف الحرام بعينه «٣».

ومنها: رواية اسحق بن عمار قال: سألته عن الرجل يشتري من العامل وهو يظلم قال: يشتري منه ما لم يعلم أنه ظلم فيه أحدا «٤».

ومنها: ما روى عن الصادق (عليه السلام) حيث قال لما سئل عن الجبن: كل

(١) الوسائل ٢٤ / ٢٣٦ نقلًا عن التهذيب و مستطرفات السرائر

(٢) السرائر ص ٧٧، الوسائل ١٧ / ٨٨ الكافي ٥ / ١٢٦

(٣) الوسائل ١٧ / ٢١٩ نقلًا عن الكافي

(٤) الوسائل ١٧ / ٢٢١ الكافي ٥ / ٢٣٨

جامعة الأصول، ص: ١٣٥

شئ حلال حتى يجيئك شاهد ان يشهد ان عندك ان فيه ميتة «١».

ومنها: ما روى عن الصادق (عليه السلام) قال: اتى رجل امير المؤمنين (عليه السلام) قال: انى اكتسب مالا اغمضت فى مطالبه حلالا وحراما وقد اردت التوبة ولا ادري الحلال من الحرام وقد اختلط على فقال: امير المؤمنين (عليه السلام) تصدق بخمس مالك فإن الله عزوجل يرضى من الاشياء بالخمس [وسائر المال لك حلال «٢»].

ومنها: ما روى محمد بن يعقوب باسناده عن عبدالله بن سليمان قال: سألت ابا جعفر (عليه السلام) عن الجبن - إلى ان قال: - فساخبرك عن الجبن وغيره، كل ما كان فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه «٣».

روى البرقى فى المحاسن عن ابن محبوب عن عبدالله بن سنان مثله «٤».

ومنها: قول الصادق (عليه السلام): كل شئ هو لك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك وذلك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته وهو سرقة، أو المملوك عندك ولعله حرّ قد باع نفسه، أو

(١)

(٢) الوسائل ٩ / ٥٠٦ نقلًا عن الكافي و التهذيب و الفقيه و المحاسن و المقنعة

(٣) الوسائل ٢٥ / ١١٨ نقلًا عن الكافي و المحاسن

(٤) المحاسن ٤٩٦ ح ٦٠١

جامعة الأصول، ص: ١٣٦

خدع فيبيع أو قهراً أو امرأة تحتك وهي اختك أو رضيعتك، والاشياء كلها على هذا حتى يتبين «١» لك غير ذلك أو تقوم به البيئته «٢».

إذا عرفت ذلك فاعلم ان المجتهدين ذهبوا إلى استحباب الاجتناب هنا ايضاً كما في ما لا نص فيه ايضاً لاخبار الشبهة ولا ريب ان الشبهة تصدق على ما اشتبه الموضوع فيه كما تصدق على ما اشتبه الحكم الشرعي فيه لأنه ليس للشبهة حقيقة شرعية، فالواجب الرجوع إلى العرف واللغة، وصدق الشبهة على ما اشتبه الموضوع فيه غير خفي على الاذكياء.

ويدل عليه ايضاً ما ورد من مولانا امير المؤمنين صلوات الله عليه حيث قال: انما سميت الشبهة شبهة لأنها تشبه الحق فاما اولياء الله فضياؤهم فيها اليقين ودليلهم سمت الهدى «٣» الحديث.

ويدل عليه ايضاً بعض الاخبار المتقدمة كقوله (عليه السلام): حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك «٤».

فإنه يدل على ان ما سوى اليقين شبهة وما نحن فيه ما عدا اليقين.

(١) في المصادر يستبين.

(٢) الوسائل ١٧ / ٨٩ نقلًا عن الكافي ٥ / ٣١٣ والتهذيب ٧ / ٢٢٦

(٣) كذا في الوسائل ٢٧ / ١٦١ ولكن في الاصل هكذا: فضياؤهم فيها الهدى ودليلهم سمت اليقين

(٤) الوسائل ٢٧ / ١٥٧

جامعة الأصول، ص: ١٣٧

وكذا قوله (عليه السلام): «١» انما الامور ثلاثة امر بين رشده فيتبع و امر بين غيه فيتجنب وشبهات بين ذلك» يدل على المطلوب.

وكذا امثال ما ذكرنا من الاخبار الدالة على التثليث لأنه يستفاد منها ان الاحكام تنقسم إلى ثلاثة قسامان منها يقينان وواحد منها شبهة فكل امر لم يكن حليته أو حرمة يقينية يكون شبهة وما نحن فيه كذلك وإذا كان من جملة الشبهة يستحب الاجتناب عنها بناء على ما ذهب إليه الاصوليون من اصحابنا للجمع بين الادلة.

ويدل على الاجتناب ايضاً ما رواه الشيخ رحمه الله في باب المكاسب من كتاب التهذيب من قول الصادق صلوات الله وسلامه عليه: تشوف الدنيا إلى قوم حلالاً محضاً فلم يريدوها فدرجوا ثم تشوفت إلى قوم حلالاً وشبهة فقالوا لا حاجة لنا إلى الشبهة وتوسيعوا في الحلال وتشوفت إلى قوم حراماً وشبهة فقالوا لا حاجة لنا في الحرام وتوسيعوا في الشبهة ثم تشوفت إلى قوم حراماً محضاً فطلبوها فلم يجدوها. والمؤمن يأكل في الدنيا بمنزلة المضطر «٢».

وقوله ايضاً عن آبائه (عليهم السلام) ان النبي صلى الله عليه وآله قال: «لا تجمعا في النكاح على الشبهة وقفوا عند الشبهة، يقول إذا بلغك

(١) الكافي ١ / ٦٨ مع اختلاف يسير

(٢) الوسائل ١٧ / ٨٢. التهذيب ٦ / ٣٦٩. الكافي ٥ / ١٢٥

جامعة الأصول، ص: ١٣٨

انك قد رضعت من لبنها وانها لك محرمة - الحديث - «١».

وقوله (عليه السلام) ايضاً: إذا اختلط الحلال بالحرام غلب الحلال الحرام «٢».

وغير خفي ان هذا الخبر مجمل الدلالة على المطلوب بل الظاهر منه ان الحلال فاعل لقوله (عليه السلام): «غلب» فحينئذ يكون كالاخبار المتقدمة الدالة على الاباحة في الشبهة في موضوع الحكم الشرعي.

والعجب ان الاخباريين استدّلوا على التوقّف في الشبهة في نفس الحكم الشرعي اعنى فيما لم يرد به نصّ ولم يعلم هل هو حلال أو حرام باخبار التثليث الدالّة على الوقوف عند الشبهة، وصرّحوا بالاباحة في الشبهة في موضوع الحكم الشرعي مع انّ الشبهة الواردة في اخبار التثليث تصدق عليها.

قال بعض الاخباريين: ان قال قائل: ايها السالكون في طريق الاعمال بدلالة الحديث والجاعلون بناء اموركم على التثليث: حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك، هل بلغكم بها حقيقة شرعية؟ أم تحكمون فيها بحقيقة لغوية أو عرفية أو بامارات قطعية أو ظنية؟ فإن كان لها حقيقة شرعية فيبينوها لنا ولا نزاع، والّا فكيف تحكمون بأن ما لا نصّ فيه وكلّ ما ليس

(١) الوسائل ٢٠ / ٢٥٩

(٢) في غوالي اللثالي ٢ / ١٣٢ و ٣ / ٤٦٦: ما اجتمع الحلال و الحرام إلّا غلب الحرام الحلال

جامعة الأصول، ص: ١٣٩

بحلال بين فهو شبهة، مع انّ الشارع قال: «شبهات بين ذلك» ولم يقل كلّ ما كان بين ذلك فهو شبهة، ولما كان جميع اعمالكم مقصوداً على الخبر وتقتفون ابدأ اثار النص والاثار طلبنا منكم التحديد الشرعي بأنّ الشبهة ماذا؟ وقد قال الشارع: كلّ شيء مطلق حتى يرد فيه نهى «١» نعم ورد النهى بطريق العموم من ارتكاب شبهات لكن ليس نصّاً في العموم بل يحتمل عموم الانواع لا الاجناس، فعلى هذا اثبات هذا الحكم بطريق العموم في غاية الاشكال ولا يتم في نفس الامر الاستدلال بل يحتمل لقيام الاحتمال ففي اى موضع قال الشارع مشتبّهة توقّفنا عليه واحتطنا وفي غيره ما جزمنا بالاشتباه بل حكمنا أنّه داخل في أحد الفردين الاخرين وعلى طريقتكم لا على طريقتنا يلزم طرح الخبر فلا نعلم اى داع حداكم إلى هذه امكان الجمع بما لا يستلزم الحذر فأى الطريقتين اقرب إلى الإحتياط فيكيف تحكمون و اى الطريقتين احقّ بالامن ان كنتم لا تعلمون:

فكيف جواب هذا القائل؟ وتحقيق المقام الذى هو موافق لاحاديث ائمة الانام (عليهم السلام).

واجاب بأنّ الذى ظهر بالتأمّل والتتبع لمواقع استعمال لفظ الشبهة أنّه ليس لها حقيقة شرعية ولا عرفية يخالف اللغوية بل المعانى الثلاثة متجددة «٢» بل هي ما كان فيه اشتباه وخفاء وكان حكمه غير بين - انتهى.

(١) الفقيه ١ / ٣١٧

(٢) متّحدة

جامعة الأصول، ص: ١٤٠

ولا يخفى ان هذا الجواب صريح في انّ الشبهة شاملة للشبهة في الموضوع وهو ظاهر، بل الحقّ على ما ذهب إليه بعض المجتهدين انّ الشبهة لا يطلق على ما لا نصّ فيه لأن حكمه اعنى الاباحة ظاهر بين من الآيات والاخبار لا اشتباه فيه بل اطلاق الشبهة مقصور على ما تعارض فيه النصان والشبهة في الموضوع والعجب انّ الاخباريين جزموا بكون ما لا- نصّ فيه داخلاً في الشبهة واخرجوا الشبهة في الموضوع عن الشبهة ولا ادري ما دليلهم على ذلك؟

[كلام الشيخ الحرّ العاملى]

وقد اطال الكلام فى المقام شيخنا الفاضل الكامل الحرّ العاملى (قدّس سرّه) للتفرقة بين الموضوعين، فلنذكر كلامه حتى يظهر كيفية الحال.

قال طاب ثراه مورداً على الاخباريين: ان قال قائل وسأل سائل يا معشر الاخباريين ويا اهل التوقّف فيما لا نصّ فيه وفي شبهات من

المحتاطين لقد جعلتم الشبهة على قسمين وسميتوها باسمين: الشبهة في نفس الحكم الشرعي وفي طريقه، ما حد هذين النوعين على الوجه الذي يرفع الاشتباه من البين؟ وهل لكم رخصة من سادة الثقلين في تقسيم جامعة الأصول، ص: ١٤١

الشبهة إلى هذين القسمين وانتم توجبون التوقف في أحدهما دون الآخر مع ان اسم الشبهة يصدق عليهما صدقاً صريحاً في الظاهر. وعلى القاعدة التي قررتها يلمزم ان شرب التتن صدر من الشارع على طريق الحظر وعلى هذا كل ما لا- نص عليه بالحرمة من المطعومات والمشروبات وهو حلال مباح غير محرّم فكيف الجواب وما طريق ارشاده إلى الصواب؟

واجاب بأن حد الشبهة في نفس الحكم الشرعي ما اشتبه حكمه الشرعي اعني الاباحة والتحريم كمن شك في ان اكل الميتة حلال أو حرام وحد الشبهة في طريق الحكم الشرعي ما اشتبه فيه موضوع الحكم الشرعي مع كون محموله معلوماً كما في اشتباه اللحم الذي يشتري من السوق انه مذكي أم ميتة مع العلم بأن الميتة حرام والمذكي حلال وهذا التقسيم يستفاد من احاديث الائمة (عليهم السلام) ومن وجوه عقليته مؤيدة لتلك الاحاديث ويأتي جملة منها وبقي قسم متردد بين القسمين وهو الافراد التي ليست بظاهرة الفردية لبعض الانواع وليس اشتباها بسبب شيء من الامور الدنيوية كاختلاط الحلال بالحرام بل اشتباها بسبب امر ذاتي اعني اشتباه صفتها في نفسها كبعض افراد الغناء الذي قد ثبت تحريم نوعه واشتبهت انواعه في افراد يسيرة وبعض افراد الخبائث الذي قد ثبت تحريم نوعه واشتبه بعض افراده حتى اختلف العقلاء فيها ومنها شرب التتن وهذا النوع يظهر من الاحاديث دخوله في الشبهات التي ورد الامر باجتنابها وهذه التفاصيل يستفاد من مجموع الاحاديث ونذكر ما يدل على ذلك.

جامعة الأصول، ص: ١٤٢

منها: قولهم (عليهم السلام): كل شيء فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه فهذا واشباهاه صادق على الشبهة التي في طريق الحكم الشرعي فإن اللحم الذي فيه حلال وهو المذكي وحرام وهو الميتة قد اشتبهت افراده في السوق ونحوه وكالخير الذي هو ملك لباعه أو سرقة مغصوب في مالكة وكذلك سائر الاشياء داخله تحت هذه القاعدة الشريفة المنصوصة. فإذا حصل الشك في تحريم الميتة مثلاً لا يصدق عليها ان فيها حلالاً وحراماً.

ومنها: قولهم حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك وهذا انما ينطبق على ما اشتبه فيه نفس الحكم الشرعي وألا لم يكن الحلال البين ولا الحرام البين ولا يعلم احدهما من الآخر إلا علام الغيوب وهذا ظاهر واضح.

ومنها: انه قد ورد الامر البالغ باجتناب ما يحتمل التحريم والاباحة بسبب تعارض الأدلة وعدم النص ونحوهما وذلك واضح الدلالة على اشتباه نفس الحكم الشرعي ومنها: انه قد ورد النهي عن اجتناب كثير من افراد الشبهات في طريق الحكم الشرعي كقولهم عليهم السلام في اللحم والجبن ونحوهما: اشتر من اسواق المسلمين وكل ولا- تسأل عنه نحو ذلك ومنها: ان ما ورد في وجوب اجتناب الشبهات ظاهر العموم والاطلاق شامل لاشتباه نفس الحكم الشرعي وللأفراد الغير الظاهرة

جامعة الأصول، ص: ١٤٣

الفردية وغير ذلك خرج منه الشبهات في طريق الحكم الشرعي بالاحاديث التي اشرنا اليها والوجه التي يؤيدها ففي الباقي ليس له مخصص.

ومنها: ان ذلك وجه للجمع للاخبار لا يكاد يوجد اقرب منه.

ومنها: ان نفس الحكم الشرعي يجب سؤال النبي (صلى الله عليه وآله) والامام (عليه السلام) عنه وكذا الافراد التي ليس بظاهر الفردية وقد سئل الائمة (عليهم السلام) عن ذلك فاجابوا و طريق الحكم الشرعي لا يجب سؤال الائمة (عليهم السلام) عنه ولا كانوا يسألون عنه وهو اوضح بل علمهم بجميع افراده غير معلوم أو معلوم لعدم لكونه من علم الغيب فلا يعلمه إلا الله وان كانوا يعلمون منه ما يحتاجون إليه وإذا شاءوا ان يعلموا شيئاً علموه.

ومنها: ان اجتناب الشبهة في نفس الحكم الشرعي امر ممكن مقدور لأن أنواعه قليلة لكثرة الأنواع التي ورد النص باباحتها والأنواع التي ورد النص بتحريمها وجميع الأنواع التي يعتم به البلوى منصوصة وكل ما كان في زمان الاثمة (عليهم السلام) متداولاً ولم يرد النهي عنه فتقريرهم فيه كاف. وأما الشبهة في طريق الحكم الشرعي فاجتنابها غير ممكن لما اشرنا إليه سابقاً وعدم وجود الحلال البين فيها وتكليف ما لا يطاق باطل عقلاً ونقلاً ووجوب اجتناب كلما زاد على قدر الضرورة حرج عظيم وعسر شديد وهو منفي لاستلزامه وجوب الاقتصار في اليوم والليلة على اللقمة الواحدة

جامعة الأصول، ص: ١٤٤

وترك جميع الانتفاعات الا ما استلزم تركه الهلاك، والاعتذار بامكان الحمل على الاستحباب لا يفيد شيئاً لأن تكليف ما لا يطاق باطل بطريق الوجوب والاستحباب كما لو كان صعود الانسان إلى السماء واجباً أو مستحباً فإن كلا منهما محال من الحكيم. ومنها: أنه قد ثبت وجوب اجتناب الحرام عقلاً ونقلاً ولا يتم الا باجتناب ما يحتمل التحريم مما اشتبه حكمه الشرعي ومن الافراد التي ليست بظاهرة الفرديّة وما لا يتم الواجب الا به وكان مقدوراً فهو واجب. إلى غير ذلك من الوجوه وان امكن المناقشة في بعضها فمجموعها دليل كاف شاف في هذا المقام والله تعالى أعلم بحقائق الاحكام انتهى كلامه رفع مقامه وزيد اكرامه (١).

[حول كلام الشيخ الحرّ]

إذا عرفت ذلك فيجب علينا ان نتكلم في كل جزء من كلامه حتى يظهر ان ما اتى به لوجه الفرق بين حكم الشبهة في نفس الحكم والشبهة في موضوعه غير سديد

(١) الفوائد الطوسية للشيخ الحرّ العاملي ص ٥١٨

جامعة الأصول، ص: ١٤٥

فنقول: ما اتى به لوجه الفرق بين الشبهة في نفس الحكم والشبهة في موضوعه صحيح ولكن لا شك ان الشبهة تصدق عليهما معاً والقسم الذي افاد أنه يبقى متردداً بين القسمين ليس الا من قسم الشبهة في الموضوع وذلك لأنه إذا وقع شك في ان هذا الفرد داخل تحت الغناء الذي يثبت تحريمه لا يرجع هذا الشك الا إلى صدق الموضوع الثابت تحريمه اعني الغناء على الفرد المذكور فهو ليس الا من الشبهة في موضوع الحكم الشرعي وكذا الحكم بعينه في بعض افراد الخبائث الذي يثبت تحريم نوعه فهذا ليس قسماً عليه حتى يتغير حكمه مع حكم الشبهة في الموضوع.

وما قال من ان هذا النوع يظهر من الاحاديث دخوله في الشبهات- الى آخره-

ففيه ان هذا مسلم ولكن لا يخصه هذه الامثلة بل جميع الشبهات في طريق الحكم داخل تحت الشبهة وورد الاخبار باجتنابها فانتم معاشر الاخباريين ان توجبوا الاجتناب عن الشبهة فلم لا توجبون فيما اشتبه فيه الموضوع مع ان صدق الشبهة عليه اظهر وان لم توجبوا فلم تنسبون انفسكم إلى التثليث وتقولون نحن اصحاب التثليث القائلون بأن الحكم ثلاثة حلال بين وحرام بين و شبهات بين ذلك ثم اعلم اني لست الآن متذكراً بأن الاخباريين يقولون ما اشتبه فيه الموضوع ليس من الشبهة مطلقاً بل الحلال البين، أو يقولون من الشبهة ولكن ليس من الشبهة التي يجب الاجتناب عنها بل يستحب، أو من الشبهة

جامعة الأصول، ص: ١٤٦

ولا يستحب الاجتناب عنها ايضاً، ولم يكن كتبهم عندي وقت تأليف الرسالة حتى احقق الحال في ذلك فإن كان مذهبهم الاول، فيرد عليه ان ذلك خروج عن الحق لصدق الشبهة عليه لغة وعرفاً ولذا يحترزون عنه العلماء الاخبار والصلحاء البرار في الاقطار والامصار

مدى الاعصار. بل يمكن ان يقال: ذلك خلاف ما عليه المسلمون لما نرى ان دينهم وشعارهم و شنتتهم و دثارهم الاجتناب من امثال ما نحن فيه وقد عرفت دلالة بعض الاخبار عليه ايضاً.

وان كان الثانى فيرد عليه.

اما اولاً فبأن هذه التفرقة لا يدل عليها دليل لا من العقل ولا من النقل.

واما ثانياً فلان الاحكام حينئذ يكون اربعة مع انكم ثلثتموها.

وان كان الثالث فبطلانه اظهر من الاولين كما لا يخفى.

فإن قيل: أنهم يقولون بالتثليث فى نفس الحكم الشرعى وبخصيصون الاخبار الواردة فى التثليث به فيقولون المراد من الامور فى قوله (عليه السلام): «انما الامور ثلاثة» الامور بالقياس إلى نفس الحكم الشرعى.

قلت: هذا التخصيص لا دليل عليه فإن قوله «الامور» جمع محلى باللام يفيد العموم وكذا لفظ «الشبهة» صادق لغه وعرفاً على ما اشتبه نفس الحكم الشرعى أو موضوعه كما اشرنا إليه مراراً فمن اين يحكمون بهذا التخصيص؟ وبأى دليل يرتكبون هذا الامر الذى هو خلاف الأصل؟

جامعة الأصول، ص: ١٤٧

فإن قلت: جميع الأدلة الدالة على الاباحة فيما لا نص فيه كان بعمومه دالاً على ان الأصل فيما اشتبه فيه موضوع الحكم الشرعى الاباحة ويدل عليها الاخبار الاخر بخصوصها ايضاً كما ذكرتها، فالادلة الدالة على اباحة الشبهة فى طريق الحكم لما كانت كثيرة بحيث لا يتقاوم معها ادلة التوقف فلذا حكموا بالاباحة فى الشبهة فى طريق الحكم بخلاف الادلة الدالة على الاباحة فيما لا نص فيه فإنها لم يكن كالادلة على اباحة الشبهة فى طريق الحكم كثره، فكان ادلة التوقف راجحة عليها فلذا أخذوا بادلته التوقف.

قلت: قد عرفت أن ادلة الاباحة فيما لا نص فيه كانت راجحة على ادلة التوقف فيه بوجه شتى بل ما كانت ادلة التوقف صالحة للتقاوم مع ادلة الاباحة فكيف يكون ادلة التوقف راجحة على ادلة الاباحة؟

واما الوجوه التى اتى بها شيخنا المتبحر الشيخ الحرّ طاب ثراه للفرق بين حكم الشبهة فى نفس الحكم والشبهة فى طريقه فلا تصلح لعلية الفرق.

اما الوجه الاول، فلانا نسلم ان قوله (عليه السلام) كل شىء فيه حلال وحرام- إلى آخره- صادق على الشبهة فى طريق الحكم وهذا لا يدفع كون حكم الشبهة فى نفس الحكم ايضاً كذلك باعتبار ادلة اخر فغاية ما فى الباب ان هذا الخبر يدل على الاباحة فى شبهة طريق الحكم فقط ولا ينفى كون حكم الشبهة فى نفس الحكم ايضاً كذلك فيبقى جميع الادلة الدالة على الاباحة فيما لا نص فيه سالماً عن المعارض كما ذكرناها وكان اعتمادنا على هذه الادلة لا على هذا الخبر وهو واضح

جامعة الأصول، ص: ١٤٨

وايضاً كما عرفت يصدق الشبهة على ما اشتبه فيه الموضوع والاخبار الدالة على التوقف فى الشبهات كثيرة فكيف يحكم بالحلية فيها بمجرد هذا الخبر.

واما الوجه الثانى، فلما كان فى مطلبه ادنى خفاء فلنوضح مطلبه ثم نأتى بالجواب عنه فنقول: غرضه (قدس سرّه) ان المراد من الشبهات فى الخبر هو الشبهات فى نفس الحكم الشرعى، بأن اشتبه علينا بأن هذا الشىء حلال أو حرام ولكن علمنا بأن هذا الامر ماذا، وليس المراد منها الشبهات فى طريق الحكم بأن اشتبه علينا مثلاً بأن هذا الشىء داخل تحت الغناء الذى تحريمه ثابت أم لا، لأن المراد من الشبهات ان لم يكن ذلك لم يحصل العلم لاحد بالحلال والحرام ألما علمام الغيوب لاند كل ما جزمنا بأنه حلال يمكن ان يكون موضوعه مشتبهاً، مثلاً إذا قلنا: هذا الخبز أو الحنطة أو اللحم أو غير ذلك من الاشياء حلال إذا اخذناها من يد مسلم يمكن ان يقال: ليست هذه الاشياء بحلال بين لأن كلاً منها مشتبه الموضوع لأنها يمكن ان يكون مغضوبه أو مسروقة أو غير ذلك وكذا الحكم فى

جميع ما تصوّر.

فإذا بنى الأمر على أنّ المراد بالشبهات الشبهات في الموضوع يدخل فيها جميع ما هو حلال عندنا فيجب ان يحمل على الشبهة في نفس الحكم الشرعي حتى يكون الشبهات في طريق الحكم داخله في الحلال البين حتى لا يلزم ذلك.

جامعة الأصول، ص: ١٤٩

و أمّا الجواب عنه فهو أنّ المراد بالحلال البين والحرام البين الواردين في الخبر هو الحلال والحرام البينين عند المكلف لا ما هو حلال أو حرام في الواقع ونفس الامر، والدليل على ذلك وقوع تقابلهما مع الشبهات، فإنّه لا شكّ ان المراد من الشبهات ليس الشبهات في الواقع ونفس الامر لأنّ لجميع القضايا والوقائع ولكلّ الامور والصّوادح حكماً ثابتاً عند الله تعالى فيكون لجميع القضايا، والامور احكام واقعيّة نفس الامريّة والامور التي وقعت فيها الشبهة أنّما هو عندنا، فالمراد بالشبهات في الخبر، الامور التي شبهت عندنا قطعاً فيجب ان نحمل الحلال والحرام الواردين في الخبر ايضاً على ما هو كذلك عندنا. ويشعر إلى ذلك لفظ «البين» كما لا يخفى على العارف الفطن.

وإذا كان الامر كذلك نقول: إذا اخذنا الحنظة أو اللحم أو الخبز أو غير ذلك من الاشياء عن يد مسلم ولم يدل دليل أو اماره أو قرينه على أنّها مغصوبة أو مسروقة لا يحصل لنا شبهة مطلقاً بانّها يمكن ان يكون مغصوبة أو مسروقة لعدم تكليفنا بهذه الاحتمالات كما يدلّ عليه الاخبار فيكون كلّها من الحلال البين.

هذا مع أنّه ان بنى الامر على ان المراد بالحلال والحرام البينين ما هو كذلك في الواقع ونفس الامر، يرد عليه أنّه يلزم حينئذٍ ان لا يحصل العلم لاحد بالحرام والحلال، بل كاد ان ينسلك ذلك في سلك المحال للهّم الا في احكام نادرة ومساائل قليلة لأنّ القطع بحكم الله الواقعي من الممتنعات

جامعة الأصول، ص: ١٥٠

والجزم بمطلوبه النفس الأمر من المحالات الا في قليل من الأحكام، لأنّ ادلّة الأحكام عندنا منحصره بالكتاب والسنة والعقل والاجماع.

والاول: اعنى القرآن لا يفيد الا الظنّ لعدم قطعيّة دلالته وان كان سنده قطعياً.

والثاني: يعنى الاخبار ايضاً لا يفيد الا الظنّ لعدم قطعيّة سندها لوجوه متعدّده وان كان متنها قطعياً، والمتواتر منها قليل جداً.

والثالث: اعنى الادلّة العقلية منحصره بالاستصحاب وهو ايضاً لا يفيد الا الظنّ لأنّ العمدة في حججه هي الاخبار وهي لم تبلغ حدّ التواتر حتى يفيد العلم.

واما الرابع: اعنى الاجماع فالمنقول منه باخبار الاحاد فحكمه كذلك، والذي بلغ ناقولوه بحدّ التواتر قليل جداً، والاستنباطي الذي كان مفيداً للعلم ايضاً في غاية القلّة.

فظهر من هذا ان معظم الاحكام الشرعية وجلّ المسائل الفقهيّة أنّما يستنبط من الظنّ ولا طريق للعلم إليه، ولذا تحقق الاجماع من علمائنا على الاكتفاء بالظنون الاجتهاديّة في الاحكام الشرعية لثلا يلزم تعطيل الاحكام وانسداد أبواب الحلال والحرام. فحينئذٍ كيف يمكن حصول القطع في جميع الاحكام أو جلّها فلا يمكن حمل الحلال البين والحرام البين على ما ذكرت.

فظهر انّ الحلال البين والحرام البين ان كان المراد منهما الحلال البين

جامعة الأصول، ص: ١٥١

والحرام البين عند المكلف بالنحو الذي كلف به لا يلزم ما ذكرت من عدم وجدانها وعدم حصول العلم لاحد بهما الاّ العلم الغيوب إذا حمل الشبهات على العموم بحيث يشمل الشبهة في نفس الحكم الشرعي وفي طريقه ايضاً، لأنّه حينئذٍ كلّ شيء حصل للمكلف الظنّ بحليته يكون داخلًا في الحلال ولا يضره احتمال كونه مغصوباً أو مسروقاً أو غير ذلك وكذا الحكم بعينه في الحرام، وكلّ شيء

لم يحصل له الظنّ بأحد الطرفين يكون داخلاً في الشبهات سواء كان مما اشتبه فيه نفس الحكم أو موضوعه. مثلاً إذا اخذ في سوق المسلمين شىء كاللحم أو الخبز أو الحنطة أو غير ذلك من يد مسلم ولم يعلم أنه مغصوب أو سرقة ولم ينشأ ايضاً ما يصير به عليه متشبهاً مثل ان يقول أحد أنه حرام أو كان هذا الشىء مخلوطاً بشىء آخر هو حرام، فهو حلال بين له لأنّ الحلال ليس إلا ما لا مؤاخذه فيه، والبين ما كان عدم المؤاخذه فيه ظاهراً ولا ريب أنه إذا اخذ الشىء المذكور بالنحو المذكور ليس عليه مؤاخذه وهذا ظاهر بين لما تدلّ عليه الاخبار وان علم أنه مغصوب أو مسروق فهو حرام بين وان قال أحد أنه حرام ولكن لم يحصل له العلم أو الظنّ المعتبر شرعاً فهو مشتبه. وكذا الحكم بعينه في غير ذلك من الامور مثل أنه ان تزوّج بامرأة ولم يعلم أولم يشعر بامر مطلقاً فهي له حلال وان علم شيئاً من الاسباب المحرّمة فهي له حرام وان اشعر بشىء منها فيصير عليه شبهة. وكذا الحكم بعينه إذا وصل إلى الرجل ميراث من ابيه. وكذا الحكم بعينه في امثال هذه الامور

جامعة الأصول، ص: ١٥٢

وان كان المراد منهما الحلال والحرام في نفس الامر والواقع يلزم عدم العمل بالحلال والحرام سواء حمل الشبهات على شبهة الموضوع أو المحمول فيرد الايراد الذي ذكرت عليك ايضاً. واما الوجه الثالث، فيرد عليه ان دلالة بعض الاخبار على ترك ما يحتمل التحريم والاباحة لا يدلّ على الفرق بين الشبهة في نفس الحكم الشرعى وبين الشبهة في طريقه.

اما اولاً فلاننا سلم دلالة هذه الاخبار على الاجتناب في خصوص شبهة نفس الحكم ولكن ما تفعل بالادلة الاخر من الاخبار الدالة على الاجتناب من الشبهات مع صدق الشبهة على ما نحن فيه لغة وعرفاً. واما ثانياً فلأنه لا شك ان الشبهة في طريق الحكم إذا كانت مما اشتبه علينا بأن هذا الفرد داخل تحت النوع المحرّم والمباح يصدق عليه أنه مما يحتمل الحرمة والاباحة فيشمله هذه الاخبار.

اما الوجه الرابع، فيرد عليه انّ هذا الجمع ليس بصحيح مطلقاً لأنه مستلزم لطرح الآيات والاخبار الدالة على الاباحة فيما لا نصّ فيه كما عرفت فيما سبق، ومستلزم لطرح الاخبار الدالة على الاجتناب من الشبهة ايضاً، لأنّ الشبهة صادقة على ما اشتبه فيه الموضوع، مع أنّكم اخرجتموه من حكم الشبهة بل الجمع الصّحيح بين الادلة هو الذى ارتكبه الاصوليون اعنى حمل اخبار اجتناب الشبهة مطلقاً على الاستحباب وبقاء الاخبار الدالة على

جامعة الأصول، ص: ١٥٣

الاباحة على حالها لموافقها للقرآن والادلة العقلية ودعوى الاجماع، وقد عرفت تحقيق الكلام في هذا المقام قبل ذلك. واما الوجه الخامس، فيرد عليه انّ انحصار سؤال النبى والائمة (عليهم السّلام) في نفس الحكم الشرعى ممنوع بل كثيراً كان الصّحابة يسألون عنهم (عليهم السّلام) حكم موضوعات الاحكام وكانوا صلوات الله عليهم يجيبونهم والاخبار الواردة في موضوعات الاحكام كثيرة جداً وقد مرّت جملة منها، ونحن لا نشكّ في أنه يمكن استعلام طريق الحكم باللغة والعرف و امور اخرى ولكن كثيراً ما يشتبه بحيث لا يمكن استعلامه بالامور المذكورة، ولا شكّ أنه إذا امكن الوصول إلى المعصوم (عليه السّلام) يجب السؤال عنه.

سلمنا انّ طريق الحكم لا يسأل من المعصوم (عليه السّلام) بل ما يسأل عن (عليه السّلام) منحصر بنفس الحكم الشرعى، ولكن كيف يحكم بوجوب التوقّف فيما لا نصّ فيه مع ورود الآيات والاخبار الكثيرة المعاضدة بالعقل والاجماع على الاباحة فيه؟ فهل اخبار التوقّف راجحة عليها حتى نأخذ بها ونطرح جميع هذه الامور الدالة على الاباحة فيه؟

واما الوجه السادس، فيرد عليه، اما اولاً فبانّ الاجتناب عن الشبهة في نفس الحكم الشرعى إذا كان امراً ممكناً مقدوراً كيف يصير علّة لوجوب الاجتناب بعد ورود الآيات والاخبار الكثيرة المعاضدة بالعقل والاجماع على الاباحة فيها.

واما ثانياً فلانّ عدم الامكان والقدرة على الاجتناب عن الشبهة في

جامعة الأصول، ص: ١٥٤

طريق الحكم ممنوع لما عرفت في الجواب عن الوجه الثاني.

وأما الوجه السابع، فيرد عليه أن ثبوت اجتناب الحرام عقلاً ونقلاً مسلمٌ ولكن هذا لا يدل على وجوب الاجتناب عن الشبهة في نفس الحكم بعد ورود الآيات والاختبار الكثيرة على الاباحة فيها.

وما ذكره من أن ما لا يتم الواجب إلا به وكان مقدرواً فهو واجب.

ففيه أما أولاً عدم تسليم كون ما نحن فيه من هذا القبيل.

وأما ثانياً فلان هذا يرد بعينه في الشبهة في طريق الحكم أيضاً.

وأما ثالثاً فلان هذا مسلمٌ فيما لم يقدّم دليل على خلافه، وما نحن فيه ليس كذلك لقيام الأدلة الكثيرة من الآيات القرآنية والاختبار

المعصومية (عليهم السلام) والمقدمات البرهانية اليقينية على أن الأصل فيها الاباحة، كما عرفت فلا يبقى لهذا الكلام وقع حينئذٍ مطلقاً.

فظهر أن الحق الحقيقي بالاتباع عدم الفرق بين الشبهة في نفس الحكم والشبهة في موضوعه، بل الحكم في كليهما واحد وهو الاباحة

كما ذهب إليه المجتهدون رضوان الله عليهم.

وظهر بما ذكرنا جواب ما قال الشيخ الفاضل المذكور (قدس سره) في كليته أيضاً حيث قال بعد ذكر جملة من الاختبار الدالة على

عدم وجوب الاجتناب عن الشبهة:

اقول: والاحاديث فيه كثيرة ولا ينافي ما مرّ في وجوب التوقف والإحتياط في نفس الحكم الشرعي عند عدم العلم به لأن هذه

الاحاديث

جامعة الأصول، ص: ١٥٥

مخصوصة بموضوعات الاحكام كما هو ظاهر من الامثلة وذكر البيئنة وغير ذلك، وتلك الاحاديث مخصوصة بنفس الحكم الشرعي.

الا- ترى ان قولهم (عليهم السلام) هنا «كلّ شىء فيه حلال وحرام» فعلم ان المفروض نوع منقسم إلى حلال وحرام وافراده مشتبهه

الا- ترى إلى قولهم (عليهم السلام) هناك «حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك» فلولا كان موضوعات الاحكام وافرادها مراداً لم

يكن للحلال بين وجود ولا- للحرام بين، لاختلاط افراد الحلال بالحرام واشتباهاها بها من زمان آدم (عليه السلام) إلى الآن، ويلزم

[من ذلك] ايضاً تكليف ما لا يطاق لعدم امكان اجتناب الجميع [والاحاديث في المقامين دالة على ما قلناه دلالة واضحة ظاهرة]-

انتهى - (١).

وبعد الاحاطة بما ذكرناه جوابه ظاهر في كمال الظهور.

[الشبهة المحصورة و غير المحصورة]

ثم ان جميعاً من المجتهدين جعلوا الشبهة في موضوع الحكم على قسمين:

احدهما: الشبهة في المحصور.

(١) الفصول المهمة للشيخ الحرّ العاملي ١/ ٦٣٥

جامعة الأصول، ص: ١٥٦

وثانيهما: الشبهة في غير المحصور وواجبوا الاجتناب في الاولى دون الثانية فلا بد ان نشير إلى ما هو الحق.

فنقول: غرضهم من المحصور ما يعدّه العرف محصوراً وكذا غرضهم من غير المحصور، وأما فكلّ عدد فرض كائناً ما كان يكون

متناهيّاً.

وإذا عرفت ذلك فهؤلاء المفصّلون يقولون إذا حصل الشبهة بين أمور يحكم العرف بأنها اعداد محصورة يجب الاجتناب عنها جميعاً كالانائين اللذين كان أحدهما نجساً واشتبه بالآخر، والثوبين كذلك، والدرهمين اللذين كان أحدهما مغصوباً واشتبه بالآخر، والمكانين اللذين علم نجاسة أحدهما قطعاً واشتبه بالآخر الطاهر، إلى غير ذلك من الامثلة التي يحكم العرف بكون ما وقع فيه الاشتباه اعداد محصورة، بخلاف ما لا يحكم العرف كذلك كما إذا اشتبه اثناء واحد نجس بالوانى الكثيرة الطاهرة كخمسين مثلاً أو ستين أو اقل أو اكثر ممّا يعده العرف غير محصور بمعنى ان حصرها متعسر.

واستدلوا بأنه لا شك في وجود النجس القطعي والحرام القطعي بين الامور المذكورة فالحكم بحليته المجموع أو طهارته مستلزم لحليته ما هو حرام قطعاً ونجس قطعاً وهو باطل والحكم بحليته احدها دون الآخر ترجيح بلا مرجح.

ولما اورد عليهم بأن هذا جاء بعينه في غير المحصور ايضاً لأنه لا

جامعة الأصول، ص: ١٥٧

شك في تحقيق الحرام القطعي بين الامور الغير المحصورة بحسب العرف فالحكم باستعمال الجميع مستلزم لاستعمال ما هو حرام قطعي أو نجس قطعي وهو ايضاً باطل والحكم بحليته احدها دون الآخر مستلزم للترجيح بلا مرجح وهو ايضاً باطل.

اجابوا بأنه يمكن الاجتناب عن المحصور بحيث لا يلزم الحرج المنفي بخلاف الاجتناب عن غير المحصور فإن التتره عن الجميع مستلزم للحرج المنفي.

والجواب اما أولاً ان هذا مجرد دعوى لا شاهد له فإن الاجتناب عن امثال هذه الامور لا ينجز إلى الحرج مطلقاً، بل بهذا الاعتبار لا فرق بين المحصور وغيره لأنه كما يمكن الاجتناب إذا اشتبه آنية واحدة نجسة بآنية اخرى طاهرة فكذلك يمكن الاجتناب بعينه إذا اشتبهت بأوان كثيرة من دون حرج وعسر، والرجوع إلى ماء اخر أو إلى التيمم وهذا ظاهر.

واماً ثانياً فلأن وجود الحرام القطعي أو النجس القطعي بين الامور المذكورة أو الامرين المذكورين لا يستلزم وجوب الاجتناب عن المجموع، لأن هذا يدل على وجوب الاجتناب مما يحصل به القطع باجتنب الحرام أو النجس، وأما يحصل ذلك بارتكاب جميع الامور التي حصل فيها الاشتباه، فإذا كان ما حصل فيه الاشتباه انائين أو ثوبين أو درهمين لا يحصل القطع الا باستعمالهما معاً واما باستعمال أحدهما فلا يحصل القطع المذكور، بل لمانع من استعمال أحدهما بناء على ان

جامعة الأصول، ص: ١٥٨

الأصل في الشبهة في طريق الحكم الاباحة. وكذا الحكم بعينه إذا كان ما حصل فيه الاشتباه اكثر من اثنين فإنه يجوز استعمال كل واحد واحد إلى ان بقى واحد فحينئذ لا يجوز استعماله لأنه يؤدي إلى القطع المذكور.

فإن قيل: كل واحد من النجاسة والحرمه تكليف يجب فيهما الامثال ولا يحصل الامثال الا بترك جميع الاحتمالات من باب مقدمه الواجب.

قلنا:

أولاً فبان هذا وارد في صورة غير المحصور ايضاً والقول بلزوم الحرج قد عرفت فساده.

واماً ثانياً فلأن وجوب مقدمه الواجب انما هو مسلم فيما كان واجب يقيني متعين ولم يحصل الأبارتكاب امر آخر وما نحن فيه ليس كذلك.

واماً ثالثاً فلأننا سلمنا ان ما نحن فيه من باب مقدمه الواجب لكن نقول ترك «١» مقدمه الواجب واجب مالم يقم دليل على خلافه وهنا دل الادله الدالة على ان الأصل في الشبهة في طريق الحكم الاباحة على استثناء ما نحن فيه فتأمل.

ويمكن الاستدلال ايضاً للمفصلين بأن في الشبهة في المحصور يتحقق العلم في الاكثر بارتكاب جميع الاحتمالات فيحصل العلم القطعي باستعمال النجس أو الحرام بخلاف غير المحصور فإنه لا يتحقق العلم فيه عادة باستعمال جميع الاحتمالات وان حصل بالنسبة

إلى جميع المكلفين،

(١) الظاهر زيادة كلمة «ترك»

جامعة الأصول، ص: ١٥٩

وهذا غير مضر لأن كل أحد مكلف بعلم نفسه، فالمعيار حصول العلم له باستعمال النجس أو الحرام، ولذا فرق بين واجدى المنى فى الثوب المشترك وبين من كان له ثوبان وكان أحدهما نجساً فإنه يجب عليه الاجتناب عن كليهما حتى يحصل الامتثال، بخلاف الأول فإنه لا يجب على كل واحد منهما الاجتناب عن الثوب المذكور.

اقول: وبعدما عرفت ما ذكرنا تعرف ما فى هذا الكلام من الاختلال وعدم الانتظام فإن بناء أدلة البراءة على أنه ما لم يحصل العلم بالحرمة والنجاسة لا يجب الاجتناب، فالمحضور وغير المحضور ان بقى منهما فرد كان بحيث إذا ارتكبه المكلف حصل العلم القطعى بارتكاب جميع المحتملات ويحصل العلم بارتكاب الحرام أو النجاسة يجب الاجتناب عن هذا الفرد وأما حصل العلم القطعى بارتكاب الحرام أو النجاسة الواقعيين وخرج حينئذ من الشبهة، وان لم يكن الفرد الذى يرتكبه المكلف ممياً يحصل بارتكابه العلم المذكور فليس الاجتناب واجباً لما عرفت.

فحصول العلم العادى باستعمال النجس أو الحرام فى المحضور ان كان بالنسبة إلى بعض الافراد فممنوع وهو ظاهر، وان كان بالنسبة إلى كل الافراد فمسلم، ولكن الحكم فى غير المحضور أيضاً كذلك، والمثالان المذكوران لا فرق بينهما مطلقاً لأن كل واحد من الثوبين الذين كان أحدهما نجساً كما يحتمل ان يكون نجساً وبهذا الاعتبار كان الاجتناب

جامعة الأصول، ص: ١٦٠

على المكلف واجباً فكذلك يحتمل ان يكون المنى المذكور من كل واحد من الرجلين فيجب على كل واحد منهما الاجتناب. وبالجملة الحق أنه لا فرق بينهما لأنه إذا بنى الامر على أصل البراءة فيجب ان يحصل العلم بالتكليف حتى يجب الاجتناب وفى كل واحد واحد من افراد المحضور وغير المحضور لا يحصل هذا العلم، فما لم ينجز إلى ارتكاب جميع الافراد لا يحصل العلم المذكور، والفرق بأن حرمة أحد الفردين فى المحضور قطعية فيجب ترك الفرد الاخر من باب المقدمة لعدم عسر وخرج بخلاف غير المحضور فإنه وان كان افراده حراماً قطعياً إلا أنه ان كان جميع الافراد تركه واجباً من باب المقدمة يلزم الحرج والعسر المنفيين، قد عرفت فساده مراراً.

فالحق أنه ما لم يحصل العلم لا يجب الكف سواء كان فى المحضور أو غيره.

ويدل عليه ما ورد فى بعض الاخبار (١) أنه لا يجب فى أول الامر الفحص عن النجاسة بأنها هل بلغت البدن أو الثوب، بل ولا يجب عند اماره أيضاً حتى يحصل العلم.

ويدل عليه أيضاً رواية عبد الله بن سنان المتقدمه حيث قال (عليه السلام): كل شيء يكون فيه حلال وحرام فهو حلال لك ابداً حتى تعرف الحرام

(١) -

جامعة الأصول، ص: ١٦١

منه بعينه فتدعه (١).

وما روى فى الصيحيح عن أحدهما (عليهما السلام) عن شراء الخيانه والسرقة قال: لا إلا ان يكون قد اختلط معه غيره وأما السرقة بعينها فلا (٢).

وما ورد في موثقة [اسحاق بن] عمّار من جواز الاشتهار عن العامل الذي يظلم ما لم يعلم أنه ظلم فيه أحداً «٣».

وما ورد أيضاً من جواز الاشتهار من العامل الذي يعلم أنه يأخذ أكثر من الحق حتى تعرف الحرام بعينه «٤».

ولقد نطق بالحق السيد السند حيث قال بعد قول المصنّف: وإذا كانت النجاسة في موضع محصور كالبيت وشبهه وجهل موضع النجاسة لم يسجد على شيء منه - إلى آخره -:

هذا الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب، واحتجوا عليه بأن المشتبه بالنجس قد امتنع فيه التمسك بأصالة الطهارة للقطع بحصول النجاسة فيما وقع فيه الاشتباه فيكون حكمه حكم النجس في أنه لا يجوز السجود عليه ولا الانتفاع به في شيء يشترط فيه الطهارة. وفيه نظر.

أما أولاً: فلأن أصالة الطهارة إنما امتنع التمسك بها بالنسبة إلى

(١) -

(٢) -

(٣) الكافي ٥ / ٢٢٨. الوسائل ١٧ / ٢٢١

(٤) -

جامعة الأصول، ص: ١٦٢

مجموع ما وقع فيه الاشتباه لا في كلا جزء من اجزائه فإن أي جزء فرض من الاجزاء التي وقع فيها الاشتباه مشكوك في نجاسته بعد ان كان متيقن الطهارة، واليقين إنما يخرج عنه ييقين مثله وقد روى زرارة في الصحيح عن أبي جعفر (عليه السلام) أنه قال: ليس ينبغي لك ان تنقض اليقين بالشكك ابداً «١».

وأما ثانياً فلأن ذلك آت بعينه في غير المحصور فلو تم لا يقتضى عدم جواز الانتفاع به فيما يفتقر إلى الطهارة وهو معلوم البطلان. ومن العجب ذهب بعض الاصحاب إلى بقاء الملاقي لبعض المحل المشتبه من المحصور على الطهارة لعدم القطع بملاقاة النجاسة واطباقهم على المنع من السجود عليه مع انتفاء ما يدل على طهارة محل السجود كما بيناه فيما سبق. وبالجملة فالتوجه جواز السجود على ما لم يعلم نجاسته بعينه وعدم نجاسة الملاقي له تمسكاً بمقتضى الأصل السالم من المعارض - انتهى - «٢».

وقال رحمه الله أيضاً بعد قول المصنّف ويجوز في المواضع المتسعة «دفعاً للمشقة» - إلى آخره -.

أشار بقوله: دفعاً للمشقة إلى انتفاء النص على الفرق بين المواضع المتسعة وغيرها وان عدم وجوب الاجتناب في المواضع المتسعة إنما هو

(١) الوسائل ٣ / ٤٦٦ نقلاً عن التهذيب والاستبصار

(٢) مدارك الأحكام، الطبع الحجري ص ٣٨، من كتاب الصلاة

جامعة الأصول، ص: ١٦٣

للمشقة اللازمة من التكليف باجتنابه، ويشكل بانتفاء المشقة في كثير من الصور، وبأن الدليل المتقدم الدال على وجوب الاجتناب في المحصورات [جار] في غيره كما بيناه والمشقة بمجرد لا يقتضى طهارة ما دل الدليل على نجاسته.

والذي يقتضيه النظر عدم الفرق بين المحصور وغيره وأنه لا مانع من الانتفاع بالمشتبه فيما يفتقر إلى الطهارة إذا لم يستوعب المباشرة بجميع ما وقع فيه الاشتباه.

ثم ان قلنا بالفرق فالمراد بغير المحصور ما كان كذلك في العادة بمعنى تعسير حصره وعده لا ما امتنع حصره، لأن كل ما يوجد من

الاعداد هو قابل للعدّ والحصر. والله تعالى اعلم - انتهى كلامه رفع مقامه - «١».

وهو جيد غاية الجودة ومتمين غاية المتانة.

(١) مدارك الأحكام الطبع الحجری ص ٣٨ من كتاب الصلاة
جامعة الأصول، ص: ١٦٥

الفصل الرابع في إستصحاب حال العقل

اعلم ايديك الله بتأييده وجعلك من خلص عبيده ان من الامور التي لا ينبغي ان يشك فيها اولوا البصائر ان كل ممكن من الممكنات وان شئت قلت ان كل حادث من الحوادث مسبق بالعدم وهذه المسبوقية امر يقيني فكل شيء يثبت انه حادث يثبت له العدم السابق عليه ايضاً وهذا معنى كون العدم اصلاً بالنسبة إلى الحادث ثم لا يخفى ان الاعدام ثابتة للممكنات إلى ان يثبت علّة الوجود ويخرجها من العدمية الصيرفة والليسية المحضه إلى الموجودية الخارجية والايسية العينية فإذا حصل العلم بأن علته من العلة الوجودية اوجد معدوماً من

جامعة الأصول، ص: ١٦٦

معلولاته يحصل الجزم بأن عدمه الذي كان ازلياً متسماً زال وانقلب إلى الوجود ولا كلام فيه. وكذا إذا حصل العلم بأن علته وجود المعدوم الكذائي لم يثبت يحصل الجزم ببقائه على عدمه المستمر الذي كان ثابتاً له ولا كلام فيه ايضاً.

انما الكلام في أنه إذا حصل الشك في وجود حادث من الحوادث فهل يصح لنا الحكم بعدم وجوده بناء على ان عدمه السابق الثابت له امر قطعي يقيني فوجوده امر مشكوك أم لا يصح لنا الحكم بذلك بناء على امكان حدوثه من علته وعدم اطلاقنا على ذلك.

اقول: طريق الاستدلال باستصحاب حال العقل هو ان يقال: العدم كان متحققاً لهذا الحادث والأصل استمراره إلى هذا الآن وهذا الاستدلال مركب من جزئين.

احدهما: تحقق العدم لهذا الحادث وهو امر يقيني لا كلام فيه. جامعة الأصول ١٦٦ الفصل الرابع في إستصحاب حال العقل
انيهما: ابقاء هذا العدم إلى هذا الآن.

ويمكن اثبات هذا الجزء بامرین، ان كان الحادث المقصود نفيه حكماً من الاحكام الشرعية وجوباً كان أو استحباباً أو حرمة أو كراهة أو اباحة:

احدهما: الاخبار الكثيرة المستفیضة الدالمة على ان اليقين لا يترك بالشك، بل لا يزول اليقين الا يقين مثله. ولا شك ان عدم هذا الحكم كان يقينياً فلا يقاومه الشك في امكان وجوده، وسيمر بك ان شاء الله العزيز

جامعة الأصول، ص: ١٦٧

شطر من هذه الاخبار وما يتعلّق بها من القيل والقال في إستصحاب حال الشرع.

وثانيهما: انه لا شك ان عدم هذا الحكم كان ثابتاً متحققاً فصدور هذا الحكم من الشارع وتكليفه الناس به يحتاج إلى الاعلام والا لزم تكليف ما لا يطاق والتكليف بما لا يعلم وهو باطل كما عرفت من الآيات والاخبار والادلة العقلية فالفقيه إذا تفحص الأدلة العقلية وتتبع الامارات ولم يجد مستنداً شرعياً لاثبات حكم من الاحكام الشرعية فيصح له الحكم بأن الأصل بقاء عدمه إلى الآن والا لزم تكليف ما لا يطاق.

ثم ان هذا الحكم ان كان ما يعم به البلوى فيصح له الحكم بعدمه في الواقع ونفس الامر لانه لا شك ان جمعاً كثيراً غاية الكثرة كانوا ملازمين لائمتنا صلوات الله عليهم اجمعين في مدة تزيد على ثلاثمائة سنة وكان اهتمامهم واهتمام الائمة (عليهم السلام) ببيان المسائل

الشرعية واطهار الاحكام الالهية. وقد نقل المحقق (قدس سره) في المعبر أن تلامذة الصادق صلوات الله وسلامه عليه كانوا اربعة آلاف رجل «١» ومع ذلك إذا لم يجد الفقيه بعد تفحصه وتجسيه دليلاً على ثبوت حكم من الاحكام التي يعتم بها البلوى يحصل له الظن المتأخم للعلم بأن هذا الحكم معدوم في الواقع وآلا لاشتهر وذاع وذلك في مثل وجوب قصد سورة معينة عند البسمة

(١) المعبر ص ٥ الطبع الحجري و هذه عبارته: و روى عنه من الرجال ما يقارب اربعة الاف رجل ...

جامعة الأصول، ص: ١٦٨

ووجوب نية الخروج، فإن الفقيه إذا تتبع الأدلة الشرعية وتفحص الامارات النقلية ولم يجد مستنداً على هذين الوجوبين مع عموم البلوى بهما ووجوب احتياج الناس اليهما يصح له الحكم بعدم هذين الوجوبين في الواقع ونفس الامر.

واما إذا لم يكن الحكم مما يعتم به البلوى فلا يصح الحكم بعدمه في الواقع ونفس الامر، بل عدم الدليل بعد الفحص يدل على براءة ذمتنا عنه وعدم تكليفنا به وان امكن ان يكون في الواقع ونفس الامر واجباً أو غيره من الاحكام الخمسة، وذلك لما عرفت من ان لكل واقعة من الوقائع ولكل مسألة من المسائل حكماً واقعياً عند ائمتنا الراشدين صلوات الله عليهم اجمعين آلا أنهم (عليهم السلام) لم يتمكنوا من اظهار الجميع للتقية والخوف، فيمكن ان يكون هذا الحكم عند الائمة (عليهم السلام) واجباً أو غيره من الاحكام الخمسة آلا أنه لم يبلغنا، ولكن لاجل عدم البلوغ الينا لسنا مكلفين به لقبح التكليف بما لا يعلمه المكلفون.

ويدل على هذا القسم من الإستصحاب الأدلة الدالة على أصل البراءة لأنه إذا ثبت ان الأصل براءة الذمة من الوجوب والحرمة يثبت ايضاً ان عدمها مستصحب.

ولكن جريان هذه الأدلة آتما يكون في صورة يكون الحادث الذي نريد نفيه بالإستصحاب حكماً من الاحكام الشرعية واما إذا لم يكن حكماً شرعياً.

جامعة الأصول، ص: ١٦٩

فإن كان من متعلقات الحكم الشرعي كالنقل في قولنا الأصل عدم النقل فيجربى فيه الأدلة المذكورة ايضاً كما لا يخفى لان ثبوت النقل مثلاً مستلزم لثبوت حكم شرعي وهو منفي بالأدلة المذكورة.

واما إذا لم يكن من متعلقات الحكم الشرعي ايضاً بل كان الحادث من الحوادث التي ليست حكماً شرعياً ولا من متعلقاته، كما إذا وقع الشك في أنه هل حدثت الواقعة الفلانية في البلدة الفلانية؟ فالواقعة الفلانية من الحوادث التي لا دخل لها بالاحكام الشرعية، فلا ريب أنه لا يمكن نفي هذه الواقعة بالإستصحاب لان الأدلة المذكورة لا يجربى فيه، لان مبنى الأدلة المذكورة على نفي التكليف أو ما يستلزمه.

ولا يوجد دليل عقلي يدل على ذلك لان غاية ما يمكن ان يستدل به ان يقال: ان عدم هذا الحادث يقيني ووجوده مشكوك والشك لا يقاوم اليقين.

وفيه ان وجوده إذا صار مشكوكاً يصير عدمه في الآن ايضاً مشكوكاً وان كان عدمه السابق يقينياً، فلا يمكن ابقاء العدم السابق على ما كان.

جامعة الأصول، ص: ١٧١

الفصل الخامس في استصحاب حال الشرع

الفصل الخامس في استصحاب حال الشرع

وقد علمت أنه عبارة عن ابقاء حكم ثبت من جانب الشريعة على ما كان.
و في هذا الفصل اباحت:

البحث الأول في نقل الاقوال والاشارة إلى ما هو الحق.

اعلم أنه قد اختلف في حجته الإستصحاب فيه اقول:

الأول: أنه حجة مطلقاً ذهب إليه أكثر المحققين من الخاصية والعامّة كالشيخ المفيد والعلامة من الخاصّة والغزالي والمزني والصيرفي من العامّة بل ذهب إليه الشافعية قاطبة.

جامعة الأصول، ص: ١٧٢

الثاني: أنه ليس بحجة مطلقاً ذهب إليه سيدنا المرتضى رضى الله عنه وإليه ذهب أبوالحسين البصرى وأكثر الحنفية.

والعجب أن بعض اصحابنا «١» نسب الثاني إلى الأكثر مع أن الامر بالعكس كما لا يخفى على المتتبع.

قال زين المحققين طاب ثراه في التمهيد: إستصحاب الحال حجة عند الاكثر «٢».

وقال ابن الحاجب: الإستصحاب، الاكثر كالمزني والصيرفي والغزالي على حجته.

وقال الشارح العضدي: اكثر المحققين كالمزني والصيرفي والغزالي على حجته «٣».

وقال صاحب المعالم: وهو - يعنى حجته - اختيار الاكثر «٤».

وقد شهد بذلك جمع اخر من المتتبعين المتطالعين، فكلام هؤلاء المتفحصين مع التتبع الصّادق والتفحص اللائق يعطى بأن القول بحجته الإستصحاب مما ذهب إليه الاكثر.

الثالث: ما ذهب إليه الفاضل النحرير صاحب الذخيرة وهو - كما اشرنا

(١) وهو الفاضل التونى فى الوافية ص ٢٠٠

(٢) تمهيد القواعد ص ٢٧١ وفيه: عند اكثر المحققين.

(٣) راجع الوافية ذيل ص ٢٠٠

(٤) معالم الدين ص ٥٢٠ طبع ١٤١٤

جامعة الأصول، ص: ١٧٣

إليه قبل ذلك - أن الإستصحاب الذى ثبت حجته أنما هو فى صورة حصل الشك فى وجود المزيل القطعى دون ما إذا حصل الشك فى كون الشىء مزيلاً مع اليقين بوجوده، وغرضه (قدس سرّه) أن الإستصحاب الذى حجه هو الإستصحاب فى موضوع الحكم الشرعى دون الإستصحاب فى نفس الحكم الشرعى.

الرابع: ما ذهب إليه افضل المتأخرين اعنى المحقق الخوانسارى فى شرح الدروس وهو أن الإستصحاب الذى حجه هو ان يكون دليل شرعى على أن الحكم الفلانى بعد تحقّقه ثابت إلى حدوث حال كذا أو وقت كذا مثلاً معيّن فى الواقع بلا اشتراطه بشىء اصلاً، فحينئذ إذا حصل ذلك الحكم يحكم باستمراره إلى ان يعلم وجود ما جعل مزيلاً له ولا يحكم بنفيه بمجرد الشك فى وجوده - انتهى - «١».

وغرضه (قدس سرّه) أن الإستصحاب الذى ثبت حجته هو ما إذا كان الحكم معيّن بغايه معيّن من وقت معيّن أو حالة معيّنه ووقع الشك فى حدوث تلك الغايه فيحكم بنفى تلك الغايه وثبوت الحكم بالإستصحاب وفيما سوى ذلك من الاحكام الشرعيه لا يمكن اثباته بالإستصحاب.

الخامس: ما ذهب إليه الفاضل التونى فى الوافية وهو أنه لا يمكن اجراء الإستصحاب فى الاحكام الشرعيه وأنما يجرى الإستصحاب

فى

(١) شرح الدروس ص ٧٦ ذيل قول المصنّف: ويجزى حجر ذوالجهات الثلاث (فى الاستنجا)

جامعة الأصول، ص: ١٧٤

بعض الاحكام الوضعية وبتبعيتها يجرى فى الاحكام الشرعية «١» فهذه هى الاقوال التى وصلت الينا فى هذه المسألة. والحق على ما ثبت عندى الحجية مطلقاً الا ان حجيتها فى بعض المواضع التى يجرى فيها الإستصحاب على سبيل الجزم وفى بعضها على سبيل الظن.

بيان ذلك ان العمدة فى أدلة الإستصحاب امران:

الاول: الاخبار الكثيرة المستفيضة الواردة بأن اليقين لا ينقض بالشك.

والثانى: احتياج شغل الذمة اليقينية إلى البراءة اليقينية.

وهذان الدليلان - كما ستعلم ان شاء الله - يجران فى المواضع التى كان الدليل الدال على تحقق الحكم المستصحب فيه دالاً على ثبوت الحكم فى الزمان المشكوك فيه، بمعنى ان الدليل المذكور فى اول الامر مع قطع النظر عن الشك الذى وقع، يكون شاملاً لثبوت الحكم المذكور فى الزمان المشكوك فيه، بحيث لو رفع الشك المذكور لحصل الجزم بالحكم المذكور فى الزمان المشكوك فيه.

فكل موضع كان الامر فيه كذلك يجرى فيه هذان الدليلان مع الدليلين الاخرين اللذين نذكرهما ان شاء الله، فيحصل الجزم بحجيته فيها وكل موضع لم يكن كذلك وهو الموضوعان الاخيران اللذان يمكن اجراء الإستصحاب فيها ونذكرهما فى البحث الثانى ان شاء الله لا يجرى

(١) الوافية ٢٠٠-٢٠٣

جامعة الأصول، ص: ١٧٥

فيه هذان الدليلان، بل يجرى فيه الدليلان الآخران، وهما الاستقراء وحصول ظن البقاء، كما نذكرهما مفصلاً ان شاء الله، وهذان الدليلان لا يفيدان الا الظن، فحجية الإستصحاب فى هذين الموضوعين اللذين دليلهما منحصر بهذين الطريقتين ظنية، مع أنه يمكن منع جريان دليل الاستقراء فيهما، فتأمل. وسنقل ان شاء الله أدلة كل منهما ونأتى بما هو الحق.

البحث الثانى فى بيان المواضع التى يمكن اجراء الإستصحاب فيها والتى لا يمكن فيها ذلك.

اما المواضع التى يمكن فيها جريان الإستصحاب فنقول: الإستصحاب اما ان يجرى فى الاحكام الشرعية أو الوضعية ولا يضرنا هنا كون الاحكام الوضعية راجعة إلى الاحكام الشرعية أو غير راجعة اليها لعدم مدخلية ذلك لما هو نحن بصدده وان كان عند المحققين راجعة اليها.

وعلى كل من التقديرين فالحكم الصادر من الشارع اما معنى بغاية مخصوصة أو لا، وعلى الاول لا فرق بين ان يكون تلك الغاية وقتاً مخصوصاً كأن تقول: افعولوا الفعل الفلانى إلى وقت كذا أو الامر الفلانى سبب أو شرط أو مانع للفعل الفلانى إلى وقت كذا، أو حالة مخصوصة

جامعة الأصول، ص: ١٧٦

كأن تقول: افعولوا الفعل الفلانى إلى حدوث حالة كذا أو الامر الفلانى سبب أو شرط أو مانع للفعل الفلانى إلى حدوث حالة كذا.

وهذا الشق هو الذي اذعن بحجتيه المحقق الخوانساري (قدس سره) وامكان جريان الإستصحاب فيه ظاهر لأنه إذا وقع الشك في تحقق الوقت المعين من الشارع أو في حدوث الحالة المعينة منه يمكن دفع هذا الشك بالإستصحاب وابقاء الحكم على ما كان، لعدم نقض اليقين بالشك كما ستعرف إن شاء الله العزيز.

وهذا الشق يحتمل وجهين:

احدهما: ان يحصل الشك في وجود المزيل القطعي.

وثانيهما: ان يحصل الشك في كون الشيء مزيلًا مع اليقين بوجوده.

ولا شك في امكان اجراء الإستصحاب في كلا الوجهين، وصاحب الذخيرة لم ينكر امكان اجراء الإستصحاب في الاحتمال الثاني، بل انكر حجتيه الإستصحاب فيه وأما [امكان] اجراء الإستصحاب فيه فامر ظاهر بديهى لا ينكره أحد من العقلاء.

وعلى الثاني اعنى عدم كون الحكم معيى بغاية مخصوصة يحتمل وجوها:

الاول: ان نعلم يقيناً ان ذمتنا مشغولة بشيء أو اشياء ثم حصل لنا شك ببراءة ذمتنا فيمكن رفع هذا الشك بالإستصحاب، ويمكن رفعه ايضاً مع قطع النظر عن الإستصحاب، بأن يقال: شغل الذمة اليقيني يحتاج إلى

جامعة الأصول، ص: ١٧٧

البراءة اليقينية من غير احتياج إلى ملاحظة الحالة الاولى واجراء الحكم منها إلى الثانية حتى يكون استصحاباً.

والثاني: ان يكون الحكم الصادر من الشارع عاماً ومستغرقاً لجميع الازمنة كان يقول الشارع: الحكم الفلاني واجب أو حرام في كل وقت أو ابداً أو الامر الفلاني سبب أو شرط أو مانع للفعل الفلاني في كل وقت أو ابداً.

وهذا ايضاً يمكن اجراء الإستصحاب فيه لأنه إذا وقع الشك في زمان لاجل وجود معارض من العقل أو النقل أو شيء آخر بأن الحكم المذكور هل هو ثابت أم لا يمكن دفع هذا الشك بالإستصحاب بأن يقال الحكم المذكور قبل ذلك كان ثابتاً جزماً فكذا في هذا الوقت، لأن الشك لا يقاوم اليقين كما ستعرف من الاخبار إن شاء الله العزيز.

فإن قلت: هذا الشك يدفع بعموم النص لا بالإستصحاب لأن المعارض ان كان مرجوحاً بالنسبة إلى هذا النص العام فيؤخذ الحكم الذي يدل عليه هذا النص العام وان كان هذا المعارض راجحاً على هذا النص العام فيؤخذ بهذا المعارض وي طرح النص العام، فالمناط حينئذ عموم النص لا الإستصحاب.

قلت: ما قلت حق البتة ان ذلك لا يدفع امكان الاستدلال بالإستصحاب ايضاً، فإن في هذا الشق كما يمكن الاستدلال بعموم النص يمكن بالإستصحاب ايضاً كما عرفت.

جامعة الأصول، ص: ١٧٨

والثالث: ان يكون مطلقاً يشمل باطلاقه جميع الازمنة ومن هذا القبيل إذا ورد الحكم المذكور بصيغته الامر بناء على ان الامر يفيد التكرار وحكمه كحكم العام في امكان جريان الإستصحاب فيه.

ويرد عليه ايضاً ما يرد على العام وجوابه كالجواب الذي قلنا هناك بلا تفاوت.

وجميع هذه المواضع مما يجرى فيه جميع الأدلة الاربعة اما دليل الاستقراء وظن البقاء فظاهر واما الدليلان الاخران لأن جميع هذه المواضع تشترك في ان الدليل الدال على الحكم يشمل الزمان المشكوك فيه بحيث لو قطع النظر عن الشك لحصل الجزم بالحكم في الزمان المذكور كما لا يخفى على المتدرب، فتخصيص ذلك بالموضع الاول كما فعله الاستاذ المحقق الخوانساري لا وجه له وستعلم لهذا إن شاء الله زيادة توضيح وتبيين.

والرابع: ان يكون مجملاً وهذا يحتمل الوجهين:

احدهما: ان يصل اليينا من الشارع دليل يعلم منه ثبوت حكم من الاحكام في وقت او حالة ولم يعلم جزماً ان هذا الحكم بعد هذا

الوقت أو هذه الحالة هل هو ثابت أم لا؟ بل احتمال عندنا أن ينقضى هذا الحكم بانقضاء هذا الوقت أو هذه الحالة وان لا ينقضى بانقضائهما بل يدوم ويستمر، واحتمل أيضاً ان يكون له غاية ومزبل فى الواقع وان لا- يكون له ذلك، وعلى تقدير احتمال الغاية والمزبل قد يشكك فى وجود ما يحتمل ان

جامعة الأصول، ص: ١٧٩

يكون غاية ومزبلاً وقد يعلم ذلك، وامكان جريان الإستصحاب فيه ظاهر لأن ثبوت الحكم فى الوقت المقدم أو الحالة المتقدمة كان يقينياً فيمكن ان يستصحب الحكم المذكور.

فإن قيل: جريان الإستصحاب موقوف على أنه إذا لم يعرض هذا الشكك لحصل اليقين بالبقاء وهنا ليس الامر كذلك لأننا إذا فرضنا ارتفاع هذا الشكك لم يحصل اليقين ببقاء الحكم لعدم فهمه من الدليل الذى وصل الينا من الشارع لأن المفروض كذلك وعدم دليل آخر يدل على ذلك.

قلت: انه إذا فرض ارتفاع هذا الشكك يحصل اليقين بالبقاء لأن عدم عروض الشكك أنما يكون عند الجزم بتحقيق جميع اجزاء علّة الوجود وعدم ارتفاع شىء منها ومع تحقق جميع اجزاء علّة الوجود يحصل الجزم ببقاء المعلول لأن بقاء المعلول أنما هو بقاء علته التامة وزواله بزوالها والايراد المذكور من المحقق الخوانسارى والجواب الذى ذكرناه من بعض افاضل المتأخرين وسيجىء لهذا زيادة توضيح إن شاء الله تعالى عند نقل دليل المحقق المذكور على مذهبه.

وثانيهما: ان يصل الينا من الشارع دليل يعلم منه ثبوت حكم واستمراره فى الجملة ولم يعلم هل هو ثابت دائماً ام لا ولم يعلم هل هو غاية ومزبل أم لا وقد يعلم وجود ما يحتمل غاية ومزبلاً وقد يشكك فيه وامكان جريان الإستصحاب فيه كما سبق فى الوجه الاول.

جامعة الأصول، ص: ١٨٠

وهذا ان الوجهان هما اللذان لا يجران فيهما الاخبار ودليل احتياج شغل الذمّة اليقينية إلى البراءة اليقينية، لأن الظاهر من عدم نقض اليقين بالشكك وثبوت شغل الذمّة اليقينية ان يدل دليل مع قطع النظر عن الشكك على ثبوت الحكم يقيناً فى الزمان الذى وقع الشكك فى ثبوت الحكم فيه بحيث لو لم يكن الشكك حصل الجزم بالحكم فى الزمان المشكوك فيه كما إذا امرنا الشارع بايقاع الصوم إلى الليل وحصل الشكك فى دخول الليل، فإن الأصل عدم الدخول لأن دمتنا مشغولة يقيناً بالصوم إلى الليل فيجب ان يحصل اليقين بدخول الليل ولذا هذا اليقين لا ينقض بشكك الدخول. وكذا الحكم إذا كنا على طهارة يقيناً وحصل الشكك فى عروض الحدوث. وكذا الحكم إذا دلّ الدليل من الشارع على ثبوت الحكم ابدأً اما بنصه أو بعمومه أو باطلاقه وحصل الشكك فى زمان لاجل معارض واما هذان الوجهان فليس الامر فيهما كذلك لأن غاية ما، ولا يدلّ الدليل فيهما ان الحكم فى زمان اوله استمرار ما يدلّ على ثبوته فى الزمان الذى وقع فيه الشكك، فليس فيه يقين حتى لا- ينقص بالشكك أو يحتاج إلى البراءة اليقينية، فأول الامر لم يكن فى الزمان المشكوك فيه يقين حتى يحتاج إلى البراءة اليقينية ولا- ينقض بالشكك فالمناط فى حجّة الإستصحاب فى هذين الموضوعين هو الدليلان الاخران اعنى الاستقراء وظنّ البقاء وسيجىء لهذا زيادة توضيح ان شاء الله عند نقل كلام الاستاذ المحقق الخوانسارى طاب ثراه.

جامعة الأصول، ص: ١٨١

هذه هى المواضع التى يمكن جريان الإستصحاب فيها.

والعجب ان الفاضل التونى «١» انكر ثبوت الإستصحاب فى الاحكام الشرعية مطلقاً سواء كانت موقته أم لا وقد عرفت خلافه وسيجىء زيادة بيان لهذا عند ذكر كلام هذا الفاضل.

واما المواضع التى لا يمكن اجراء الإستصحاب فيها.

فمنها: ان يعلم ان حكماً من الاحكام سواء كان شرعياً أو وضعياً ثابت فى وقت خاص أو حالة خاصية بحيث يكون للزمان والحالة

مدخل في هذا الحكم فإنه لا يمكن اثبات هذا الحكم بعد هذا الزمان وعند ارتفاع الحالة بالإستصحاب لأن المفروض أن هذا الحكم يجب ان يكون في هذا الزمان وفي هذه الحالة وهذا يحتمل وجهين:

احدهما ان ثبت من الشريعة وجود حكم في وقت خاص أو حالة خاصية مرة فقط كوجوب الحج عند الاستطاعة فبعد اداء الحج لا يمكن الحكم بالوجوب مرة اخرى بالإستصحاب وان كان الاستطاعة باقية فهذا الوجه لا- يمكن اجراء الإستصحاب فيه بوجه من الوجوه.

وثانيهما ان يثبت من الشريعة وجود حكم عند كل وقت خاص أو حالة خاصة كوجوب الصلاة عند كل ظهر ووجوب الصيام عند كل شهر رمضان ووجوب الصلاة عند كل كسوف وخسوف

(١) راجع الوافية ص ٢٠٠

جامعة الأصول، ص: ١٨٢

فهذا الوجه لا يمكن اجراء الإستصحاب فيه من جهة ويمكن اجراءه من جهة اخرى اما الاولى فهي أنه إذا انقضى وقت الظهر في كل يوم فلا يمكن الحكم بالوجوب في الوقت الذي ليس من الظهر بالإستصحاب وهو ظاهر واما الجهة الاخرى فهي ان في كل وقت من هذه الاوقات الخاصية وفي كل حالة من هذه الحالات الخاصية إذا وقع شك في وجوب هذا الحكم يمكن دفع هذا الشك بالإستصحاب.

ومن هنا ان يعلم جزماً ثبوت حكم في وقت ثان أو حالة ثانية فلا معنى لاثبات الحكم المذكور في هذا الوقت الثاني أو الحالة الثانية بالإستصحاب لأن المفروض ان الحكم المذكور ثابت جزماً فيها.

ولا يخفى أنه يمكن اجراء الإستصحاب فيه ايضاً الا أنه ليس له فائدة للقطع بثبوت الحكم. فالإستصحاب غير مفيد هنا فائدة اصلاً. وهننا شق آخر يمكن اجراء الإستصحاب فيه وهو كما اشرنا إليه سابقاً ان تعلم رطوبة ثوب فكل وقت حصل الشك في زوال الرطوبة كما إذا وجد الثوب على العذرة حال كونه يابساً وحصل الشك في أنه هل كان حين الملاقات بالعذرة رطباً أو يابساً فيمكن ان يقال: ان وجود الرطوبة قبل الملاقات كان يقينياً فكذا حينها بالإستصحاب، أما ان الظاهر ان هذا القسم من الإستصحاب ليس بحجة لمعارضته لاصالة الطهارة واصالة عدم الرطوبة حين الملاقات فستعلم ان شاء الله زيادة توضيح لهذا.

جامعة الأصول، ص: ١٨٣

البحث الثالث في اثبات المذهب الذي اخترته وهو حجية الإستصحاب مطلقاً كما هو المشهور ولنا وجوه من الادلة:

الاول: الاخبار الواردة: بأن اليقين لا ينقض بالشك وان الشك لا يقاوم اليقين

اشارة

وهي كثيرة غاية الكثرة.

منها: صحيحة زرارة عن الباقر (عليه السلام) قال: قلت له: الرجل ينام وهو على وضوء ايوجب الخفقة والخفتان عليه الوضوء؟ فقال: يازرارة قد ينام العين ولا ينام القلب والاذن فإذا نامت العين والاذن والقلب وجب الوضوء. قلت: فإن حرك إلى جنبه شيء وهو لا يعلم به قال: لا- حتى يستيقن أنه قد نام، حتى يجيء من ذلك امر بين والّا فإنه على يقين من وضوئه، ولا ينقض اليقين ابداً بالشك ولكن ينقضه بيقين آخر «١».

ولا- شك ان جميع المواضع التي ذكرنا ان الإستصحاب يجري فيها إذا لم يعمل بالإستصحاب يلزم نقض اليقين بالشك، فيجب ان

يستصحب الحكم فيها حتى لا يلزم ذلك، فيكون الإستصحاب حجة.
فإن قلت: اثبات المطلوب موقوف على افادة المفرد المحلى باللام

(١) التهذيب ٨/١ ح ١١

جامعة الأصول، ص: ١٨٤

العموم، لانه إذا لم يفد العموم كما هو مذهب المحققين فللحضم ان يقول: ان كلاً من اليقين والشك لا يفيد العموم فلا يثبت المطلوب.

قلت: الحق ان المفرد المحلى باللام يفيد العموم في الاحكام الشرعية والا لزم الاهمال وهو غير مناسب لكلام الحكيم.
قال صاحب المعالم: فاعلم ان القرينة الحالية قائمة في الاحكام الشرعية غالباً على ارادة العموم منه- اي من المفرد المحلى باللام الجنس- حيث لا- عهد خارجي كما في قوله تعالى: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا» (١) وقوله (عليه السلام): إذا كان الماء قدر كتر لم ينجسه شيء (٢) ونظائره ووجه قيام القرينة على ذلك امتناع ارادة الماهية والحقيقة إذ الاحكام الشرعية يجري على الكليات باعتبار وجودها كما علم آنفاً وحينئذ اما ان يراد الوجود الحاصل لجميع الافراد أو لبعض غير معين، لكن ارادة البعض ينافي الحكمة إذ لا معنى لتحليل بيع من البيوع وتحريم فرد من الربا وعدم تنجيس مقدار الكر من بعض الماء إلى غير ذلك من موارد استعماله في الكتاب والسنة، فتعين في هذا كله ارادة الجميع وهو معنى العموم (٣) انتهى موضع الحاجة من كلامه.
وهو جيد في غاية الجودة.

(١) البقرة: ٢٧٥

(٢) الوسائل ٨/١ ح ٥٨٨ و ١ و ٢

(٣) معالم الدين ٣٦٣

جامعة الأصول، ص: ١٨٥

هذا مع ان جمعاً من المحققين كنجم الاثمة هو استاذ الفن وابن الحاجب في مختصره صرحوا بأنه من اداة العموم لغه. ولكن هذا لم يثبت عندي.

فإن قلت: يمكن ان يكون الالف واللام في كل من اليقين والشك للعهد حتى يكون المراد منهما يقين الوضوء وشك النوم وحينئذ لا يمكن الاستدلال به على المطلوب.

قلت: حمل الالف واللام على العهد يحتاج إلى قرينة مانعة من ارادة الجنسية فمتى انتفت القرينة وجب حمله على الجنس وقد صرح ائمة الفن بذلك قال نجم الاثمة رضى الله عنه: فكل اسم دخله اللام ولا يكون فيه علامة كونه بعضاً من كل فينظر ذلك الاسم فإن لم يكن معه قرينة حالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل كقرينة الشراء الدالة على ان المشتري بعض في قولك: اشتر اللحم ولا دلالة على انه بعض معين كما في قوله تعالى: «أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى» (١) فهي اللام التي جيء بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس ثم بعد هذا القول استدلل على وجوب حمله على الاستغراق ثم قال: فعلى هذا قوله (صلى الله عليه و آله): الماء طاهر (٢) اي كل ماء طاهر والنوم

(١) طه: ١٠

(٢) الوسائل ٨/١ ح ١٣٤ وفيه: الماء يطهر ولا يطهر وجامع الاحاديث ١/١

جامعة الأصول، ص: ١٨٦

حدث «١» اي كلّ التّوم إذ ليس في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة انتهى كلامه رفع مقامه «٢».

وقال المحقّق التفتازاني: اللفظ إذا دلّ على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد أو لبعضها إذ لا واسطة بينهما في الخارج فإذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع. والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكره في قوله تعالى: إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ «٣» أنه للجنس وقال في قوله تعالى: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ «٤»* ان اللام للجنس فيتناول كلّ محسن - انتهى «٥».

ومنها: صحيحة زرارة قال: قلت: اصاب ثوبى دم رعاف أو غيره أو شيء من منى فعلمت اثره إلى ان اصيب الماء فاصبت وحضرت الصلاة ونسبت ان ثوبى شيئاً وصليت ثم اتى ذكرت بعد ذلك قال: تعيد الصلاة وتغسله، قلت: فأتى لم أكن رأيت موضعه وعلمت أنه قد اصابه فطلبت فلم اقدر عليه فلما صليت وجدته قال: تغسله وتعيد.

(١) جامع احاديث الشيعة ١/ ١٢٧ الطبع الحجري

(٢) الوافية ٢٠٤ نقلًا عن شرح الكافية ٢/ ١٢٩

(٣) العصر: ١

(٤) البقرة: ١٩٥ والمائدة ١٣

(٥) الوافية ٢٠٥ نقلًا عن المطول: ٨١

جامعة الأصول، ص: ١٨٧

قلت: وان ظننت أنه قد اصابه ولم اتيقن ذلك فنظرت فلم ار شيئاً ثم صليت فرأيت فيه قال: تغسله ولا تعيد الصلاة. قلت: لم ذلك؟ قال: لأنك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغي لك ان تنقض اليقين بالشك ابدأ. قلت: فإني علمت أنه قد اصابه ولم ادر اين هو فاعسله؟ قال: تغسل من ثوبك الناحية التي ترى أنه قد اصابها حتى تكون على يقين من طهارتك ... «١».

وهذا الحديث كالشاق استدللاً وإيراداً وجواباً.

ومنها: ما رواه في الكافي في الصحيح عن زرارة عن أحدهما (عليهما السلام) قال: قلت له: من لم يدر في اربع هوام في ثنتين وقد احرز ثنتين قال يركع ركعتين - إلى ان قال - ولا ينقض اليقين بالشك ولا يدخل الشك في اليقين ولا يخلط أحدهما بالآخر ولكنه ينقض الشك باليقين ويتم على اليقين فيبنى عليه ولا يعتد بالشك في حال من الحالات «٢».

وهذا الخبر كسابقيه بعينه.

ومنها: ما روى محمد بن علي ابن الحسين في الخصال عن الباقر (عليه السلام) عن امير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه في حديث اربعمائة قال صلوات الله عليه: من كان على يقين فشك فليمض على يقينه فإن

(١) تهذيب الأحكام ١/ ٤٢١

(٢) الكافي ٣/ ٣٥١

جامعة الأصول، ص: ١٨٨

اليقين لا يدفع بالشك «١».

ونقل الشيخ المتبحر العاملي في كلياته «٢» وشيخنا المجلسي (قدس سره) في البحار «٣» في باب من شك في شيء من الافعال هكذا: من كان على يقين فشك فليمض على يقينه فإن الشك لا ينقض اليقين وذكر أنه رأى في رسالة قديمة مفردة هذا الخبر بطريقتين

صحيحين وفيها هكذا: من كان على يقين فاصابه شك فيه فليمض - الى آخره - «٤».
ورواه فيه عن تحف العقول ايضاً مرسلًا ثم قال أصل هذا الخبر في غاية الوثاقه والاعتبار على طريقه القدماء واعتمد عليه الكليني (قدس سره) وذكر اكثر اجزائه متفرقة وكذا غيره من المحدثين - انتهى كلامه - «٥».
وروى الشيخ المفيد في الارشاد «٦» هذا الخبر بالنحو الذي ذكر في الخصال.
ومنها: ماروى عبدالله بن سنان في الصحيح قال: سألت رجل ابا عبدالله وانا حاضر انى اعير الذمى ثوبى وانا اعلم انه يشرب الخمر

(١) الوسائل ١/ ١٧٥ طبع الاسلاميه. الخصال: ٦١٩ مع اختلاف يسير

(٢) الفصول المهمه ١/ ٦٢٨

(٣) البحار ٧٧/ ٣٥٩ و ١٠/ ٩٨ و ١١٦ و ١١٧

(٤) لم نجد هذه العبارة في البحار فراجع

(٥) البحار ١٠/ ٩٨ و ١١٦

(٦) الارشاد ١٥٩. الطبعة الثالثة ١٣٩٩

جامعة الأصول، ص: ١٨٩

ويأكل لحم الخنزير فيردّه على فاعسله قبل ان اصلى فيه؟ فقال أبو عبدالله (عليه السلام): صلّ فيه ولا تغسله من اجل ذلك فانك اعترته اياه وهو طاهر ولم تستيقن انه نجسه فلا بأس ان تصلّى فيه حتى تستيقن انه نجسه «١».

ومنها: ما روى مسعدة بن صدقة في الموثق عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال سمعته يقول: كلّ شىء هو لك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك وذلك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته وهو سرقة أو المملوك عندك ولعله حرّ باع نفسه أو خدع فيبع او قهر أو امراءه تحتك وهى اختك أو رضيعتك والاشياء كلها على هذا حتى تستيقن لك غير ذلك أو تقوم به البيئه «٢».
ولا يخفى ان هذا الخبر صريح فى العموم.

ومنها: موثقة ابن بكير قال قال أبو عبدالله (عليه السلام): إذا استيقنت أنك قد توضأت فأياك ان تحدث وضوءاً ابداً حتى تستيقن أنك قد أحدثت «٣».

ومنها: ما روى ضريس فى الصحيح قال سألت ابا جعفر (عليه السلام) عن السمن والجبن نجده فى ارض المشركين أناكله؟ فقال: اما ما علمت انه

(١) التهذيب ٢/ ٣٦١ وفيه: «سأل أبى» مكان «سأل رجل»

(٢) الكافي ٥/ ٣١٣

(٣) -

جامعة الأصول، ص: ١٩٠

قد خلطه الحرام فلا تأكل واما ما لم تعلم فكله حتى تعلم انه حرام «١».

ومنها: ما روى فى التهذيب عن الصفار عن القاسانى قال: كتبت إليه عن اليوم الذى يشكّ فيه من رمضان هل يصام أم لا؟ فكتب (عليه السلام) اليقين لا يدخل فيه الشكّ صم للرؤية وافطر للرؤية «٢».

ومنها: موثقة عمّار الساباطى عن أبى عبدالله (عليه السلام) قال: كلّ شىء نظيف حتى تعلم انه قذر فإذا علمت فقد قدر وما لم تعلم فليس عليك «٣».

ومنها: ما روى عبد الله بن سنان في الصحيح قال قال أبو عبد الله (عليه السلام): كل شيء يكون فيه حرام وحلال فهو لك حلال ابداً حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه «(٤)».

ومنها: صحيحة على بن مهزيار قال: كتب إليه سليمان بن رشيد يخبره أنه بال في ظلمة الليل وأنه أصاب كفه برد نقطة من البول لم يشك أنه أصابه ولم يره وأنه مسحه بخرقه ثم نسي أن يغسله وتمسح بدهن فمسح به كفيه ووجهه ورأسه ثم توضأ وضوء الصلاة وصلّى؟ فاجابه بجواب قرأته بخطه: أما ما توهمت مما أصاب يدك فليس بشيء إلا ما تحققت فإن

(١) التهذيب ٧٩ / ٩. الوسائل ٢٤ / ٢٣٦

(٢) التهذيب ٤ / ١٥٩. الوسائل ٧ / ١٨٤ طبع الاسلامية

(٣) التهذيب ١ / ٢٨٥

(٤) الكافي ٥ / ٣١٣

جامعة الأصول، ص: ١٩١

تحققت ذلك كنت حقيقاً أن تعيد الصلوات التي كنت صليتهنّ بذلك الوضوء بعينه ما كان منهنّ في وقتها وما فات وقتها فلا إعادة عليك لها، من قبل أن الرجل إذا كان ثوبه نجساً لم يعد الصلاة إلا ما كان في وقت وان كان جنباً أو صلّى على غير وضوء فعليه إعادة الصلوات المكتوبات اللواتي فاتته، لأن الثوب خلاف الجسد فاعمل على ذلك ان شاء الله تعالى «(١)».

ومنها: حسنة الحلبي عن الصادق (عليه السلام): إذا احتلم الرجل فصاب ثوبه منى فليغسل الذي أصابه فإن ظنّ أنه أصابه ولم يستيقن ولم ير مكانه فلينضحه بالماء ... «(٢)».

ومنها: قول أمير المؤمنين صلوات الله عليه: ما ابالي أبول أصابني أم دم إذا لم أعلم «(٣)».

هذه جملة من الاخبار التي تدلّ على المطلوب وبعضها وان ورد في مواضع مخصوصة إلا أن أكثرها يدلّ على العموم.

وغير خفي أن كثيراً من هذه الاخبار تدلّ على حجيتها جميع صور الإستصحاب سواء كان في الأحكام الشرعية أو الوضعية، وسواء كان في نفس الحكم الشرعي أو في موضوعه أو في متعلّقه، سوى الموضوعين

(١) الوسائل ٣ / ٤٧٩ نقلاً عن التهذيب ١ / ٤٢٦ والاستبصار ١ / ٦٤٣

(٢) الوسائل ٣ / ٤٢٤ نقلاً عن الكافي ٣ / ٥٤ والتهذيب ١ / ٢٥٢

(٣) -

جامعة الأصول، ص: ١٩٢

الآخرين لما ذكرنا أن كثيراً من الاخبار كاخبار زرارة وموثقه مسعدة بن صدقة ورواية الخصال صريح في أن مطلق اليقين لا ينقض بالشك، فيشمل هذه الاخبار بعمومها الوضعية والشرعية، ويشمل نفس الحكم الشرعي وموضوعاته ومتعلقاته وكذا قولهم (عليهم السلام): «كل شيء نظيف حتى تعلم أنه قدر» «(١)» يشمل نفس الحكم الشرعي وموضوعه، يعني يعم صورة الشكّ بحدوث ما لم يعلم أنه قدر وصورة العلم بحدوث ما يشكّ أنه قدر وكذا يشمل الاخبار المذكورة جميع صور التي ذكرنا أن الإستصحاب يجري فيها سواء كان الحكم معيياً بغاية أم لا، لأن جميع الصور المذكورة كما بينا يمكن حدوث الشكّ فيها، فيدفع هذا الشكّ بالاخبار المذكورة.

ثبت بما ذكرنا حقيته المذهب المشهور وظهر ضعف الأقوال الأخر.

أما قول النافين مطلقاً فلما عرفت من دلالة هذه الاخبار الكثيرة على حجيتها الإستصحاب.

وأما قول الفاضل السبزواري فلما عرفت من دلالة الاخبار على حجيتها الإستصحاب في نفس الحكم الشرعي وفي موضوعه كليهما.

وأما قول الفاضل التونى فلما عرفت من جريان الإستصحاب فى الاحكام الشرعية والوضعية كليهما.

وأما قول المحقق النحرير الخوانسارى فلما عرفت من دلالة الاخبار

(١) الوسائل ٣/ ٤٦٧ نقلًا عن التهذيب ١/ ٢٨٤

جامعة الأصول، ص: ١٩٣

على حجية الإستصحاب سواء كان الحكم معيى بغاية أم لا سوى الموضعين اللذين استثنيناها.

وأما الإستصحاب الذى فى متعلق الحكم الشرعى كإصالة بقاء المعنى اللغوى فيجربى فيه الاخبار المذكورة وان امكن ان يقال ان وظيفة الشارع ليس بيان ذلك، الا ان عموم الاخبار يدل عليه، وكذا يدل عليه الادلة الاخر.

وأما الإستصحاب الذى ليس من نفس الحكم الشرعى ولا من موضوعه كإستصحاب بقاء الرطوبة فى الثوب إلى ان يعلم المزيل، فيمكن ان يقال بدلالة الاخبار عليه ايضاً، بناء على عموم عدم نقض اليقين بالشك، ويدل عليه الدليل الرابع ايضاً، الا أنها لم يثبت به حكم شرعى فلا- فائدة لنا فيه، وان فرض بحيث كان له مدخلة فى الحكم الشرعى كما إذا وجد يابساً حال وقوعه على النجاسة، فيمكن جريان الإستصحاب فيه ببقاء الرطوبة حال وقوعه على النجاسة، الا أنه معارض بإصالة الطهارة وإصالة عدم الرطوبة عند ملاقات النجاسة، فلا يكون هذا الإستصحاب حجة لما ستعرف ان شاء الله ان حجية الإستصحاب فى صورة لم يحدث معارض نعم ان فرض بحيث يثبت به حكم شرعى بالعرض ولم يكن له معارض فالحق حجيته لدلالة الادلة جميعاً حينئذ عليه.

جامعة الأصول، ص: ١٩٤

[كلام الشيخ الحرّ (قدس سرّه)]

قال الشيخ الفاضل المتبحر الحرّ العاملى فى كليته بعد ايراد جملة من الاخبار المذكورة:

اقول: هذه الاحاديث لا تدل على حجية الإستصحاب فى نفس الحكم الشرعى وأما يدل عليه فى موضوعاته وملتقاته، كتجدد حدث بعد الطهارة أو طهارة بعد الحدث أو طلوع الصبح أو غروب الشمس أو تجدد ملك أو نكاح أو زوالهما ونحو ذلك كما هو ظاهر من احاديث المسألتين وقد حققناه فى الفوائد الطوسية «١» ثم اليقين المتجدد قد يكون بالمشاهدة وقد يكون بشهادة عدلين أو خبر ثقة أو اذانه أو غير ذلك من الامور المحسوسة التى دلت عليها الادلة الشرعية. انتهى كلامه زيد قدره واكرامه «٢».

اقول: ضعف كلامه (قدس سرّه) بعد ما ذكرنا ظاهر على أولى البصائر كيف لا وكثير من الاخبار ينادى باعلى صوته بأن كل يقين لا ينقض بالشك، ومن جملته ان يحصل يقين بحكم شرعى ثم يحصل الشك والجهل بأن الشىء

(١) الفوائد الطوسية ٢٠٨

(٢) الفصول المهمة ١/ ٦٢٨

جامعة الأصول، ص: ١٩٥

الفلانى اليقينيى الوجود هل له حكم شرعى مخالف للحكم الاول أم لا فحينئذ يدفع هذا الشك بالاخبار المذكورة.

[كلام الاسترآبادى (قدس سرّه)]

وقال الفاضل المقدس الاسترآبادى نور الله ضريحه فى الفوائد المدنية: وأما التمسك بإستصحاب حكم شرعى فى موضع طرأت فيه

حالة لم يعلم شمول الحكم الاوّل لها، مثاله من دخل في الصلوة يتيمّم لفقد الماء ثمّ وجد الماء في اثنائها قبل الركوع أو بعده ومن عزم على اقامة عشرة ثمّ رجع قبل ان يصلّى صلاة واحدة تامّة أو بعدها فقد قال به الشافعية وبعض اهل الاستنباط كالعلامة الحلّي (قدّس سرّه) في أحد قوليّه والشيخ المفيد، وانكره الحنفية واكثر اهل الاستنباط من اصحابنا والحقّ عندى قول الاكثر لوجوه ثمّ شرع في بيان الأدلّة على ما ذهب إليه وستعرفها مع جوابها في المباحث الآتية ان شاء الله العزيز [ثمّ قال:]

ثمّ اقول: اعلم انّ للإستصحاب صورتين معتبرتين باتفاق الامّة، بل اقول: اعتبارهما من ضروريّات الدين، أحدهما انّ الصّحابة وغيرهم كانوا يستصحبون ما جاء به نبينا صلّى

جامعة الأصول، ص: ١٩٦

الله عليه وآله إلى ان يجيء صلى الله عليه وآله بنسخه وثنائهما ان يستصحب كل امر من الامور الشرعية مثل كون رجل مالك ارض وكونه زوج امرأه وكونه عبد رجل آخر وكونه على وضوء وكون ثوبه طاهراً ونجساً وكون الليل باقياً وكون ذمّة الانسان مشغولة بصلاة أو الطواف إلى ان يقطع بوجود شيء جعله الشارع سبباً لنقض تلك الامور. ثمّ ذلك الشيء قد يكون شهادة العدلين وقد يكون قول الحجاج المسلم ومن في حكمه وقد يكون قول القصار المسلم أو من في حكمه وقد يكون بيع ما يحتاج إلى الذبح والغسل في سوق المسلمين واشباه ذلك من الامور الحسينية «١» انتهى موضع الحاجة من كلامه.

ثمّ أنّه رحمه الله بعد كلام استدللّ على اثبات الصّورة الثانية ببعض الاخبار السابقة وبعض الاخبار الآتية الدّالة على ثبوت الإستصحاب في مواضع مخصوصة.

اقول: يرد على كلامه (قدّس سرّه) امور:

الاول: انّ عدم حجّية الإستصحاب ليس قول الاكثر من اصحابنا بل الامر بالعكس كما عرفت.

الثاني: أنّك قد عرفت دلالة الاخبار على حجّية الإستصحاب مطلقاً سوى الموضوعين الاخيرين.

الثالث: أنّه إذا سلّم حجّية الصورتين المذكورتين يلزم ثبوت

(١) الفوائد المدنيّة ص ١٤١ و ١٤٣

جامعة الأصول، ص: ١٩٧

الإستصحاب مطلقاً ولا يبقى شقّ آخر، وذلك لأنّ الإستصحاب عبارة عن ابقاء الحكم الشرعى على ما كان إلى ان يثبت المزيل، فإذا استصحب ما جاء به النبي (صلّى الله عليه وآله) واستصحب كلّ امر من الامور الشرعية إلى ان يثبت المزيل، يلزم حجّية الإستصحاب مطلقاً، لأنّ جميع المواضع المذكورة التي ذكرنا أنّ الإستصحاب يجري فيها كلّها استصحب فيه الامر الشرعى، والامور التي ذكرها أنّها نواقض للحكم، إن ثبت كونها جميعاً نواقض من جانب الشارع كما ذكره (قدّس سرّه)، فنحن نقول به ايضاً، فلا يبقى صورة للإستصحاب لا يكون حجّة.

وبهذا يظهر الاختلال في كلامه هذا من وجهين اخرين.

الاول: التناقض في أوّل كلامه وآخره.

الثاني: انّ حجّية هاتين الصورتين حينئذٍ ليست من ضروريّات الدين ولا من اتفاق الامّة، فتأمل.

وبعد ذكر الاخبار المذكورة الدّالة على حجّية الصّورة الثانية.

قال رحمه الله: اقول: أنّه قد وقعت من جمع من متأخري اصحابنا لقلّة حدقهم في الاحاديث اغلاط في هذه المباحث.

ثمّ عدّ واحداً منها ونسبه إلى المحقّق الشيخ على (قدّس سرّه) ثمّ قال:

ومن جملتها انّ كثيراً منهم زعموا انّ قولهم (عليهم السلام): «لا ينقض يقين بشكّ وأنما ينقضه يقين آخر» «١» جار في نفس احكامه

تعالى وقد

(١) الوسائل ٢١٧ / ٨ نقلًا عن الكافي ٣ / ٣٥١

جامعة الأصول، ص: ١٩٨

افهمناك أنه مخصوص بافعال الانسان واحواله واشباههما من الوقائع المخصوصة ومن جملتها ان بعضهم توهم ان قولهم (عليهم السلام): «كل شيء طاهر حتى تستيقن انه قدر» (٢) تعم صورة الجهل بحكم الله تعالى، فإذا لم يعلم أن نطفة الغنم طاهرة أو نجسة نحكم بطهارتها، ومن المعلوم ان مرادهم (عليهم السلام) ان كل صنف فيه طاهر وفيه نجس كالدم والبول واللحم والماء واللبن والجبن مما لم يميز الشارع بين فرديه بعلامة فهو طاهر حتى تعلم انه نجس، وكذلك كل صنف فيه حلال وحرام مما لم يميز الشارع بين فرديه بعلامة فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه. انتهى كلامه زيد احترامه (٣).

[حول كلام الاسترآبادي]

اقول: يرد على كلامه طاب ثراه ايرادات:

الاول: قد عرفت ان الاخبار التي وردت في عدم نقض اليقين بالشك

(٢) الوسائل ٣ / ٤٦٧ وفيه: كل شيء نظيف حتى تعلم انه قدر. الوسائل ٢٧ / ١٧٤ وفيه: كل ماء طاهر حتى تعلم انه قدر

(٣) الفوائد المدنية ١٤٨

جامعة الأصول، ص: ١٩٩

تدل على حجية الاستصحاب مطلقاً سواء كان في نفس الحكم الشرعي أو موضوعه أو متعلقه، لدالتها على ان مطلق اليقين لا ينقض بالشك، فما الباعث على تخصيصها بافعال الانسان والوقائع؟

قال صاحب الشواهد المكية في الرد عليه: واما حكمه بعدم جريان النهي منهم (عليهم السلام) بقوله لا ينقض اليقين بالشك في نفس احكامه تعالى فعجيب، لان اللازم منه ان الحكم ببقاء المتطهر على طهارته عند تيقنها وعروض الشك ليس هو حكم الله تعالى وانما هو حكم العبد على ما ادعاه سابقاً وإذا لم يكن حكم الله فكيف يجوز الدخول به في الصيالة والاتفاق على صحته وهل حكم الله شيء غير ذلك - انتهى - (١).

الثاني: ان قولهم (عليهم السلام): كل شيء طاهر حتى تستيقن انه قدر (٢) تعم صورة الجهل بأن الشيء الفلاني في الشرع هل هو طاهر أو نجس وصورة الجهل بوصول الشيء الذي كان نجاسته قطعياً، فتخصيصه باحد الفردين دون الاخر لا وجه له.

الثالث: ان الجهل بوصول النجاسة يستلزم الجهل بأنه في الشرع طاهر أو نجس كما اورد عليه الفاضل التوني في الوافية (٣) حيث قال: ان المسلم إذا اعار ثوبه الذمي الذي يشرب الخمر ويأكل لحم الخنزير ثم يرده عليه

(١) الشواهد المكية ص ١٥٣ و ١٥٤

(٢) راجع الوسائل ٣ / ٤٦٧ و ٢٧ / ١٧٤

(٣) الوافية ص ٢١٥

جامعة الأصول، ص: ٢٠٠

فهو جاهل بأن مثل هذا الثوب الذي هو مظنة النجاسة هل هو مما يجب التنزه عنه في الصيالة وغيرها مما يشترط بالطهارة أو لا؟ فهو

جاهل بالحكم الشرعى مع أنه (عليه السلام) قرّر فى الجواب قاعدةً كليّةً بأنّ ما لم يعلم نجاسته فهو طاهر. والفرق بين الجهل بحكم الله تعالى إذا كان تابعاً للجهل بوصول النجاسة وبينه إذا لم يكن كذلك كالجهل بنجاسة نطفة الغنم ممّا لا يمكن اقامه دليل عليه. الرابع: ما أورد عليه الفاضل المذكور أيضاً وهو: أنّ الطهارة فى جميع ما لم يظهر مخرج عنها قاعدةً مستفادّةً من الشرع «١» - انتهى - . اقول ستعلم ان شاء الله العزيز حقيقةً (حقيّةً) هذه القاعدة.

الخامس: ما أورد عليه الفاضل المذكور أيضاً وهو أنّ الفرق بين نطفة الغنم وبين البول واللحم وغيرها تحكّم ظاهر فإنّ النطفة أيضاً منها طاهرة كنفطه غير ذى النفس ومنها نجسة. ومن العجب حكمه بالطهارة فيما إذا وقع الشكّ فى بول الفرس هل هو طاهر أم نجس وحكمه بنجاسة نطفة الغنم عند الشكّ. وكذا الكلام فى الحلال والحرام. انتهى كلامه رفع مقامه «٢» . قال صاحب الشواهد المكيّة بعد قول الفاضل الاسترآبادى: ومن جملة ما أنّ بعضهم توهم أنّ قولهم (عليهم السلام) كلّ شىء طاهر - الى آخره - :

(١) الوافية ص ٢١٥

(٢) الوافية ص ٢١٥

جامعة الأصول، ص: ٢٠١

اقول: اما القسم الثانى فلا نزاع فيه لانه نصّ الحديث عن الصادق (عليه السلام) وهو موافق للتوهم الذى نسبه الى بعضهم. واما الاول فاذا حكمنا بالطهارة فى الصنف الذى فيه طاهر وفيه نجس فكيف لا نحكم بالطهارة فى الذى لم يرد فى شىء منه نجاسة، لأنّ قبول ذلك الفرد من الصنف الذى ورد فى بعضه نجاسة، للنجاسة باعتبار المشاكلة اقرب من الذى لم يرد فى شىء من افراده نجاسة، فكانت الطهارة فيه أولى من الاخر. وكذلك القول أيضاً فى الذى لم يرد فيه تحريم. انتهى كلامه «١» .

وقال المحقق الاسترآبادى أيضاً فى الفوائد المكيّة بعد ذكر الاخبار الواردة فى حجّة الاستصحاب:

لا يقال هذه القاعدة يقتضى جواز العمل باستصحاب احكام الله تعالى كما ذهب إليه المفيد والعلامة من اصحابنا والشافعية قاطبة، ويقتضى بطلان قول اكثر علمائنا والحنفية بعدم جواز العمل به.

لأنّ نقول هذه شبهة عجز عن جوابها كثير من فحول الاصوليين والفقهاء وقد اجبنا عنها فى الفوائد المديّة.

تارة بما ملخصه أنّ صور الإستصحاب المختلف فيها عند النظر الدقيق والتحقيق راجعة إلى أنّه إذا ثبت حكم بخطاب شرعى فى موضوع فى حال من حالاته نجريه فى ذلك الموضوع عند زوال الحالة القديمة وحدوث نقيضها فيه، ومن المعلوم أنّه إذا تبدّل قيد موضوع المسألة

(١) الشواهد المكيّة ١٥٤

جامعة الأصول، ص: ٢٠٢

بنقيض ذلك القيد اختلف موضوع المسألتين، فالذى سمّوه استصحاباً راجح إلى اسراء حكم إلى موضوع اخر يتحد معه بالذات ويغايره بالقيود والصفات، ومن المعلوم عند الحكيم أنّ هذا المعنى غير معتبر شرعاً وإنّ القاعدة الشريفة المذكورة غير شاملة له. وتارة بأنّ إستصحاب الحكم الشرعى وكذا الأصل اى الحالة التى إذا خلى الشىء ونفسه كان عليها أنّما يعمل بهما ما لم يظهر مخرج عنهما وقد ظهر فى محلّ النزاع.

بيان ذلك أنّه تواترت الاخبار عنهم بأنّ كلّ ما يحتاج إليه الامية إلى يوم القيامة ورد فيه خطاب وحكم حتى ارش الخدش وكثير ممّا ورد مخزون عند اهل الذکر (عليهم السلام) «١» فعلم أنّه ورد فى محلّ النزاع احكام لا نعلمها بعينها وتواترت الاخبار عنهم (عليهم

السلام) «٢» بحصر المسائل في ثلاث: امر يبين رشده وبين غيئه اي مقطوع به لاريب فيه وماليس هذا ولا ذاك وبوجوب التوقف في الثالث. انتهى كلامه رفع مقامه «٣».

وكلا الجوابان في غاية الضعف.

اما اولهما لان خلاصته: ان الاستصحاب المختلف فيه هو ان يتغير وصف الموضوع، والاخبار لا تناول ذلك بل هي شاملة لما لم يتغير

(١) الفصول المهمة ١ / ٤٨٠ باب ان كل واقعة تحتاج إليها الامة ...

(٢) راجع الوسائل ٢٧ / ١٥٤ باب وجوب التوقف ...

(٣) الفوائد المكيه مخطوط

جامعة الأصول، ص: ٢٠٣

وصف الموضوع.

وفيه ان الاخبار تدل على صورة تبدل وصف الموضوع والما فلا- معنى لحدوث الشك، فإن بعض الاخبار يدل على ان الطهارة إذا كانت يقينية ثم حصل الشك في عروض حدث لا يعباء به، ولا شك ان حالة الشك غير الحالة الاولى يعنى تغير وصف الموضوع اي حدث شىء يجوز العقل رفع الطهارة [به]. وكذا إذا عرض الخففة أو الخفقتان كما يدل بعض الاخبار الاخر «١».

واقميا الثانى فلان ملخصه: ان الاستصحاب حجة إذا لم يظهر مخرج فيمكن ان يكون له مخرج وكان عندهم (عليهم السلام) فيكون داخلا في الذى نحن لا نعلم حكمه فيجب فيه التوقف.

وفيه انه من الامور الذى رشده بين، لدلالة الاخبار الكثيرة عليه، مع أنك قد عرفت ضعف قاعدة التلث.

[الثانى من ادلة حجة الاستصحاب الاستقراء]

الثانى: من وجوه الادلة الاستقراء فإنه يفهم من حكم الشارع فى مواضع كثيرة بالبناء على الاستصحاب، حجته ويحصل من اجتماعها ظن

(١) الوسائل ١ / ٢٥٤ نقلًا عن التهذيب ١ / ٨ و الاستبصار ١ / ٨٠

جامعة الأصول، ص: ٢٠٤

متاخم للعلم بكونه حجة، فإن من تتبع وتفحص كلمات الشارع يجد ان الشارع حكم فى مواضع كثيرة بالبناء على الاستصحاب كحكمه بعدم جواز قسمة تركه الغائب وان طال غيبته، وعدم تزويج زوجاته، وجواز اعتاق العبد الآبق فى الكفارة، وحكمه ببقاء الملك حتى يعلم الرفع، وجواز الشهادة عليه، وحكمه ببقاء الليل والنهار حتى يعلم يقيناً انقضائهما وغير ذلك من المواضع الكثيرة.

فهذا الاستقراء والتصفح يدل على حجة الاستصحاب.

فلنذكر جملة اخرى من الاخبار التى تدل على ثبوت الاستصحاب فى مواضع مخصوصة.

منها: صحيحة معاوية بن عمارة قال: سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الثياب السابريه تعملها المجوس وهم اخباث وهم يشربون الخمر ونساءهم على تلك الحالة، البسها ولا اغسلها واصلى فيها؟ قال: نعم. قال معاوية: فقطعت له قيمصاً وخيطته وقتلت له ازراراً و رداء من السابري ثم بعثت بها إليه فى يوم جمعة حين ارتفع النهار، فكأنه عرف ما اريد فخرج بها إلى الجمعة «١».

ومنها: صحيحة عبيدالله بن على الحلبي قال: سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الصلاة فى ثوب المجوسى؟ فقال: يرش بالماء «٢».

ومنها: صحيحة ابراهيم بن أبى محمود قال: قلت للرضا (عليه السلام): الخياط

(١) الوسائل ٣/ ٥١٨ نقلًا عن التهذيب ٢/ ٣٦٢

(٢) الوسائل ٣/ ٥١٩ نقلًا عن التهذيب ٢/ ٣٦٢

جامعة الأصول، ص: ٢٠٥

والقصار يكون يهوديًا أو نصرانيًا وانت تعلم يبول ولا يتوضأ. ما تقول في عمله؟ قال: لا بأس «١».

ومنها: صحيحة حنان بن سدير عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه سئل وأنا حاضر عنده عن جدى رضع من لبن خنزير حتى شب وكبر واشتد عظمه ثم استفحله رجل في غنم له فخرج له نسل، ما تقول في نسله؟ فقال: اما ما عرفت من نسله بعينه فلا تقربه واما ما لا تعرفه فهو بمنزلة الجبن فكل ولا تسأل عنه «٢».

ومنها: ما روى معاوية بن وهب قال: قلت لابي عبد الله (عليه السلام): الرجل يكون في داره ثم يغيب عنها ثلاثين سنة ويدع فيها عياله ثم يأتيها هلاكه ونحن لا ندرى ما أحدث في داره ولا ندرى ما حدث له من الولد إلا أنا لا نعلم أنه أحدث في داره شيئاً ولا حدث له ولد ولا تقسم هذه الدار بين ورثته الذين ترك في الدار حتى يشهد شاهداً عدل أن هذه الدار دار فلان بن فلان مات وتركها ميراثاً بين فلان وفلان افتشهد على هذا؟ قال: نعم. قلت: الرجل يكون له العبد والامة فيقول: ابق غلامى وابتقت امتى فيوجد في البلد فيكلفه القاضى البيئته ان هذا الغلام لفلان لم يبعه ولم يهبه، أفنشهد على هذا ان كلفناه ونحن لم اعلم أحدث شيئاً؟ قال فكلما غاب عن يد

(١) لم نقف عليه مع الفحص الكثير

(٢) الوسائل ٢٤/ ١٦١ نقلًا عن الكافي والفقيه و قرب الاسناد و المقنع و التهذيب

جامعة الأصول، ص: ٢٠٦

المرء المسلم غلامه أو أمته أو غاب عنك لم تشهد عليه «١».

ومنها: رواية حفص بن غياث عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال له رجل رأيت إذا رأيت شيئاً فى يد رجل يجوز لى ان اشهد له؟ قال: نعم. قال: فقال الرجل: اشهد أنه له فى يده ولا اشهد أنه له فعله لغيره قال أبو عبد الله (عليه السلام): افحلّ الشراء منه؟ فقال: نعم فقال أبو عبد الله (عليه السلام): لعله لغيره فمن اين جاز لك ان تشتريه ويصير ملكاً لك؟ ثم تقول بعد الملك هو لى وتحلف عليه ولا يجوز ان تنسبه إلى من صار ملكه من قبله اليك؟ ثم قال أبو عبد الله (عليه السلام): لو لم يجز هذا ما قامت للمسلمين سوق «٢».

ومنها: ما روى عن الصادق (عليه السلام) بطرق متعدده أنه (عليه السلام) قال: كل ماء طاهر حتى تعلم أنه قدر «٣».

ومنها: رواية سماعة قال سألته عن اكل الجبن وتقليد السيف وفيه الكيمخت والغراء (الفراء)؟ فقال: لا بأس ما لم تعلم ميتة «٤».

ومنها: صحيحة فضيل وزرارة ومحمّد بن مسلم أنّهم سألوا ابا جعفر (عليه السلام) عن شراء اللحم من الاسواق ولا يدرون ما فعل القصابون قال:

(١) الوسائل ٢٧/ ٣٣٦ نقلًا عن الكافي ٧/ ٣٨٧ والتهذيب ٦/ ٢٦٢

(٢) الوسائل ٢٧/ ٢٩٢ نقلًا عن الكافي ٧/ ٣٨٧ والتهذيب والفقيه.

(٣) الوسائل ٢٧/ ١٧٤ و ١/ ١٣٣ و ١٣٤

(٤) الوسائل ٢٤/ ٩٠ نقلًا عن الفقيه ج ١ ح ٨١١ و التهذيب ٩/ ٧٨ ح ٣٣١

جامعة الأصول، ص: ٢٠٧

كل إذا كان ذلك فى سوق المسلمين ولا تسأل عنه «٤».

ومنها: رواية السيكوني عن أبي عبدالله (عليه السلام) أن أمير المؤمنين (عليه السلام) سئل عن سفره وجدت في الطريق مطروحة كثير لحمها وخبزها وجبنها وبيضها وفيها سكين. قال أمير المؤمنين (عليه السلام): يقوم ما فيها ثم يؤكل لأنه يفسد وليس له بقاء فإن جاءت طالبها غرموا له الثمن. قيل: يا أمير المؤمنين لا ندرى سفره مسلم أو سفره مجوسى فقال: هم فى سعة حتى يعلموا «٥».

هذه جملة من الاخبار الواردة فى ثبوت الإستصحاب فى مواضع مخصوصة. والاخبار الاخر ايضا كثيرة حتى ان الفاضل الاسترآبادى مع انكاره الإستصحاب اعترف بأن هذا القسم من الاخبار متواترة بالمعنى «١».

ولا يخفى ان من تظاهرها «٢» وتعاضدها يحصل الظن التام بالمطلوب.

[الثالث من أدلة حجية الإستصحاب]

الثالث من وجوه الأدلة: ان شغل الذمة اليقينية يحتاج إلى البراءة اليقينية وقد ادعى على ذلك الاجماع. فإذا شغل ذمتنا بحكم من الاحكام

(٤) الوسائل ٧٠ / ٢٤ نقلاً عن الكافى والفقيه والتهذيب

(٥) الوسائل ٣ / ٣٩٣ نقلاً عن الكافى والمحاسن

(١) الفوائد المدنية ص ١٤٨

(٢) تظاهرها.

جامعة الأصول، ص: ٢٠٨

الشرعية على سبيل الجزم واليقين فيجب ان يكون فى كل وقت ثبت ذلك فيه كذلك إلى ان يثبت المزيل اليقينية من قبل الشريعة وهذا الدليل لا يشمل جميع صور الإستصحاب بل يدل على حجته بعض صورته وهو ما سوى الموضوعين الاخيرين كما اشرنا إليه، لأن فيهما لم يحصل الجزم بشغل الذمة فى الوقت المشكوك فيه.

[الرابع من الأدلة]

الرابع من وجوه الأدلة: ان ما ثبت وتحقق وجوده فى زمان أو حال ولم يعلم أو لم يظن حدوث ما يزيله يلزم ظن البقاء. فالفقيه إذا علم ثبوت حكم من الاحكام الشرعية فى وقت أو حالة ثم جاء وقت ثان أو حالة ثانية ولم يظن حدوث ما يرفع الحكم الثابت أولاً، يحصل له الظن ببقاء الحكم المذكور فى الوقت الثانى او الحالة الثانية، وظن الفقيه الجامع لشرائط الفتوى المعبر عنه بالمجتهد حجة. والدليل على حجته ظنه امور:

منها: الاجماع.

ومنها: أنه لو لم يكن ظن المجتهد حجة يلزم سد أبواب الاحكام الالهية، لأن طرق العلم مسدودة، لأن القرآن ظنى الدلالة وان كان قطعى

جامعة الأصول، ص: ٢٠٩

المتن فلا يفيد الا الظن واخبار الاحاد ايضا لا تفيد الا الظن لوجوه كثيرة كظنية السند والدلالة وتعارضهما والتقطيعات التى وقعت فيها وخروج كثير منها مخرج التقيية وغير ذلك من الامور التى توجب ظنيتها، والاخبار المتواترة قليلة غاية القلة حتى رام بعضهم انكارها مطلقاً، والاجماع المنقولة ايضا لا تفيد الا الظن، فينحصر استنباط جمل الاحكام بالظنون الاجتهادية.

ومنها: ان الظن طرف الزاجح، فلو لم يعمل به بل عمل بالطرف المرجوح يلزم ترجيح المرجوح وهو باطل.

قال المحقق الشيخ حسن في المعالم: وإنما اكتفينا بالظن ولم نشترط القطع لأنه ممّا لا سبيل إليه غالباً [إذ غاية الأمر عدم الوجدان وهو لا يدلّ على عدم الوجود] فلو اشترط لآدى إلى بطلان العمل باكثر العمومات «١».

وهذا المحذور بعينه يتأتى في الاخبار لو اشترطنا العمل بصحتها وبثبوتها - انتهى - «٢».

و أورد عليه أولاً بأننا لا نسلم حجّية ظنّ المجتهد مطلقاً بل الظنّ الذي حجّه هو الظنّ الذي حصل من الآيات والخبر والاجتماعات لا الظنّ الحاصل من الإستصحاب.

وثانياً: بأننا لا نسلم حصول الظنّ.

(١) معالم الدين ٣٨٩ في بحث حجّة العام قبل الفحص عن المخصّص

(٢) لم أجد هذه العبارة في المعالم فراجع

جامعة الأصول، ص: ٢١٠

والجواب عن الأوّل أنّ الأدلّة التي تدلّ على حجّية ظنّ المجتهد تدلّ على حجّيته مطلقاً، وتخصيص أحد الظنون بالحجّية دون الآخر تخصيص بلا مخصّص وترجيح بلا مرجّح.

مع أنّ عمده أدلّة حجّية الخبر الواحد أيضاً هو أدلّة حجّية ظنّ المجتهد كما عرفت من كلام صاحب المعالم. نعم بعض الظنون خارج باعتبار النقص والاجماع كالظنون الحاصلة من القياس أو الاستحسان واشباههما.

والجواب عن الثاني أنّ الممكنات القارّة اكثر من غير القارّة والاغلب في افراد الممكنات القارّة ان تستمرّ وجوداتها بعد التحقق والثبوت وكيف لا والألزم ان يكون ارسال الهدايا والمكاتيب والمسافرة إلى البلدان سفهاً لاحتمال زوال البلدان والاشخاص مع أنّ الامر ليس كذلك لأنّ الظنّ لكلّ أحد حاصل بتحقيق الاشخاص والبلدان الثابتة عنده حتى يظهر خلافه.

وهذا الممكن الخاصّ اعنى الحكم الثابت من الشرع لما كان استمراره وعدم استمراره سواء في نظر العقل، لأنّ الممكن بعد وجوده جاز ان يدوم وان لا يدوم وبقاؤه يحتاج إلى علّة ولم يعلم هل هو قارّ أو غير قارّ لكن يكون بقاؤه راجحاً الحاقاً له بالاعمّ الاغلب، فإنّ الشىء إذا كان مردداً بين كونه من هذا او ذاك وكان افراد أحدهما اغلب واكثر يحصل الظنّ بكونه من افراد الاغلب الاكثر لا سيّما إذا كان الاغلبية والاكثرية كثيرة جداً كما فيما نحن فيه مع تائده بالامارات والعلامات

جامعة الأصول، ص: ٢١١

الآخر كما لا يخفى على الفطن.

وهذا الدليل يشمل جميع صور الإستصحاب لأنّ كلّها مشترك في حصول الظنّ المذكور فيه ولما كان عمده دليل القوم لا سيّما الاوائل هذا الدليل حكموا بحجّية الإستصحاب مطلقاً.

وقال العلامة (قدّس سرّه): انّ الاستصحاب بنفسه لا يكون دليلاً على الحكم الباقي بنفسه لكنّه دليل الدليل على الحكم لما تقدّم في مسألة الإستصحاب من وجود غلبة الظنّ بقاء كل ما كان متحققاً على حاله، وهو يدلّ من حيث الاجمال على دليل موجب لذلك الظنّ انتهى كلامه رفع قدره ومقامه «١».

وغرضه رحمه الله أنّ الحكم إذا كان متحققاً في حالة أو وقت ثمّ جاء حالة اخرى أو وقت آخر وحصل الشكّ في ثبوت الحكم المذكور في الحالة الثانية أو الوقت الثاني يحصل الظنّ حينئذٍ ببقاء الحكم على ما كان، وهذا الظنّ له دليل وموجب، يكون حجّية هذا الظنّ باعتبار هذا الدليل، وهذا الدليل هو النصّ الذي ورد لثبوت الحكم في الوقت الأوّل مع انضمام انّ الاغلب في الممكن المتحقق الاستمرار. فتأمل.

وقال المحقق رحمه الله: إذا ثبت حكم في وقت ثمّ جاء وقت ولم

(١) لا توجد هذه العبارة في باب الاستصحاب من تهذيب الاصول و مبادئ الاصول للعلامة الحلّي و كتاب النهاية النهاية له مخطوط ليس عندنا.

جامعة الأصول، ص: ٢١٢

يقم دليل على انتفاء ذلك الحكم، هل يحكم ببقائه على ما كان؟ أم يفتقر الحكم به في الوقت الثاني إلى دلالة كما يفتقر نفيه إلى الدلالة؟

حكى عن المفيد أنه يحكم ببقائه مالم يتم دلالة على نفيه وهو المختار.

وقال المرتضى: لا يحكم باحد الامرين الا لدلالة مثال ذلك المتيّم إذا دخل في الصلاة فقد اجمعوا على المضي فيها، فإذا رأى الماء في اثناء الصلاة هل يستمر على فعلها استصحاباً للحال الأول أم يستأنف الصلاة بالوضوء؟ فمن قال بالاستصحاب قال بالأول ومن اطرحه قال بالثاني.

لنا وجوه:

الأول: ان مقتضى للحكم الأول ثابت فيثبت الحكم، والعارض لا يصلح رافعاً له فيجب الحكم بثبوت في الثاني.

أما ان مقتضى الحكم الأول ثابت فلا نتكلم على هذا التقدير.

وأما ان العارض لا يصلح رافعاً له فلا يعارض انما هو احتمال تجدد ما يوجب زوال الحكم، لكن احتمال ذلك يعارضه احتمال عدمه فيكون كل منهما مدفوعاً بمقابله فيبقى الحكم الثابت سليماً عن رافع - انتهى - (١).

ولى في هذا الدليل تأمل، وذلك لأن العارض وهو احتمال عدمه مستلزم لثبوت الحكم فيه، فإذا تعارضا وتساقطا لا يكون الحكم في الوقت

(١) معارج الاصول ص ٢٠٦

جامعة الأصول، ص: ٢١٣

الثاني لا ثابتاً جزماً ولا زائلاً كذلك، ومقتضى ذلك ليس إلا التوقف فما معنى بقاء الحكم سليماً في الوقت الثاني؟

نعم يبقى الحكم في الوقت الأول سليماً وهو غير محل النزاع.

فالاظهر في الاستدلال على ما ذكرنا ان يقال: ان الاحتمالين وان كانا متحققين إلا ان احتمال العدم راجح في نظر الفقيه بناء على ان الاغلب في الممكن الاستمرار. فتأمل.

واستدل بعضهم على حجيتته بأن الثابت أولاً قابل للثبوت ثانياً وألاً لانقلب من الامكان الذاتى إلى الاستحالة، فيجب ان يكون في الزمان الثانى جائز الثبوت كما كان أولاً، فلا ينعدم إلا لمؤثر لاستحالة خروج الممكن من أحد طرفيه إلى الاخر لا لمؤثر، فإذا كان التقدير تقدير عدم العلم بالمؤثر يكون بقاءه ارجح من عدمه في اعتقاد المجتهد، والعمل بالراجح واجب - انتهى -.

والظاهر ان غرضه به إذا كان التقدير تقدير عدم العلم بالمؤثر يكون البقاء ارجح بناء على ان الاغلب في الممكن القار البقاء والاستمرار.

وبهذه العناية يندفع عنه ما اورد عليه بعض الافاضل حيث قال:

هذا ممنوع إذ كما ان التقدير عدم العلم بالمؤثر في العدم في الزمان الثانى كذا لا يعلم المؤثر في الوجود في الزمان الثانى إذ الممكن نسبه بذاته إلى الطرفين في كل ان على السواء والعلم بالمؤثر في الوجود في الزمان الأول لا يكفي بالنسبة إلى الزمان الثانى إلا ان يقال

بعدم احتياج

جامعة الأصول، ص: ٢١٤

الممكن في البقاء إلى مائز (مؤثر) جديد وهو ممنوع ولا سيما كليته ولا يتنفع ههنا أأ الكليته. فتأمل - انتهى - .
وذلك لأنه وان لم يعلم المؤثر في الوجود كما لا- يعلم المؤثر في العدم أأ ان الاغلب في الممكن القار لما كان البقاء والاستمرار
يكون بقاؤه عند المجتهد ارجح.

ولا يبعد ان يقال: امره بالتأمل اشارة إلى ما ذكرنا.

ثم اعلم ان في كتب القوم وجوها آخر من الادلة على حجية الإستصحاب أأ أنها لما كانت عند الانصاف غير سديدة طوينا عنها
كشحا. والله هو موفق.

وإذ ثبت بحمد الله حجية الإستصحاب مطلقاً فلنذكر الآن ادلة المخالفين للمشهور ونشير إلى ما يرد عليها.

البحث الرابع: في ادلة المخالفين للمشهور.

[أدلة النافين]

أما ادلة النافين مطلقاً فاحتج السيد المرتضى رضى الله عنه على ما نقله صاحب المعالم بأن في إستصحاب الحال جمعاً بين حالين في
حكم من غير دلالة لأن الحالين مختلفان من حيث كان غير واجد للماء في
جامعة الأصول، ص: ٢١٥

احديهما واجداً له في الاخرى فكيف سوى بين الحالين من غير دلالة؟

قال: وإذا كنا اثبتنا الحكم في الحالة الاولى بدليل فالواجب ان ننظر فإذا كان الدليل يتناول الحالين سوى بينهما فيه وليس ههنا
إستصحاب، وان كان متناول الدليل أأما هو الحال الاولى فقط والثانية عارية من دليل، فلا يجوز اثبات مثل الحكم لها من غير دليل،
وجرت هذه الحال مع الخلو من الدليل مجرى الاولى لو خلت من دلالة. فإذا لم يجز اثبات الحكم للاولى أأ بدليل فكذلك الثانية-
انتهى - (١).

واجيب عنه بأن جميع صور الإستصحاب مشترك في حصول الشك في الحالة الثانية بأن الدليل هل يتناولها أم لا؟ فالدليل ان تناول
الحالة الثانية جزماً ومع ذلك لم يحدث شك أو لم يتناولها قطعاً فلا شك في عدم الإستصحاب هنا، ولكن هنا شق آخر وهو ان
يحدث الشك في تناول الدليل للحالة الثانية وعدمه وحينئذ يتمسك ببقاء الحكم في الحالة الثانية بالاخبار المذكورة وسائر الادلة التي
ذكرناها.

ثم ان السيد قدس الله نفسه الزكية أورد سؤالاً حاصله على ما ذكره صاحب المعالم ايضاً: ان ثبوت الحكم في الحالة الاولى يقتضى
استمراره أأ لمانع إذ لو لم يجب ذلك لم يعلم استمرار الاحكام في موضع وحدوث الحوادث لا يمنع من ذلك كما لا يمنع حركة
الفلك وما جرى مجراه من الحوادث، فيجب إستصحاب الحال مالم يمنع مانع.

(١) معالم الدين ٥٢١

جامعة الأصول، ص: ٢١٦

واجاب بأنه لا بد من اعتبار الدليل الدال على ثبوت الحكم في الحالة الاولى وكيفية اثباته، وهل يثبت ذلك في حالة واحدة أو على
سبيل الاستمرار، وهل تعلق بشرط مراعى أو لم يتعلق.

قال: وقد علمنا ان الحكم الثابت في الحالة الاولى أأما يثبت بشرط فقد الماء والماء في الحالة الثانية موجود، واتفقت الامة بشوته في

الاولى واختلفت في الثانية والحالتان مختلفتان، وقد ثبت في العقول ان من شاهد زيدا في الدار ثم غاب عنه لا- يحسن ان يعتقد استمرار كونه في الدار الا بدليل متجدد. وصار كونه في الدار في الثاني وقد زالت الرؤية بمنزلة كون عمرو فيها مع فقد الرؤية. واما القضاء بأن حركة الفلك وما جرى مجراها لا يمنع من استمرار الاحكام فذلك معلوم بالادلة، وعلى من ادعى ان رؤية الماء لم يغير الحكم الدلالة.

ثم قال: وبمثل ذلك نجيب من قال: فيجب ان لانقطع بخبر من اخبرنا عن مكة وما جرى مجراها من البلدان على استمرار وجودها وذلك انه لا- بد للقطع على الاستمرار من دليل اما عادة أو ما يقوم مقامها ولو كان البلد المذى اخبرنا عنه على ساحل البحر لجوزنا زواله لغلبة البحر الا ان يمنع من ذلك خبر متواتر، فالدليل على ذلك كله لا بد منه- انتهى عباراته الشريفه- (١).

(١) معالم الدين ٥٢١-٥٢٢

جامعة الأصول، ص: ٢١٧

وملخصها كما تقدم في كلامه الاول: ان ثبوت الحكم في الحالة الثانية يحتاج إلى دليل ولم يعلم تناول الدليل الحالة الثانية، بل المحقق تناوله الحالة الاولى فقط فلا يمكن اثبات الحكم في الحالة الثانية بهذا الدليل.

وجوابه ظاهر، فإن الاخبار الكثيرة كما عرفت دالة على ان اليقين الاول لا يترك باعتبار الشك في الحالة الثانية، وبعد دلالة الاخبار لا يمكن نفي الحكم بهذا الكلام لاسيما مع تعاضدها بادلته اخر كما عرفت.

و استدلل بعضهم على عدم حجية الاستصحاب بأن الوجوب والحل والحرمة والطهارة والتجاسة من الاحكام الشرعية والاحكام الشرعية يجب ان يثبت بالادلة المنصوبة من قبل الشارع، والادلة المنصوبة من قبل الشارع منحصرة في الكتاب والسنة والاجماع، والاستصحاب ليس واحدا منها.

ولا- يخفى ما فيه لان حجية الاستصحاب يظهر من الاخبار المستفيضة الكثيرة الدالة على ان ما تحقق في زمان يكون باقيا في الزمان الثاني. فالنص الدال على تحقق الحكم في الزمان الاول بضميمة الاخبار المذكورة يدل على بقاء الحكم في الزمان الثاني. هذا مع معاضدتها بوجوه اخر من الادلة كما عرفت.

جامعة الأصول، ص: ٢١٨

[ما ذهب إليه صاحب الذخيرة]

أمّا ما ذهب إليه الفاضل التحرير صاحب الذخيرة وبعض اخر وهو ان الاستصحاب المذى ثبت حجتيته هو الاستصحاب في موضوع الحكم الشرعي دون نفسه، فحجته ان الاعتماد في حجتيه الاستصحاب انما هو على الاخبار، لقصور الادلة الاخر عنده، والاخبار كلها تدل على حجتيه الاستصحاب في موضوع الحكم الشرعي دون نفسه، لان مضمونها اذا حصل الشك بالحدث اليقيني بعد اليقين بالطهارة لا ينقض هذا اليقين بالطهارة، وليس فيها ما يدل على انه اذا حصل الشك في كون الشيء الفلاني اليقيني الوجود مزيلا للحكم يجب ان لا يعاب بهذا الشك.

وفيه كما عرفت ان كثيرا من الاخبار يدل على ان مطلق اليقين لا يترك بمطلق الشك، سواء كان الشك في نفس الحكم أو موضوعه، وبعضها يدل على طهارة كل شيء ما لم يعلم انه قدر، وهذا ايضا يعم الصورتين، مع ان الشك في الموضوع مستلزم للشك في نفس الحكم الشرعي، وقد تقدم كل ذلك مفضيلا في رد كلام الفاضلين المتبحرين الفاضل الاسترآبادي والفاضل الشيخ الحر العاملي رحمهما الله فلا نعيده ثانياً فإن شئت فارجع إليه.

جامعة الأصول، ص: ٢١٩

[ما ذهب إليه المحقق الخوانساري]

إشارة

أما ما ذهب إليه المحقق الاستاذ الخوانساري طاب ثراه فلنذكر عباراته الشريفة حتى يظهر دليله. قال طاب ثراه في شرحه للدروس: اعلم ان القوم ذكروا ان الاستصحاب اثبات حكم شرعى فى زمان لوجوده فى زمان سابق عليه وهو ينقسم إلى قسمين باعتبار انقسام الحكم المأخوذ فيه إلى شرعى وغيره. فالأول مثل ما إذا ثبت حكم الشرع بنجاسة ثوب أو بدن مثلاً فى زمان، فيقولون: ان بعد ذلك الزمان أيضاً يجب الحكم بالنجاسة إذا لم يحصل اليقين بما يرفعها.

والثانى: مثل ما إذا ثبت رطوبة ثوب فى زمان فبعد ذلك الزمان أيضاً يحكم برطوبته ما لم يعلم الجفاف. وذهب بعضهم إلى حججته بقسميه وبعضهم إلى حججته القسم الاول فقط. واستدل كل من الفريقين بدلائل مذكورة فى محلها، كلها قاصرة عن افادة المرام كما يظهر عند التأمل فيها ولم تتعرض لذكرها ههنا بل نشير إلى ما هو الظاهر عندنا.

جامعة الأصول، ص: ٢٢٠

فنقول: الظاهر ان الاستصحاب بهذا المعنى لا- حججته فيه اصلاً بكلا- قسميه إذ لا- دليل عليه تامةً لا- عقلاً ولا نقلاً. نعم الظاهر حججته الاستصحاب بمعنى آخر وهو ان يكون دليل شرعى على ان الحكم الفلانى بعد تحققه ثابت إلى حدوث حال كذا ووقت كذا مثلاً معين فى الواقع بلا اشتراطه بشىء اصلاً، فحينئذ إذا حصل ذلك الحكم يحكم «١» باستمراره إلى ان نعلم وجود ما جعل مزيداً له ولا يحكم بنفيه بمجرد الشك فى وجوده والدليل على حججته امران:

الاول: ان ذلك الحكم اما وضعى أو اقتضائى أو تخييرى ولما كان الاول أيضاً عند التحقيق يرجع اليهما فينحصر فى الاخيرين وعلى التقديرين يثبت ما ذكرنا.

اما على الاول: فلانه إذا كان امر أو نهى بفعل إلى غاية مثلاً فعند الشك بحدوث الغاية لو لم يمثل التكليف المذكور لم يحصل الظن بالامتثال والخروج عن العهدة وما لم يحصل الظن لم يحصل الامتثال فلا بد من بقاء ذلك التكليف حال الشك أيضاً وهو المطلوب. واما على الثانى فالامر ظاهر «٢» كما لا يخفى.

والثانى: ما ورد فى الروايات من ان اليقين لا ينقض بالشك.

فإن قلت: هذا كما يدل على حججته المعنى الذى ذكرته كذلك يدل

(١) فى المصدر: فيلزم الحكم باستمراره

(٢) فى المصدر: اظهر

جامعة الأصول، ص: ٢٢١

على حججته ما ذكره القوم، لانه إذا حصل اليقين فى زمان فينبغى ان لا- ينقض فى زمان آخر بالشك نظراً إلى الزوايه، وهو بعينه ما ذكره.

قلت: الظاهر ان المراد من عدم نقض اليقين بالشك انه عند التعارض لا ينقض به، والمراد بالتعارض ان يكون شىء يوجب اليقين لولا الشك، وفيما ذكره ليس كذلك، لان اليقين بحكم فى زمان ليس ما يوجب حصوله فى زمان آخر لولا عروض شك وهو ظاهر- انتهى كلامه رفع مقامه- «١».

حول كلام المحقق الخوانساري

اقول: يرد على كلامه هذا امران:

الاول: انّ الدليل الاول يجرى في بعض صور اخر من الصور التي ذكرنا انّ الإستصحاب يجرى فيها. منها: ان يعلم يقيناً انّ دمتنا مشغولة بشيء أو اشياء ثم حصل لنا شكّ براءة دمتنا. ومنها: ان يكون النصّ الدال على الحكم شاملاً لجميع الازمنة لتقييده بالتأيد ومثله وحصل الشكّ في زمان خاصّ باعتبار معارض. ومنها: ان يكون النصّ الدال على الحكم شاملاً لجميع الازمنة

(١) شرح الدروس ص ٧٤

جامعة الأصول، ص: ٢٢٢

بعمومه وحصل الشكّ في ثبوت الحكم في زمان خاصّ لمعارض ايضاً.

ومنها: انّ يكون شاملاً باطلاقه وحصل الشكّ في زمان معيّن لاجل ذلك.

فيمكن ان يقال: ثبوت الحكم في هذه الصور كان في جميع الازمنة لاجل النصّ يقينياً، فشغل الذمّة في جميع الازمنة باعتبار النصّ يكون يقينياً فإذا وقع الشكّ في جزء من الزمان باعتبار معارض، لا يترك الحكم المذكور اليقيني، لان شغل الذمّة اليقيني يحتاج إلى البراءة اليقينية وان صار شغل الذمّة بعد عروض الشكّ مشكوكاً. وقد ادعى جمع الاجماع على ذلك. فتخصيص هذا الدليل بالصور التي ذكره (قدّس سرّه) مع جريانه فيما ذكرناه ليس في موضعه.

نعم يمكن ان يقال: انّ المعارض إذا كان اضعف من النصّ العامّ أو المطلق يطرح هذا المعارض ويؤخذ بالحكم الذي يدلّ عليه النصّ فالدال على الحكم في جميع الازمنة هو النصّ لا الإستصحاب. ألّا انّ ذلك لا ينافي ثبوت الإستصحاب هنا وحجّيته، فإنّه في هذه الصورة كما يمكن اثبات الحكم بالنصّ يمكن بالإستصحاب ايضاً وقد ذكرنا ذلك قبل ذلك بيان أوضح.

ثمّ لا يخفى انّ هذا الدليل لا يجرى في بعض الصور التي ذكرناها كما اشرنا إليه بعد ذكر هذا الدليل. وهذا البعض هو الذي ثبت الحكم في زمان ولم يعلم انّ هذا الحكم مستمرّ أو ينقضي بانقضاء الزمان، أو علم

جامعة الأصول، ص: ٢٢٣

استمراره في الجملة ولكن لم يعلم أنّه هل يستمرّ ابدأ أو في بعض الازمنة.

وعدم جريانه في هاتين الصورتين لاجل أنّه إذا حصل الشكّ في زمان بعد انقضاء الزمان الاول في الصورة الاولى أو بعد انقضاء قطعه مستمره من الزمان في الثانية بأنّه هل الحكم ثابت أم لا؟ لا يمكن ان يقال الحكم ثابت في هذا الزمان المشكوك فيه، لانّ اليقين بشغل الذمّة يحتاج إلى البراءة اليقينية. لأننا نقول ليس شغل الذمّة في هذا الزمان يقينياً، لأنّه لم يرد دليل يشمل بنصّه أو عمومه أو اطلاقه هذا الزمان حتّى يقال ثبوت الحكم باعتبار الدليل كان في هذا الزمان يقينياً فإذا وقع الشكّ لا يعبأ به لأجل الدليل المذكور بل شمول الحكم في اول الامر بهذا الجزء من الزمان كان مشكوكاً.

هذا كلّ بناء على ان يكون بناء كلامه (قدّس سرّه) على انّ اليقين بشغل الذمّة يحتاج إلى اليقين أو الظنّ الشرعي بالبراءة؟.

وان بنى الامر على ما يستفاد من ظاهر كلامه (قدّس سرّه) من أنّه يجب حصول اليقين أو الظنّ بالامتنال مطلقاً سواء علم شغل الذمّة في الزمان الذي وقع فيه الشكّ من دليل أو لم يعلم ذلك جزماً بل كان ذلك بمجرد الشكّ.

فيرد عليه انّ هذا الدليل يجرى في الصورتين الاخيرتين ايضاً، لانّ الزمان الذي وقع الشكّ فيه مالم يبين الامر على ثبوت الحكم فيه ايضاً لم يحصل القطع أو الظنّ بالبراءة فلا يحصل الامتنال. فتدبر.

الثاني: انّ الدليل الثاني اعنى الاخبار ايضاً يجرى فى الصّورة

جامعة الأصول، ص: ٢٢٤

المذكورة، فالتخصيص ليس له مخصّص. ووجه الجريان ظاهر نعم لا يجرى فى الصورتين اللتين ذكرنا انّ الدليل الاول ايضاً لا يجرى فيهما ووجه عدم الجريان فيهما كما ذكرنا فى الوجه الاول من دون تفاوت.

فالدليل الّذى ذكره لعدم جريان الاخبار فيما ذكره القوم اعنى قوله: «قلت الظاهر- الى آخره-» مسلم فى هاتين الصورتين واما فى الصّور الاخر فلا كما عرفت.

ثمّ انّ بعض افاضل المتأخرين طاب ثراهم «١» تصدّى لاثبات جريان الدليلين المذكورين اعنى الاخبار واحتياج شغل الذمّة اليقيني إلى البراءة اليقينيّة فى هاتين الصورتين ايضاً فإنّه بعد ذكر هاتين الصورتين والصّورة الّتى اذعن بحجّيتها الاستاذ العلّامة الخوانسارى قال:

وجميع هذه الصّور مشتركة فى حصول رجحان البقاء بعد ملاحظه الوجود المتقدّم المتيقّن، فيمكن لمن عوّل على مثل هذا الظن اثبات الحكم بتوسّيطه فى الزمان الثانى وان جاز اثباته لغيره من دليل عقلى أو نقلى كما سيظهر ان شاء الله تعالى فى المقدّمه الثالثه. وكذا كلّها مشتركة فى انّ الشكّ لو فرض عدم عروضه فى الزمان الّذى عرض فيه أو عند الحال الّتى فرض عروضه عندها لكننا قاطعين بالبقاء، لأنّ عدم العروض

(١) هو السيد صدر الدين القمى فى شرح الوافية. راجع الحاشية على الفرائد للشيخ الكبير فسم الاستصحاب ص ٨٨ و القوانين المحكّمة للقمى ٢٩٣

جامعة الأصول، ص: ٢٢٥

انّما يكون عند القطع بأنّ جزءاً من اجزاء علمه الوجود لم يرتفع ومع عدم ارتفاعه يحصل اليقين بوجود المعلول لما مرّ من انّ بقاء المعلول انّما هو بقاء علته التامة وزواله انّما هو بعدمها- انتهى-

وقال فى موضع آخر مورداً على كلام الاستاذ العلّامة اعنى الدليل الّذى ذكره لعدم الجريان:

اقول: اليقين بوجود الشىء فى زمان يدلّ على وجود جميع ما يتوقّف عليه ذلك الشىء، فلولا- عروض الشكّ فى ارتفاع جزء من اجزاء ما يتوقّف عليها لكننا قاطعين بوجوده بوجود علته التامة- انتهى كلامه رفع مقامه-

اقول: لا يخفى على المتأمل الارب انّ معنى قولنا: «اليقين لا ينقض بالشكّ» وقولنا: «شغل الذمّة اليقيني لا يدفع بالبراءة المشكوك فيها» أنّه إذا ثبت وتحقّق اولاً من دليل عقلى أو نقلى انّ هناك يقيناً ثمّ ورد عليه الشكّ لا يترك هذا اليقين بهذا الشكّ. ففى كلّ وقت من الاوقات أو حاله من الحالات حصل الجزم بثبوت حكم فيه ثمّ حصل الشكّ بثبوتيه فيه ايضاً باعتبار ما يصدق انّ هذا اليقين الثابت اولاً لا ينقض بالشكّ واما إذا تحقّق اليقين فى زمان وحصل الشكّ فى زمان آخر لم يحصل اليقين فيه اولاً، كيف يصدق فيه عدم نقض اليقين بالشكّ فيه؟ واحتياج شغل الذمّة اليقيني فيه إلى البراءة اليقينيّة؟ لانه ليس فيه يقين حتى لا ينقض بالشكّ، فإنّ قولنا:

اليقين لا ينقض بالشكّ قضيتته فى قوه قولنا: اليقين باق

جامعة الأصول، ص: ٢٢٦

مع الشكّ، فهذه القضيه فى الحقيقة موجبه والقضيه الموجبه تقتضى وجود الموضوع لأنّ ثبوت الشىء للشىء فرع ثبوت المثبت له سيما إذا كان المجهول هو الموجود والباقي وامثالهما فهذه القضيه تصدق فى كلّ موضع وحاله وزمان ثبت وتحقّق فيه اليقين اولاً ثمّ ورد عليه الشكّ. والظاهر انّ غرض الاستاذ العلّامة من حديث التعارض الّذى ذكره هو ما ذكرناه.

و إذا عرفت فهذا فنقول: قوله طاب ثراه: «فلو لا- عروض الشكّ فى ارتفاع جزء من اجزاء ما يتوقّف عليها لكننا قاطعين بوجوده بوجود

علته التامة يدل على أنه إذا ارتفع هذا الشك الذي وقع في الزمان الذي حصل الشك في ثبوت الحكم فيه يحصل اليقين بثبوت الحكم فيه. فنقول: ارتفاع الشك فيه موقوف على دلالة دليل على ثبوت الحكم فيه فما لم يصل دليل عليه من الشارع يدل على ثبوت الحكم فيه لا يرتفع هذا الشك وبعد دلالة دليل عليه على ذلك لا معنى لجريان الإستصحاب فيه. ومع قطع النظر عن دليل عليه لا يمكن رفع هذا الشك بالتمسك بعدم نقض اليقين بالشك واحتياج شغل الذمة اليقيني إلى البراءة اليقينية لما عرفت من اقتضاء هذين الدليلين ثبوت اليقين وتحققه في الزمان الذي وقع فيه الشك والمفروض عدم تحققه فلا يمكن اثبات الحكم فيه بالإستصحاب. كيف ولو صح هذا الكلام لما بقي لنا شك في امر من الامور لأن كل موضع حصل لنا شك في ثبوت حكم أو نفيه، نقول خلافه يقيني سواء كان له

جامعة الأصول، ص: ٢٢٧

حالة سابقة أم لا، لأنه يصدق عليه أنه لو لم يعرض هذا الشك لكان خلافه يقيتياً فثبت خلافه بهذين الدليلين. مثلاً اذا شكنا في صحة البيع الفضولي نقول: لو لم يعرض شك الصحة لكان عدم الصحة يقيتياً فيجرى فيه اخبار عدم نقض اليقين بالشك مع أنه ليس له حالة سابقة. وكذا الحكم اذا عكس الامر يعني شكنا عدم صحة البيع الفضولي يصير الحكم منعكساً ولاشك في بطلانه فتأمل. ثم ان الفاضل المذكور في موضع آخر اورد ايضاً على الدليل الاول الذي ذكره الاستاذ العلامة لاثبات الإستصحاب في الصورة التي ثبت حجيتها فيها عنده وقال: قوله (قدس سره): «فعد الشك بحدوث تلك الغاية لو لم يتمثل التكليف - الى آخره -» واليراد عليه أولاً بان هذا الدليل جار فيما اذا ثبت تحقق حكم في الواقع مع الشك في تحققه بعد انقضاء زمان لا بد للتحقق منه وهذا هو الذي اجرى القوم فيه الإستصحاب.

بيانه أنا كما نجزم في الصورة التي فرضها (قدس سره) بتحقيق الحكم في قطعه من الزمان ونشك ايضاً حين القطع في تحققه في زمان يكون حدوث الغاية فيه وعدم حدوثها متساويين عندنا، كذلك نجزم بتحقيق الحكم في زمان لا يمكن تحققه الا فيه ونشك ايضاً حين القطع في تحققها في زمان متصل بذلك الزمان لاحتمال وجود رافع جزء من اجزاء علمه الوجود وعدمه. وكما ان في صورة الشك في الصورة الاولى يكون الدليل محتملاً

جامعة الأصول، ص: ٢٢٨

لان يراد منه وجود الحكم في الزمان الذي يشك في الحكم فيه وان يراد عدم وجوده فيه، كذلك حال الدليل في الصورة التي فرضناها. وعلى هذا نقول: لو لم يتمثل التكليف المذكور لم يحصل الظن بالامتنال والخروج عن العهدة ولو امتثل يحصل القطع به لان في زمان الشك ان كان الواقع وجود الحكم فقد فعلنا ما كان علينا من التكليف وان كان الواقع عدمه فقد خرجنا بما فعلنا في زمان القطع عن العهدة - انتهى كلامه زيد احترامه.

اقول: قد علمت ان هذا الدليل في كلام الاستاذ المحقق العلامة طاب ثراه محمول على ان شغل الذمة اليقيني يحتاج إلى البراءة اليقينية، فحينئذ يظهر الفرق بين الصورتين، فإن الصورة التي ثبت حجيتها عند الاستاذ المحقق يجرى فيها هذا الدليل ولا يجرى في الصورة التي اجرى القوم فيها الإستصحاب كما ذكره هذا الفاضل. وذلك لان الصورة الاولى على ما عرفت اعني ان يثبت من دليل ان الحكم الفلاني ثابت إلى وقت كذا أو حاله كذا فثبوت الحكم إلى الوقت المذكور أو الحالة المذكورة يقيني فشغل الذمة في مجموع هذا الوقت بهذا الحكم القطعي فاذا وقع الشك في دخول الوقت المذكور أو الحالة المذكورة يمكن دفع هذا الشك بان شغل الذمة اليقيني يحتاج إلى البراءة اليقينية بخلاف الصورة الثانية فإن المحقق من الدليل ثبوت الحكم في زمان خاص واما ثبوته في الزمان الذي وقع الشك في ثبوت الحكم فيه فلا يدل على الدليل، فليس شغل الذمة به فيه يقيتياً فلا يجرى فيها هذا الدليل، فتأمل.

جامعة الأصول، ص: ٢٢٩

إشارة

أيضاً كلام المحقق الخونساري ثم ان الاستاذ المحقق الخونساري طاب ثراه بعد ذكر كلام قال: والحاصل أنه اذا ورد نص أو اجماع على وجوب شيء مثلاً معلوم عندنا أو ثبوت حكم إلى غاية معلومة عندنا فلا بد من الحكم بلزوم تحصيل اليقين أو الظن بوجود ذلك الشيء المعلوم حتى يتحقق الامتثال ولا يكفى الشك في وجوده وكذا يلزم الحكم ببقاء ذلك الحكم إلى ان يحصل العلم أو الظن لوجود تلك الغاية المعلومه ولا يكفى الشك في وجودها في ارتفاع ذلك الحكم وكذلك إذا ورد نص أو اجماع على وجوب شيء معين في الواقع مردد في نظرنا بين امور ونعلم ان ذلك التكليف غير مشروط بشيء من العلم بذلك الشيء مثلاً أو على ثبوت حكم إلى غاية معينة في الواقع مرددة عندنا بين اشياء ونعلم ايضاً عدم اشتراطه بالعلم مثلاً يجب الحكم بوجود ذلك الاشياء المرددة فيها في نظرنا وبقاء ذلك الحكم إلى حصول تلك الاشياء ايضاً ولا يكفى الاثبات بشيء واحد منها في سقوط التكليف وكذا حصول شيء واحد في ارتفاع الحكم وسواء في ذلك كون ذلك الواجب شيئاً معيناً في الواقع مجهولاً عندنا أو اشياء كذلك أو غاية معينة في الواقع مجهولاً عندنا أو غايات كذلك وسواء

جامعة الأصول، ص: ٢٣٠

ايضاً تحقق قدر مشترك بين تلك الاشياء والغايات أو تباينها الكليّة وأما اذا لم يكن كذلك بل ورد نص مثلاً على ان الواجب الشيء الفلاني ونص آخر على ان ذلك الواجب شيء آخر أو ذهب بعض الائمة إلى وجوب شيء والاخرون إلى وجوب شيء آخر دونه وظهر بالنص أو الاجماع في الصورتين ان ترك هذين الشيئين معاً سبب لاستحقاق العقاب فحينئذ لم يظهر وجوب الاثبات بهما معاً حتى يتحقق الامتثال، بل الظاهر الاكتفاء بواحد منهما سواء اشتركا في امر أو تباينا بالكليّة. وكذلك الحكم في ثبوت الحكم الى الغاية- انتهى كلامه رفع مقامه «١».

وكلامه جيد.

فان قلت: في كلامه تناقضاً وتبايناً لأنه طاب ثراه في كلامه المتقدم بين ان ما يجرى فيه الإستصحاب صورة واحدة، وهنا ذكر اربعة مواضع يجرى فيها الإستصحاب.

قلت: هذا قرينة على ان كلامه الاول محمول على التمثيل.

وبذلك يمكن ان يقول أحد: أنه يمكن ان يدفع بذلك عنه ما أوردنا عليه من جريان الإستصحاب في الصور الاخر مع عدم تعرضه لها كما ذكرنا مفضيلاً بان يقال: لم يذكرها لأن ما ذكره في اول كلامه وآخره محمول على التمثيل فيمكن ان يستنبط منهما الصور التي لم يتعرض لها.

وفيه ما فيه لأن كلامه الاخر لما دل على ان ما يجرى فيه الإستصحاب

(١) شرح الدروس مشارق الشمس ص ٧٧

جامعة الأصول، ص: ٢٣١

اربع صور حملنا كلامه الاول على أنه على سبيل التمثيل وأما الصور التي لم يتعرض لها مع كونه (قدس سرّه) بصدد ضبط الاقسام وحصص الشقوق فلا يمكن استنباطها من كلامه، فتأمل.

ثم اعلم ان للاستاذ المحقق طاب ثراه حاشية عند شرح كلام الشهيد (قدس سرّه) «ويحرم استعمال الماء النجس والمشتبه به» «١» ولما كان فيها فوائد كثيرة فلنذكرها مع ما يتعلق بها على ما وصل إليه فهمي وبلغ إليه وهمي.

قال (قدس سرّه): وتوضيحه ان الإستصحاب لا دليل على حجّيته عقلاً وما تمسكوا به ضعيف وغاية ما يتمسك فيها ما ورد في بعض

الروايات الصّحيحة «انّ اليقين لا ينقض بالشكّ ابداً وانه ينقضه بيقين آخر مثله» (٢) وعلى تقدير تسليم صحّة الاحتجاج بالخبر الواحد في الأصول ان سلم جواز التمسك في الفروع نقول:

الظاهر اولاً أنّه لا يظهر شموله للامور الخارجة مثل رطوبة الثوب و نحوها اذ يبعد ان يكون مرادهم بيان الحكم في مثل هذا الذي ليس حكماً شرعياً وان كان يمكن ان يصير منشأ لحكم شرعى بالعرض، ومع عدم الظهور لا يمكن الاحتجاج به فيها. فهذا ما يقال: انّ الإستصحاب في

(١) هذه العبارة في ص ٢٨١ من شرح الدروس و لا يوجد في شرح هذه العبارة ما نقله المؤلف عنه فراجع

(٢) التهذيب ٨ / ١

جامعة الأصول، ص: ٢٣٢

الامور الخارجة لا عبرة به.

ثم بعد تخصصه بالاحكام الشرعية. فنقول الامر على وجهين:

أحدهما ان يثبت حكم شرعى في مورد خاص باعتبار يعلم من خارج ان زوال تلك الحالة لا يستلزم زوال ذلك الحكم والاخر ان يثبت باعتبار حال لا يعلم فيه ذلك مثال الاول: اذا ثبت نجاسة ثوب خاص باعتبار ملاقاته للبول بان يستدلّ عليها بانّ هذا شيء لا قاه البول وكلّ ما لاقاه البول نجس فهذا نجس والحكم الشرعى النجاسة و ثبوته باعتبار حال هو ملاقاته البول وقد علم من خارج ضرورة او اجماع او غير ذلك بانّه لا يزول النجاسة بزوال الملاقات فقط.

ومثال الثانى: ما نحن بصدده فانه ثبت وجوب الاجتناب عن الاناء المخصوص باعتبار انه شيء يعلم وقوع النجاسة فيه بعينه وكلّ شيء كذلك يجب الاجتناب عنه ولم يعلم بدليل من خارج انّ زوال ذلك الوصف الذى يحصل باعتبار زوال المعلومية بعينه لا دخل له في زوال الحكم.

وعلى اى تقدير نقول: شمول الخبر للقسم الاول ظاهر فيمكن التمسك بالإستصحاب فيه واما القسم الثانى فلا فالتمسك فيه مشكل.

فان قلت بعدما علم في القسم الاول انه لا يزول الحكم بزوال الوصف فأى حاجة إلى التمسك بالإستصحاب و اى فائدة فيما ورد في

جامعة الأصول، ص: ٢٣٣

الاخبار بأنّ اليقين لا ينقض الا بمثله.

قلت القسم الاول على وجهين:

احدهما: ان يثبت أنّ الحكم مثل النجاسة بعد ملاقاته النجس حاصل مالم يرد عليها الماء على الوجه المعتبر في الشرع، وحينئذ فائدته ان حصول الشكّ بورود الماء لا يحكم بزوال النجاسة. والاخر ان يعلم ثبوت الحكم في الجملة بعد زوال الوصف لكن لم يعلم انه ثابت دائماً او في بعض الاوقات إلى غاية معينة محدودة أولاً، وفائدته حينئذ اذا ثبت الحكم في الجملة فيستصحب إلى ان يعلم المزيل.

ثم لا يخفى ان الفرق الذى ذكرنا من ان اثبات مثل هذا بمجرد الخبر مشكل - مع انضمام ان الظهور في القسم الثانى لم يبلغ مبلغه في القسم الاول، و «انّ اليقين لا ينقض بالشك» قد يقال انّ ظاهره ان يكون اليقين حاصلًا لولا الشكّ باعتبار دليل دالّ على الحكم في صورة ما شكّ فيه، إذ لو فرض عدم دليل عليه لكان نقض اليقين حقيقته باعتبار عدم الدليل الذى هو دليل العدم لا الشكّ - كأنه يصير قريباً ومع ذلك ينبغي رعاية الإحتياط في كلّ من القسمين بل في الامور الخارجية ايضاً - انتهى كلامه رفع مقامه - (١).

(١) ما نقله المؤلف هنا عن المحقق الخوانسارى موجود في فرائد الاصول للشيخ الانصارى ص ٦٢٩ نقلًا عن شرح الوافية للسيد الصدر

القمية.

جامعة الأصول، ص: ٢٣٤

[حول كلام المحقق الخونساري]

اقول: ليت شعري بأيّ جهة لا- يمكن التمسّك بالإستصحاب في القسم الثاني ولا- يشمله الاخبار؟ مع أنّه من المواضع التي اعترف بحجّية الإستصحاب فيها.

بيان ذلك أنّ الدليل دلّ على وجوب الاجتناب عن النّجس فهذا امر يقيني فهذا الاناء المخصوص لما وقع فيه النّجاسة يكون وجوب الاجتناب عنه يقيئاً فاذا اشتبه بغيره و زال عنه المعلوميّة يمكن ان يقال: قد تحقّق المنع من استعمال ذلك النّجس المعين فاذا وقع الشكّ لاجل الاشتباه بغيره يجب ان يستصحب إلى ان يثبت المزيل ولاشكّ أنّه لو لم يكن هذا الشكّ وقطع النظر عنه لحصل اليقين بوجوب الاجتناب فهذا الشكّ يدفع بهذا اليقين بالاخبار المذكورة.

وظهر من هذا أنّ كلامه طاب ثراه في هذه الحاشية مناف لما ذكرنا عنه سابقاً هذا اذا طرء الاشتباه بعد تعيّن النّجس في نفسه كما فرضه الاستاذ العلّامة (قدّس سرّه) اما لو كان الاشتباه حاصلًا من حين العلم بوقوع النّجاسة فيمكن ان يقال: لا يجري فيه الإستصحاب لانه لم يحصل قبل ذلك العلم بتحقّق شيء نجس متعيّن حتى يحصل اليقين بوجوب الاجتناب عنه ثمّ

جامعة الأصول، ص: ٢٣٥

يستصحب ذلك ولايعبأ بالشكّ الطّاريء.

ولكن هذا غير ما فرضه الاستاذ لعدم مدخّلية الإستصحاب له.

نعم يمكن ان يجري الإستصحاب فيه وفي الشكّ الأوّل ايضاً بطريق آخر بأن يقال: وجوب استعمال الماء الطّاهر في الاحداث والاخبار يقيني فاذا وقع الشكّ في الطّهاره ينبغى ان لا يستعمل ما وقع فيه الشكّ لأنّ اليقين لا يدفع بالشكّ. الا أنّ جريان الإستصحاب بهذا النحو معارض باصالة الطّهاره في الاشياء وخصوص أصالة الطّهاره في الماء لورود الاخبار الكثيرة بها.

[ما ذهب إليه الفاضل التوني]

واما ماذهب إليه الفاضل التوني فاستدلّ عليه «١» بأنّ الاحكام الشرعيّة ينقسم إلى ستة اقسام:

الأوّل والثاني الاحكام الاقتضائية المطلوب فيها الفعل وهو الواجب والمندوب، والثالث والرابع الاقتضائية المطلوب فيها الكفّ والترك وهي الحرام والمكروه،

(١) هذا أوّل كلام الفاضل التوني في الوافية ص ٢٠١

جامعة الأصول، ص: ٢٣٦

والخامس الاحكام التخييرية الدّالة على الاباحة، والسادس الاحكام الوضعية كالحكم على الشيء بأنه سبب لامر أو شرط له أو مانع منه. والمضايقة بمنع ان الخطاب الوضعي داخل في الحكم الشرعي ممّا لا يضرّ فيما نحن بصدد.

اذا عرفت هذا فاذا ورد امر بطلب شيء فلا يخلو اما ان يكون مؤقتاً أولاً وعلى الأوّل يكون وجوب ذلك الشيء أوندبه في كلّ جزء من اجزاء ذلك الوقت ثابتاً بذلك الامر، فالتمسّك حينئذٍ في ثبوت ذلك الحكم في الزّمان الثاني بالنّص لا بالثبوت في الزّمان الأوّل حتى يكون استصحاباً وهو ظاهر وعلى الثاني ايضاً كذلك ان قلنا بافاده الامر التكرار والّا فذمّة المكلف مشغولة حتى يأتي به في ايّ زمان كان، ونسبة اجزاء الزّمان إليه نسبة واحدة في كونه اداء في كلّ جزء منهما سواء قلنا بأنّ الامر للفور أو لا. والتوهم بأنّ الامر اذا

كان للفور يكون من قبيل الموقت المضيق اشتباه غير مخفى على المتأمل. فهذا أيضاً ليس من الإستصحاب فى شىء. ولا يمكن ان يقال بان اثبات الحكم فى القسم الاول فيما بعد وقته من الإستصحاب فان هذا لم يقل به أحد ولا يجوز اجماعاً. وكذا الكلام فى التهى بل هو اولى بعدم توهم الإستصحاب فيه لان مطلقه يفيد التكرار. جامعة الأصول، ص: ٢٣٧

والتخيرى أيضاً كذلك فالاحكام الخمسة المجردة عن الاحكام الوضعيية لا يتصور فيها الاستدلال بالإستصحاب. واما الاحكام الوضعيية فاذا جعل الشارع شيئاً سبباً لحكم من الاحكام الخمسة- كالدلوك لوجوب الظهر والكسوف لوجوب صلاته والزلزلة لصلاتها والايجاب والقبول لباحة التصرفات والاستمتاع فى الملك والنكاح وفيه «١» لتحريم ام الزوجة والحيض والنفاس لتحريم الصوم والصلاة إلى غير ذلك- فينبغى ان ينظر إلى كيفيية سببيية السبب هل هى على الاطلاق كما فى الايجاب والقبول فان سببيته على نحو خاص وهو الدوام إلى ان يتحقق مزيل، وكذا الزلزلة، أو فى وقت معين كالدلوك ونحوه مما لم يكن السبب وقتاً وكالكسوف والحيض ونحوهما مما يكون السبب وقتاً للحكم فان السببيية فى هذه الاشياء على نحو آخر فانها اسباب للحكم فى اوقات معينه. وجميع ذلك ليس من الإستصحاب فى شىء فان ثبوت الحكم فى شىء من اجزاء الزمان الثابت فيه الحكم ليس تابعاً للثبوت فى جزء آخر بل نسبة السبب فى اقتضاء الحكم فى كل جزء نسبة واحدة. وكذا الكلام فى الشرط أو المانع.

فظهر مما مر ان الإستصحاب المختلف فيه لا يكون الا فى الاحكام الوضعيية اعنى الاسباب والشرايط و الموانع للاحكام الخمسة من حيث

(١) اى وكذا الايجاب والقبول فى النكاح لتحريم ام الزوجة.

جامعة الأصول، ص: ٢٣٨

انها كذلك ووقوعه فى الاحكام الخمسة انما هو بتبعييتها كما يقال فى الماء الكر المتغير بالنجاسة اذا زال تغيره من قبل نفسه: بانّه يجب الاجتناب عنه فى الصلاة لوجوبه قبل زوال تغيره، فان مرجعه إلى ان النجاسة كانت ثابتة قبل زوال تغيره فيكون كذلك بعده. ويقال فى المتيّم اذا وجد الماء فى اثناء الصلاة: ان صلاته كانت صحيحة قبل الوجدان فكذا بعده اى كان مكلفاً ومأموراً بالصلاة بتيممه قبله، فكذا بعده، فان مرجعه إلى: انه كان متطهراً قبل وجدان الماء فكذا بعده فالطهارة من الشروط.

فالحق مع قطع النظر عن الروايات عدم حجّية الإستصحاب لاند العلم بوجود السبب والشرط والمانع فى وقت لا يقتضى العلم بل والظن بوجوده فى غير ذلك الوقت كما يخفى فكيف يكون الحكم المعلق عليه ثابتاً فى غير ذلك الوقت؟ فالذى يقتضيه النظر بدون ملاحظة الروايات انه اذا علم تحقق العلامة الوضعيية تعلق الحكم بالمكلف واذا زال ذلك العلم يطرؤ الشك بل والظن أيضاً يتوقف عن الحكم بثبوت الحكم الثابت اولاً.

إلا ان الظاهر من الاخبار انه اذا علم وجود شىء فانه يحكم به حتى يعلم زواله- انتهى كلامه- «١».

اقول: فى كلامه رحمه الله مواضع للانظار.

(١) وافية الاصول ص ٢٠١-٢٠٣

جامعة الأصول، ص: ٢٣٩

الاول: قوله: «وعلى الاول يكون وجوب ذلك الشىء أو ندبه إلى آخره» واليراد عليه انا نسلّم ان الامر اذا كان موقتاً يكون ثبوت الحكم فى جميع ذلك الزمان بالنص ولكن اذا حصل الشك فى دخول الوقت المندى هو الغاية فلا- يمكن رفع هذا الشك الا

بالإستصحاب بناء على أنّ اليقين لا ينقض بالشكّ وهو ظاهر لامرية فيه.

الثانى: قوله: «وعلى الثانى أيضاً كذلك- إلى آخره-» والىراد عليه أنّ الامر اذا كان للفور نسلم أنّ الحكم يكون ثبوته فى جميع الزمان لاجل هذا الامر ألما أنّه اذا وقع شكّ فى ثبوت ذلك الحكم فى جزء من الزمان باعتبار معارض أو شىء يمكن رفع هذا الشكّ بالإستصحاب ولا يمكن رفعه بهذا الامر كما تقدّم.

الثالث: أنّه يمكن جريان الإستصحاب فى مواضع اخر أيضاً كما تقدّمت مفصّلة.

الرابع: أنّ ما ذكره آت فى الاحكام الوضعيّة أيضاً، فإنّ الشارع اذا جعل شيئاً سبباً لشيء آخر على الاطلاق يكون تحقّق السببيّة إلى ان يتحقّق المزيل لقول الشارع لا- بالإستصحاب، بناء على ما ذكره وان كان الحقّ خلافه لأنّ فى صورة الشكّ لا- يمكن رفعه ألّا بالإستصحاب.

جامعة الأصول، ص: ٢٤٠

البحث الخامس: فى شروط العمل بالإستصحاب.

اعلم أنّ للعمل بالإستصحاب شروطاً ذكرها العلماء ولا بدّ من مراعاتها:

الاول: أنّ لا- يكون هنا استصحاب آخر معارض له كما اذا سقطت ذبابة على نجاسة رطبة ثمّ على الثوب أو البدن مثلاً وشكّ فى جفافها فقد تعارض هنا إستصحاب الرطوبة وإستصحاب طهارة الثوب فلا- يمكن العمل باحد الاستصحابين فيجب ان ينظر إلى المرجحات الخارجيّة وكما اذا شكّ السيّد فى موت عبده الأبق فاجزاء عتقه عن الكفارة بناء على إستصحاب الحياة معارض بإستصحاب شغل الذمّة ومن هذا القبيل مسألة الجلد المطروح، فإنّ إستصحاب عدم الذبح فيه معارض بإستصحاب الطهارة وإستصحاب عدم الموت.

الثانى: ان لا يكون هناك دليل شرعى يدلّ على نفى الحكم الثابت أولاً.

الثالث: ان يكون الحكم المستصحب ثابتاً فى الوقت الاول حتى يمكن ان يجرى الحكم منه إلى الوقت الثانى.

الرابع: ان لا يحدث فى الوقت الثانى ما يوجب زوال الحكم جزماً.

جامعة الأصول، ص: ٢٤١

وقد ذكر جمع من العلماء شروطاً اخر ألّا أنّ كلّها راجع إلى عدم وجود المعارض وحدوث المزيل، وهذا ضابطة كليّة يجب مراعاتها حتى يكون العمل بالإستصحاب صحيحاً.

البحث السادس: فى ذكر بعض الامثلة التى يتفرّع على قاعدة الإستصحاب.

منها: إستصحاب الطهارة أو الحدث عند الشكّ فى المزيل.

ومنها: إستصحاب بقاء اليوم فى رمضان عند الشكّ فى الغروب فيحرم الاكل.

ومنها: إستصحاب بقاء الليل فيه عند الشكّ فى طلوع الفجر فيجوز الاكل.

ومنها: إستصحاب التحريم عند الشكّ فى انقضاء العدة.

ومنها: استصحاب شغل الذمّة عند الشكّ فى فراغها فى اداء الزكاة والخمس.

ومنها: إستصحاب فراغها عند الشكّ فى شغلها فى بلوغ النصاب.

ومنها: إستصحاب الحليّة عند الشكّ فى بلوغه نصاب الرضاع.

ومنها: إستصحاب عادة الحائض عند الشكّ فى انقضائها فلا تصلّى.

جامعة الأصول، ص: ٢٤٢

ومنها: إستصحاب جواز تصرف الولي في مال الطفل عند الشك في بلوغه.

ومنها: إستصحاب الطهارة عند خروج المذي والشك في كونه ناقصاً.

ومنها: إستصحاب الطهارة لو كان الماء كراً فوجد متغيراً وشك في أنّ تغيره من النجاسة أو من شيء طاهر.

ومنها: أنّه لو وجد في ثوبه متياً وشك في كونه من آخر نومه أو تقدّمه عليه فأنه يحكم بكونه من آخر نومه لإستصحاب عدمه إلى حصول اليقين.

ومنها: أنّه لو علم نجاسة الماء ثم شك في كونه كراً فيحكم بنجاسته استصحاباً لها إلى ان يحصل اليقين.

والقول بأنّه من باب تعارض الأصلين بناء على أنّه يمكن ان يقال: انّ اليقين بالطهارة حاصل لأنّ الأصل في الماء الطهارة وحصل الشك في تأثيره بالنجاسة مدفوع بأنّه لا معنى لاصالة الطهارة بعد العلم بالنجاسة.

ومنها: إستصحاب الطهارة اذا علم بالنجاسة بعد الطهارة وشك في تقدمها وتأخرها.

ومنها: لو تعارض الملك القديم واليد الحادثة ففي الترجيح قولان، ونظر من قال بترجيح الاوّل إلى إستصحاب الملك.

جامعة الأصول، ص: ٢٤٣

ومنها: إستصحاب عدم العيب أو سبقه على العقد لو ادعى المشتري أحدهما وانكره البائع. وكذا لو ادعى البائع في القيمة وانكره المشتري.

ومنها: لو اتفق الوصي واليتيم على الانفاق من يوم موت الموصى إلى وقت الدعوى، ولكن اختلفا في يوم الموت، مثل ان يقول الوصي من يوم الموت إلى هذا الوقت سنتان وقال اليتيم: بل سنه، فيقبل قول اليتيم استصحاباً لحياة الموصى.

ومنها: لو اختلف الوارث والموهوب له في تحقّق الهبة أو غيرها من التبرعات في الصّحة أو المرض. فان علم موت الواهب المورث في المرض فالقول قول الوارث نظراً إلى استصحاب عدم تحقّق الهبة في الصّحة، وإن لم يعلم ذلك بل احتمال ان يكون هلاكه فجاءه أو بالقتل، فقبل حينئذٍ: يقدم قول الموهوب له نظراً إلى أصالة العدم، وقيل: يقدم قول الوارث مطلقاً نظراً إلى الغالب فيكون من باب تعارض الأصل والظاهر فتفكر.

ومنها: إستصحاب صحّة الصّلاة أو الصّوم والاعتكاف أو غير ذلك من العبادات عند الشك في عروض مبطل.

والامثلة لهذا الأصل كثيرة لأنه كثير الفروع، ألا انّ ما ذكرناه كاف للتفريع.

جامعة الأصول، ص: ٢٤٥

الفصل السادس في أصالة عدم تقدّم الحادث

مثاله كما اذا استعمل ماء ووجد فيه نجاسة بعد الاستعمال وحصل الشك في وقوعها قبل الاستعمال أو بعده، فيقال: الأصل عدم الوقوع قبله، لأنّ الأصل عدم تقدّم الحادث.

وهذا الأصل داخل تحت أصل العدم لأنه راجع إلى انّ الأصل في الممكن العدم.

بيان ذلك: أنّه لما وقع الشك في تقدّم النجاسة على الاستعمال وتأخرها عنه، والنجاسة من الممكنات، والأصل فيها العدم إلى ان يحصل اليقين، وتقدّمها عليه غير معلوم، فينفى ويؤخذ بالتأخر الذي هو المتيقن.

وبينهما عموم وخصوص مطلقاً يعنى أصل العدم اعتم مطلقاً من أصل تأخر الحادث.

جامعة الأصول، ص: ٢٤٦

بيان ذلك: ان حقيقة أصل عدم تقدّم الحادث راجعة إلى أنّا نجزم بتحقق الحادث في الخارج ألا أنّا نشك في أنّه هل تحقّق في زمان

متقدّم أو متأخّر؟ ولما كان تحقّقه في الزّمان المتقدّم غير متيقّن ينفي فيه، وإذا نفى فيه لا بدّ ان يؤخذ ما هو المتيقّن، فالنّفى في الزّمان المتقدّم بناء على انّ الأصل في الحادث هو التمسك باصل العدم. فكلّ أصل عدم التقدّم يصدق عليه أصل العدم، بخلاف العكس، فإنّه اذا شكّ في تحقق وجود ممكن في زمان فنفي وجوده فيه يصدق عليه أصل العدم ولا يصدق عليه أصل تقدّم الحادث لعدم وقوع الشك في التقدّم والتأخّر.

ثمّ أنّك قد علمت في أصل العدم أنّه مرّكب من أصل البراءة وإستصحاب حال العقل، يعني أنّه اذا كان الممكن الذي وقع في وجوده الشك هو التكليف كالحرمة والوجوب وغيرهما من الاحكام يمكن نفيه بادلّة البراءة مع قطع النظر عن ملاحظة الحالة السابقة واجراء الحكم منها إلى اللّاحق فحينئذٍ يرجع إلى البراءة الاصلية، وإن امكن نفيه بالملاحظة المذكورة ايضاً حتى يكون إستصحاب حال العقل. وان لم يكن الممكن المذكور تكليفاً بل كان شيئاً آخر فلا بدّ من ملاحظة عدمه الاصلى واستمراره إلى الزّمان الذي وقع فيه الشك، فنفي وجوده في الزّمان المشكوك فيه يكون من إستصحاب حال العقل.

ودليل حجّيته حينئذٍ هو دليل حجّية إستصحاب حال العقل.

وإذا عرفت هذا تعلم انّ حال أصل عدم تقدّم الحادث ايضاً كذلك

جامعة الأصول، ص: ٢٤٧

لأنّه اذا كان نوعاً من أصل العدم فدليل حجّية أصل العدم يجري فيه ايضاً بلا تفاوت.

ثمّ اعلم أنّه قال بعض المتأخّرين: كما كان الاستدلال باصل البراءة مشروطاً بان لا يثبت حكماً شرعياً من جهة اخرى، فكذا الحكم هنا بعينه. مثلاً اذا استعمل أحد ماء ثمّ ظهر له انّ هذا الماء كان قبل ذلك في زمان نجساً ثمّ طهره بالقاء كتر عليه دفعه ولم يعلم انّ التطهير هل كان قبل الاستعمال أو بعده؟ فلا- يصحّ ان يقال: الأصل عدم تقدّم تطهيره فيجب اعاده غسل ما لاقى ذلك الماء في ذلك الاستعمال، لأنّه اثبات حكم بلا دليل، فإنّ حجّية الأصل في النفي باعتبار قبح تكليف الغافل ووجوب اعلام المكلف بالتكليف، فلذا يحكم ببراءة الذمّة عند عدم الدليل، فلو ثبت حكم شرعي بالاصل يلزم اثبات حكم من غير دليل وهو باطل اجماعاً- انتهى - (١).

اقول: فيه نظر لأننا نسلم ما ذكر هذا القائل في أصل البراءة عن التكليف وقد ذكرنا ذلك مفصلاً قبل ذلك في بحث أصل البراءة، وقد بينا انّ مقتضى ادلّة حجّية أصل البراءة نفي التكليف فاذا كان الاستدلال باصل البراءة مستلزماً للتكليف من جهة اخرى فهو ساقط عن درجة الاعتبار.

واما أصل العدم وأصل تأخّر الحادث فان كان الحادث المقصود نفيه هو التكليف، و كان الاستدلال على نفيه باعتبار ادلّة البراءة حتى يكون

(١) وافية الاصول ص ١٨٧

جامعة الأصول، ص: ٢٤٨

أصل البراءة فالحكم فيهما ايضاً كذلك.

وامّا ان لم يكن الحادث المقصود نفيه من التكاليف الشرعية، أو كان ولكن لم يكن الاستدلال على نفيه بادلّة البراءة، بل بادلّة إستصحاب حال العقل، لا يكون الحكم فيه كذلك لأنّ الاستدلال في هاتين الصّورتين يكون من إستصحاب حال العقل وهو جار في كلّ الممكنات سواء كان الاستدلال به مستلزماً لاثبات تكليف اخر أم لا، كيف وادلّة إستصحاب حال العقل هي بعينها ادلّة إستصحاب حال الشرع وهي مبقية للتكاليف وبالجملة انّ هذا الشرط مختصّ باصل البراءة وهو ظاهر لا يشكّ فيه لبيب ماهر.

نعم حجّية أصل العدم وأصل عدم تقدّم الحادث مشروطة بعدم تعارضهما مع مثلهما أو شيء آخر من الادلّة والامارات هذا.

وقال بعض الافاضل من المتأخّرين: يشترط في الامر المتمسك فيه بالاصل، ان لا يكون جزء عبادة مرّكبة، سواء كان الأصل أصل

البراءة أو أصل عدم تقدّم الحادث، فلا يجوز التمسك به في نفيه لو وقع الاختلاف فيه في ثبوته ونفيه «١». وقال: ما حاصله: هذه العبادة المركبة أما ورد نص في بيان اجزائها أم لا، فإن ورد فيه نص ولم يكن هذا النص مشتقاً على هذا الجزء المختلف

(١) أصل هذا الكلام في وافية الأصول ١٩٥ ولعلّ ذيله و التوضيح من السيد الصدر القمي فراجع

جامعة الأصول، ص: ٢٤٩

فيه فيكون هذا الجزء منفيّاً بالنص لا- بالأصل، وان لم يرد فيها النص فلا- يمكن نفيه بالأصل، لأنّ العبادة توقيفية موقوفة على بيان الشارع فإذا لم يرد بيان من الشارع يجب ان يعمل جميع الاحتمالات حتى يحصل اليقين بالبراءة لأنّ شغل الذمة اليقيني يحتاج إلى البراءة اليقينية.

اقول: هذا الكلام في غاية الوهن والضعف وذلك لأنه يرد على الصورة الاولى اعنى ورد النص ان النص الذي ورد لبيان الاجزاء اثبت بعض الاجزاء ولم يثبت منه نفي هذا الجزء الذي يراد نفيه بالأصل لأنه ان ثبت نفي هذا الجزء لا ينتفى بالأصل، لأنّ المفروض، الجزء الذي لم يدلّ النص صريحاً على نفيه، فحينئذ كيف يكون هذا الجزء منفيّاً بالنص بل نفيه محتاج إلى ضميمته الأصل.

ويرد على الصورة الثانية- اعنى عدم ورود النص- ايضاً ان الجزء المشكوك فيه ايضاً يمكن نفيه بالأصل، لأنّ الأدلة الدالة على ثبوت البراءة الاصلية شاملة لجميع اقسامها سواء كانت في العبادة أو غيرها، وموقوفة العبادة على بيان الشارع لاينافي اجراء أصل البراءة فيها، بل مؤكده له، لأنّ العبادة إذا كانت بيانها من الشارع فكلّ جزء منها لم يثبت من الشارع يجب ان يترك حتى لا يلزم ان يجعل من العبادة شيء ليس من الشارع مع ان اجراء أصل البراءة ايضاً من الشارع، لأنّ ثبوته من نصه وبيانه.

والقول بأنه إذا علم ثبوت عبادة مركبة وحصل الشك في اجزائه يجب ان يعمل جميع احتمالاته لأنّ شغل الذمة اليقيني يحتاج إلى البراءة

جامعة الأصول، ص: ٢٥٠

اليقينية ساقط عن درجة الاعتبار، لأنّ المحتاج إلى البراءة اليقينية هو القدر المتيقن ثبوته من الشارع لا القدر المشكوك ايضاً. مع انّ هذا مشترك بين العبادة وغيرها ايضاً فالتخصيص بالعبادة تحكّم، فتأمل.

جامعة الأصول، ص: ٢٥١

الفصل السابع في أصل التمسك بعدم الدليل

فيقال: عدم الدليل على الحكم الكذائي يدلّ على انتفائه. مثاله ان يقال: لا يجب على الولي منع الصبيان من مسّ المصحف لأنّ عدم الدليل على الوجوب يدلّ على انتفاءه.

وقال الشهيد في الذكري: مرجع هذا الأصل إلى البراءة الاصلية «١» لأنّ ما يلزم من هذا الأصل اسقاط التكليف لا نفي الحكم الواقعي. إذا عرفت هذا فاعلم ان جماعة من العامة ذهبت إلى ان عدم المدرك مدرک العدم، يعنى ان كلّ حكم لم يكن عليه دليل فهذا يدلّ على نفي هذا الحكم في الواقع، وهذا باطلاقه ليس عندنا صحيحاً لأنّ مذهبنا ان لكلّ

(١) الذكري ١/ ٥٣

جامعة الأصول، ص: ٢٥٢

قضيه وواقعته حكماً مودعاً عند ائمتنا صلوات الله عليهم اجمعين «١» الا أنّهم (عليهم السلام) لم يتمكنوا من اظهار الجميع للتقية وغيرها.

فكلّ حكم لم يصل إلينا مدرّكه لا يمكن لنا ان نحكم بعدمه في الواقع، إذ يمكن ان يكون له مدرّك عند الائمة (عليهم السّلام) الّا أنّه يكون من الاحكام التي لم يتمكّنوا (عليهم السّلام) من اظهاره. بل حينئذٍ عدم المدرّك يدلّ على انتفاء التكليف في حقنا لا على نفى الحكم في الواقع نعم هذا الحكم ان كان ممّا يعمّ به البلوى ولم يكن عليه مدرّك شرعي يمكن الحكم بنفى الحكم في الواقع لانه لا شكّ ان الاحكام التي يعمّ بها البلوى ويحتاج الناس اليها كثيراً صدرت من الائمة (عليهم السّلام) ولذا حكم جمع من محقّقي اصحابنا بأنّ عدم المدرّك في الاحكام التي يعمّ بها البلوى مدرّك العدم في الواقع فإذا بذل الفقيه جهده واستفرغ وسعه في الامور التي يعمّ بها البلوى ومع ذلك لم يجد عليها مدرّكاً يحصل له الظنّ التام بعدم الحكم في الواقع.

قال المحقّق (قدّس سرّه) في المعبر: وهذا يصحّ فيما علم أنّه لو كان هناك دليل لظفر به امّا لا مع ذلك فيجب التوقّف ولا يكون ذلك الاستدلال حجّة «٢».

وقد تمسّك العلامة (قدّس سرّه) ايضاً بهذا الأصل في مقام الاستدلال على الامور التي يعمّ بها البلوى.

(١) الفصول المهمّة ١ / ٤٨٠

(٢) المعبر ص ٧ الطبع الحجري

جامعة الأصول، ص: ٢٥٣

قال (قدّس سرّه) في المختلف في الاستدلال على عدم نقض الوضوء بخروج المذي: أنّه ممّا يعمّ به البلوى ويحصل لاكثر الناس في اكثر الاوقات فلو كان ناقضاً لوجب ان يعلم من الدين كما علم نقض الوضوء بالغائط والتالي باطل لعدم النقل الظاهر فيه فالمقدّم مثله. جامعة الأصول ٢٥٣ الفصل السابع في أصل التمسك بعدم الدليل

قال: لا يقال: عموميّة البلوى به يستلزم معرفته حكمه امّا بالتقضى أو عدمه، فنقول: لو لم يكن ناقضاً لعلم ذلك من دين النبيّ صلى الله عليه وآله لما قلتم والتالي باطل لانّ الجمهور كافه يخالفون في ذلك.

لانا نقول لا يشترط نقل احكام العدم، بل ولا النصّ عليها لانّها باقية على الأصل، وانما المفتقر إلى النقل الثبوت الراجع لحكم الأصل - انتهى «١».

فظهر انّ بناء هذا الأصل على نفى الحكم في الواقع في الامور التي يعمّ بها البلوى، وأصل البراءة على نفى التكليف لا على الحكم في الواقع، ولذا عدّا قسامين فحينئذٍ يكون هذا الأصل اخصّ مطلقاً من أصل البراءة فكلّمّا تحقّق هذا الأصل تحقّق أصل البراءة لاستلزام اسقاط الحكم في الواقع اسقاط التكليف به، بخلاف العكس والله يعلم.

(١) المختلف ١ / ٩٤ - ٩٥ طبع ١٤١٢

جامعة الأصول، ص: ٢٥٥

الفصل الثامن في أصل الاخذ بالاقل عند فقد الدليل على الاكثر

كما إذا قيل في عين الدأبه نصف قيمتها، فيرد عليه بأنّ الربع ثبت اجماعاً فينفي الزائد بالأصل.

والحقّ انّ هذا الأصل شعبه من أصل البراءة، ولذا عدّه المحقّق في المعبر منها «١» وقال الشهيد في الذكرى أنّه راجع اليها «٢».

وإذا كان داخلًا تحت أصل البراءة فدليل حجّيته ظاهر.

وقيل: ان التمسك بهذا الأصل لا يكاد يصحّ الّا ان يعلم اجماع شرعي أو دليل آخر على ثبوت الاقل والّا فشغل الذمّة معلوم فيجب العلم بتحصيل براءة الذمّة وهي لا تعلم بالاقل «٣».

(١) المعتبر ص ٦

(٢) الذكرى ١/ ٥٣

(٣) الوافية ١٩٨

جامعة الأصول، ص: ٢٥٦

اقول: هذا الكلام محلّ تأمل ونظر وذلك لأنّ ما يحتاج إلى تحصيل البراءة اليقينيّة هو القدر المتيقّن من التكليف لا القدر المشكوك ايضاً ففي عين الدّابة مثلاً ان علمنا انّ الربع ثابت جزماً والباقي مشكوك فيه فنأخذ بالثابت ونترك المشكوك فيه كما اعترف به هذا القائل ايضاً. واما إذا لم يثبت هذا الاقل ايضاً بل القدر المتيقّن لنا انّ في عين الدّابة شيئاً من الدّيّة ولم يكن شيء من الربع أو الاكثر متيقناً، فحينئذٍ يجب ان يؤخذ باقل ما يصدق عليه اسم الدّيّة، لأنّ هذا القدر هو المتيقّن والباقي مشكوك فيه بناء على عدم حصول شغل الدّميّة اليقيني به. فحينئذٍ إذا حصل الشك في وجوب اقل ما يصدق عليه اسم الدّيّة ايضاً، بمعنى ان يحصل الشك في أصل التكليف بالدّيّة فينفي الجميع بالاصل ولا يكون حينئذٍ من هذا الأصل.

وبالجملة الاقل ان كان معلوماً فيؤخذ به ويترك الباقي، وان لم يكن هو ايضاً معلوماً فهو ايضاً متروك لحصول الشك في أصل التكليف، فكيف يحصل شغل الدّمّة اليقيني حتى يحتاج إلى البراءة اليقينيّة.

جامعة الأصول، ص: ٢٥٧

الفصل التاسع في ان الأصل في الكلام الحقيقة

اعلم انه قد اشتهر عند الطلبة ان الأصل في الكلام الحقيقة ولكنّه اشتبه على كثير منهم حقيقة الامر، ولذا يوردونه في غير موضعه، فينبغي لنا ان نشير إلى الصور المتصورة في هذه المسألة ونشير إلى ان غرض القوم اي صورة من الصور المذكورة فنقول: ههنا صور: الاولى: لا كلام في ان اللفظ إذا كان مع القرينة الدّالة على المعنى الحقيقي يجب حمله عليه. وكذا إذا كان معه قرينه صارفه عن معنى الحقيقي دالة على المعنى المجازي يجب حمله عليه. فهذا لا دخل له بما نحن فيه.

الثانية: إذا كان الاستعمال معلوماً ولم يعلم انّ هذا الاستعمال على سبيل الحقيقة او المجاز، ولم يعلم في الخارج انّ لهذا اللفظ معنى حقيقياً أو مجازياً بل كان المعلوميّة منحصرة في ان اللفظ مستعمل في هذا المعنى

جامعة الأصول، ص: ٢٥٨

الذي لا يعلم انه فيه حقيقة أو مجاز، فالمشهور بين القوم انّ هذا الاستعمال اعم من الحقيقة والمجاز ولا يجزم باحدهما. وذهب سيدنا الاجل المرتضى إلى ان الأصل في الاستعمال في هذه الصورة الحقيقة «١».

وذهب بعض المحققين من المتأخرين إلى ان الأصل فيه المجاز نظراً إلى كثرة ورود المجاز في الشرع والعرف واللغة «٢».

ولا شك انّ الحق مع المشهور لأنّ اطلاق هذا اللفظ في هذا المعنى يحتمل الحقيقة والمجاز والحمل على أحدهما محتاج إلى قرينه، فبدونها يلزم الترجيح بلا مرجح. فهذا ايضاً لا دخل له بما نحن فيه.

الثالثة: إذا علم للفظ معنى حقيقي واستعمل في معنى آخر ولكن لا- يعلم انّ هذا المعنى الثاني حقيقي حتى يكون اللفظ مشتركاً أو مجازي ولم يصدق عليه امارات المجاز من عدم التبادر وصحة السلب.

والمشهور حينئذٍ بين القوم انّ الاستعمال في هذا المعنى الثاني بعنوان المجاز لأنّ الأصل عدم تعدد الحقيقة وعدم الاشتراك والسيد هنا ايضاً مخالف للمشهور ويقول انّ هذا المعنى الثاني ايضاً حقيقي ويكون اللفظ مشتركاً «٣» وغير خفي انّ الحق هنا مع المشهور لما ذكرنا.

(١) الذريعة إلى اصول الشريعة ص ١٣ و ١٩ و ٢٧ و ٢٩ و ١٨٣ و ٢٠٢ و ٢٠٥ و ٢٠٦

(٢) -

(٣) الذريعة ١٨٣ و ٢٠٢ و ٢٠٥ و ٢٠٦

جامعة الأصول، ص: ٢٥٩

الرابعة: إذا كان للفظ معنى حقيقي ومجازي وكان المعنيان معلومين بعنوان ان احدهما حقيقة والاخر مجاز واطلق الشارع أو غيره هذا اللفظ بدون القرينة بحيث لم يعلم من القرينة ان المتكلم اي المعنيين اراد، فالظاهر الاتفاق على أنه يجب حمله على معناه الحقيقي، وهذا هو مراد القوم من ان الأصل في الكلام الحقيقة. ومن لم يحصيل المرام واشتبه عليه غرض الاقوام يزل قدمه كثيراً ما في هذا المقام.

واما الدليل على أنه يجب حمل اللفظ في هذه الصورة على المعنى الحقيقي فهو أنه لا شك ان المخاطب لا يفهم من هذا اللفظ بدون القرينة ما المعنى الحقيقي لأنه المتبادر إلى فهمه وأنه مصطلحه، ومع ذلك إذا كان غرض المتكلم المعنى المجازي، يلزم الاغراء بالجهل والتكليف بما لا يطاق.

ويدل عليه ايضاً ان بناء جميع ارباب المحاورات من اي فرقة كانت على ذلك، كما يظهر من المتبع لأقوابيلهم وكلماتهم وينكشف من التطلع على اساطيرهم وعباراتهم.

ويدل على ان الاطلاق في كلام الشارع كذلك - مضافاً إلى ما ذكرنا - قوله سبحانه: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ» (١) ومارود عن بعض الصادقين صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين ان الله اجل من ان

(١) إبراهيم: ٤

جامعة الأصول، ص: ٢٦٠

يخاطب مع قوم ويريد منهم خلاف ما هو بلسانهم وما يفهمونه (١).

وغير خفي ان هذا الأصل داخل تحت القاعدة وذكر الشهيد الثاني (٢) أنه داخل تحت الراجح وهو صحيح ايضاً نظراً إلى أن الغالب حمل اللفظ على المعنى الحقيقي.

(١) بحار الانوار ٢٤ / ٣٠٠: عن ابي عبدالله (عليه السلام) ما كان الله عزوجل ليخاطب خلقه بما لا يعلمون.

ولم اقف على الرواية باللفظ الذي رواه المؤلف (قدس سره)

(٢) تمهيد القواعد ص ٣٢

جامعة الأصول، ص: ٢٦١

الفصل العاشر: في أصله نفي التخصيص والتقييد والنسخ والاشراط

ولا يخفى ان هذا الأصل شعبة من أصل العدم، لأن كلاً من التخصيص والتقييد والنسخ والشرط امر وجودي لا بد اثباته (١) من دليل، فالاصل عدمه حتى يثبت من قبل الشارع، فما لم يثبت جزماً يمكن للفقهاء التمسك باصالة عدمه.

نعم اختلف الاصوليون في أنه هل يجوز ان يحكم بالعموم والاطلاق قبل الفحص عن المخصيص والمقيد أم لا؟ فمال ثلثة من الاولين إلى الجواز وكثير من الاخرين إلى عدم الجواز.

والحقّ عدم الجواز لأنّ المجتهد يجب عليه البحث والتفتيش في كلّ ما يتعلق بالمسألة التي يريد ان يستنبطها، ومن جملة ذلك البحث عن

(١) لاثباته.

جامعة الأصول، ص: ٢٦٢

المخصّص والمقيّد، وكيف لا مع أنّه يجب ان يحصل للمجتهد الظنّ الشرعي بالطرف المحكوم عليه ومع عدم الفحص لا يحصل له ذلك، لأنّ كثرة المخصّص والمقيّد مانع عن ذلك، ولذا قيل: ما من عامّ آلا وقد خصّ، فيجب عليه الفحص حتى يحصل له الظنّ الشرعي بعدم المخصّص والمقيّد.

وما قيل من أنّه يجب الفحص حتى يحصل القطع بعدم المخصّص، غير ملتفت إليه، لأنّه لا سبيل لنا إلى القطع ولذا جاز العمل بالظنّ في الاحكام الشرعيّة.

واستدلّ القائل بعدم اشتراط الفحص بأنّه لو لم يجز التمسك بالعامّ قبل الفحص لوجب ان لا يجوز التمسك بالحقيقة قبل الفحص عن المجاز.

والجواب أنّا حكمنا بعدم الجواز في العامّ والمطلق لكثرة المخصّص والمقيّد، بخلاف الحقيقة والمجاز فإنّ المجاز ليس في الكثرة كالمخصّص، مع انّ أحداً لم يقل بأنّه يجب الفحص عن المجاز. والله العالم بحقائق الامور.

جامعة الأصول، ص: ٢٦٣

الفصل الحادي عشر في انّ الأصل في الاشياء الطهارة

قال بعضهم: هذا الأصل داخل تحت القاعدة لأنّ الطاهر هو ما ابيح ملاسته في الصّيلة اختياراً والنّجاسة ما حرم استعماله في الصّلاة، فالشارع لما امرنا بالصّيلة مستقبلاً طاهراً ساتراً للعودة تحصل هذه المهية بأيّ فرد كان والبدن متلطّحاً «١» بأيّ شيء كان وكذا الثوب متلطّحاً «٢» بأيّ شيء كان فإذا خرج بعض الاشياء وهو النّجاسات بقي الباقي على عدم ما نعيته من الصّيلة وتحقّق الصّيلة معه، وهو معنى الطهارة، فيكون طهارة الاشياء مستفادة من الامر بالصّيلة مع السّاتر ساكتاً عمّا عدا النّجاسات اذا كانت في البدن أو الثوب- انتهى - «٣».

(١)

(٢) ١ و ٢ - كذا.

(٣) وافية الاصول ص ١٨٤

جامعة الأصول، ص: ٢٦٤

وخلاصة كلامه انّ الشارع امرنا بالصّيلة مع الطهارة ومنعنا منها مع النّجاسات ويبيّن انّ النّجاسات ما هي وسكت عن غيره فيعلم انّ غير ما بيّن نجاسته على الطهارة.

ولا يخفى انّ العلم بذلك يحتاج اّما إلى ضميمة أصل العدم أو أصل البراءة، وآلا فمن اين يعلم انّ الامر والسّيّكوت المذكورين يدلّان على ذلك؟ فهذا الأصل في الحقيقة هو أصل البراءة لأنّ النّجاسة تكليف يحتاج إلى الثبوت فما لم يتيقّن ثبوته يمكن اجراء أصل البراءة فيه.

ويمكن ان يكون داخلاً تحت أصل الاباحة لأنّه إذا كان الأصل في الاشياء الاباحة والحليّة باعتبار الايات والاخبار كما عرفت مفصّلاً،

فالاصل الطهارة ايضاً لانّ حليتها موقوفه على طهارتها فما يثبت حليته يثبت طهارته ايضاً.
ثم لا يخفى انه قد ورد بعض الاخبار عن الصادقين صلوات الله عليهم اجمعين يدل على طهارة الاشياء كقولهم عليهم السلام: كلّ شىء نظيف حتى يعلم انه قدر «١».
فان تم الاستدلال بهذا الخبر يكون هذا الأصل تحت القاعدة الا ان بعضهم تأملاً في اثبات هذا الأصل العظيم بامثال هذه الاخبار فالحق حينئذ ما قدمناه.

(١) الوسائل ٣/ ٤٦٧ نقلاً عن التهذيب ١/ ٢٨٤

جامعة الأصول، ص: ٢٦٥

الفصل الثاني عشر في ذكر بعض الأصول المتداولة في سنتهم الداخلة تحت الأصول المذكورة والاشارة إلى ان كل واحد منها داخل تحت أي أصل من الأصول المذكورة.

فمنها قولهم: الأصل عدم بلوغ الماء كراً

والحق ان هذا ان كان على سبيل التدريج يكون داخلاً في «الإستصحاب» وذلك لأنه إذا دخل قليل من الماء في موضع وكان قلته يقيته ثم شرع بالتدرج يدخل فيه ماء فالاصل بقاء القلة على ما كان أولاً حتى يحصل الجزم ببلوغه كراً.
واقياً إذا القى مقدار من الماء في موضع دفعه وحصل الشك في ان هذا الماء هل هو كراً أم لا؟ لا يمكن ان يكون داخلاً تحت الإستصحاب

جامعة الأصول، ص: ٢٦٦

لأنه في اول الامر كان كل من القلة والكثرة مشكوكاً فيه ولم يتحقق القلة في الاول يقيناً حتى يق: الأصل بقاءه على ما كان، فالظاهر انه داخل تحت «الأصل بمعنى الاخذ بالاقل عند فقد الدليل على الاكثر» وذلك لان وجود ماء اقل من الكثر يقيني وانما الشك في الزيادة.

ومنها: الأصل عدم اجزاء كل من الواجب والندب عن الآخر

وهذا داخل تحت «القاعدة» لان الواجب ما في فعله مصلحة وفي تركه مفسدة، والندب ما في فعله مصلحة وفي تركه ليس مفسدة، فهما امران مختلفان، وقال الشارع: انما الاعمال بالنيات ولكل امرء ما نوى «١» فيفهم من كلام الشارع ان براءة الذمّة من التكليف انما يحصل إذا اتى المكلف بالمأمور [به] على وجه فالانسان به على وجه قاعدة مستفاد من الشارع.

قال الشهيد (قدس سرّه) في قواعد: الفائدة الخامسة: الأصل ان كلّاً من الواجب والندب لا يجزى عن صاحبه لتغاير الجهتين.

وقد يتخلف هذا الأصل في مواضع:

منها اجزاء الواجب عن الندب في صلاة الإحتياط التي يظهر الغناء عنها وكذا لو صام يوماً بتيّة القضاء عن رمضان فتبين انه كان قد صامه فانه يستحق على ذلك ثواب الندب

(١) الوسائل ١/ ٤٨ نقلاً عن التهذيب و راجع ذيل ص ٧٤ من القواعد والفوائد للشهيد الأول

جامعة الأصول، ص: ٢٦٧

وأما اجزاء الندب عن الواجب ففي مواضع: منها صوم يوم الشك - ثم عدّ مواضع آخر - منها اجزاء الوضوء المستحب عن الواجب «١» هذا ما ذكره في هذا المقام. وفيه نظر بين لأن الحق أن نية الوجه ليست واجبة، وغاية ما يستفاد من اخبار القربة وسائر الأدلة التي ذكرها القوم في اعتبار نية الوجه مردودة. بل القدر المسلم أنه يجب امتياز الفعل عند المكلف فإذا كان الفعل متحداً ممتازاً لا يجب نية الوجه. بل ان نوى خلافه أيضاً يكون صحيحاً مثل ان يكون الفعل واجباً ونوى الندب أو العكس.

قال المحقق في بعض تصانيفه: الذي ظهر لي أن نية الوجوب والندب ليست شرطاً في صحّة الطهارة وأما يفتقر الوضوء إلى نية القربة وهو اختيار الشيخ أبي جعفر الطوسي رحمه الله في النهاية [إلى أن قال:] وأن الاخلاص بنية الوجوب ليس موثراً في بطلانه «٢» ولاضافتها مضرّة ولو كانت غير مطابقة بحال الوضوء في وجوبه وندبه. وما يقوله المتكلمون من أن الارادة تؤثر في حسن الفعل وقبحه فإذا نوى الوجوب والوضوء مندوب فقد قصد ايقاع الفعل على غير وجهه كلام شعري ولو كان له حقيقة لكان النوى مخطئاً في نيته ولم تكن النية مخرجة للوضوء

(١) القواعد والفوائد ١/ ٨٣ وفيه: «الفائدة السادسة» لا «الخامسة»

(٢) في المصدر: في بطلان.

جامعة الأصول، ص: ٢٦٨

عن التقرب به - انتهى كلامه رفع مقامه - «١».

وهو يدل على أنه ان نوى خلاف الواقع بان كان واجباً فنواه ندباً أو بالعكس لم يكن مضرّاً وقد نسبه صاحب المدارك إلى الجودة أيضاً «٢» وهو كذلك بعدما كان الفعل متحداً متميزاً بدون نية الوجه، وذلك لأن الفعل إذا كان متحداً متميزاً وكان واجباً مثلاً فإذا نواه ندباً لاشك في انصرافها إليه ويكون ممثلاً لأن المفروض عدم وجود غيره وغاية ما ثبت من ادلتهم اشتراط الامتياز والقربة وقد بسطنا الكلام في هذا المقام في تعليقاتنا على شرح الدروس للمحقق الخوانساري.

ومنها: الأصل في تصرفات المسلم الصحة لأن القاعدة التي وضعها الشارع في احكام المسلمين الصحة فيكون هذا الأصل داخلاً تحت «القاعدة»

ولا يخفى أن هذا على قسمين:

أحدهما ان يصدر فعل من مسلم وكان ذا وجهين: أحدهما صحيح

(١) الرسائل التسع للمحقق الحلّي (المسائل الطبرية) ص ٣١٨

(٢) مدارك الأحكام في بحث نية الوضوء، قال بعد نقل كلام المحقق: هذا كلامه اعلى الله تعالى مقامه وهو في غاية الجودة.

جامعة الأصول، ص: ٢٦٩

والآخر غير صحيح فيجب حمله على الوجه الصحيح كما إذا رأينا عالماً دخل على جابر فيمكن حمله على ركونه إلى الظالم ويمكن حمله على استخلاص مظلوم، فيجب ان نحمله على الثاني.

وثانيهما ان يصدر فعل من شخص ويكون هذا الفعل أيضاً ذا وجهين وكان الحمل على الوجه الصحيح موقوفاً على العلم - ويكون العلم شرطاً فيه - كما إذا أفتى رجل في مسألة شرعية «١» ولا نعلم ان هذا الرجل هل يصلح لبيان المسائل الشرعية أم لا مع ان قبول المسألة الشرعية منه موقوف على العلم بقابليته فحينئذ الحمل على الوجه الصحيح محلّ تأمل لأن العلم هنا شرط نعم ان حصل العلم أولاً ثم حصل الشك فالظاهر عدم الاعتناء به كما إذا حصل العلم بعدائه امام ثم حصل الشك باعتبار فعل ذي وجهين.

ومنها: الأصل في البيع الصّحّة

ولا يخفى أنّه ان كان المراد منه أنّه إذا حصل الصّحّة فالأصل بقاءه حتى يجزم بخلافه فيكون داخلًا تحت «الإستصحاب» إلّا أنّه لا تأمل في ان غرض القوم منه ليس ذلك. وان كان المراد منه ان القاعدة التي وضع الشارع في البيع الصّحّة نظرًا إلى أنّه من تصرفات المسلم، والأصل فيها الصّحّة فيكون داخلًا تحت «الأصل السابق» و يكون صحيحًا إلّا أنّه يبقى

(١) و في نسخة: إذا قال رجل مسألة شرعيّة

جامعة الأصول، ص: ٢٧٠

التأمل في أنّ الصّحّة أمر وجودي والأصل عدمه فيكون من باب تعارض الأصلين.

ومنها: الأصل عدم القبض الصحيح

ولا يخفى أنّه ان كان مرادهم بهذا الأصل أصل عدمه فهو أنّ الأصل عدم مطلق القبض لا الصحيح منه، بل الظاهر أنّه إذا حصل العلم بالقبض يكون الأصل عدم القبض الفاسد نعم يمكن ان يقال: الصّحّة امر وجودي والأصل عدمه فيكون من باب تعارض الأصلين ايضاً وان كان مرادهم من الأصل غير ذلك فلا بد من البيان.

ومنها: قولهم: الأصل في البيع اللزوم

وهو داخل تحت «القاعدة» لأنّ القاعدة التي قررها الشارع في البيع اللزوم. ولا يخفى أنّ الغرض من قولهم: الأصل فيه اللزوم أنّه مع قطع النظر عن الامور الخارجة يكون الأصل فيه اللزوم، فلا ينافي وضع الخيار فيه.

وقال الشهيد في قواعد: الأصل في البيع اللزوم وكذا في سائر العقود. يخرج عن الأصل في مواضع لعلل خارجة فالبيع يخرج إلى الفسخ أو الانفساخ بامور:

منها: اقسام الخيار المشهورة وخيار فوات شرط معيّن [او وصف معيّن] أو عروض الشركة قبل القبض وتلف المبيع المعيّن أو الثمن المعيّن

جامعة الأصول، ص: ٢٧١

قبله أو في زمن الخيار إذا كان الخيار للمشتري وان قبضه والاقالة والتحالف عند التحالف في تعيين المبيع أو تعيين الثمن أو تقديره على قول وتفريق الصّفقة والاخلال بالشرط وخيار الرجوع عند الافلاس - انتهى موضع الحاجة - «١».

وكلام الشهيد (قدّس سرّه) ايضاً يدلّ على أنّ الخروج من اللزوم باعتبار امر خارجي وهذا لا ينافي كون اللزوم اصلًا فيه وبذلك يندفع كلام بعض الفضلاء «٢».

ومنها: انّ النية فعل المكلف ولا اثر لنية غيره لانّ النية التي اعتبرها الشارع هي القصد مع القرية ولا معنى لقصد شخص لشخص اخر.

وهذا معنى قطعي وامر جزمي. فالامثال العرفي أنّما يحصل إذا حصل التية من المكلف دون غيره فيمكن ان يكون داخلًا تحت «القاعدة» ويمكن ان يكون داخلًا تحت «الراجع».

قال الشهيد في قواعد: الفائدة الثلثون: الأصل انّ النية فعل المكلف ولا اثر لنية غيره وتجوز النية عن غير المباشر في الصبي غير المميز والمجنون إذا حجّ بهما الوليّ

(١) القواعد و الفوائد ٢/ ٢٤٣

(٢) وهو صاحب الوافية. قال فيها: ص ١٩٨: قوله: «الاصل في البيع اللزوم» ليس له وجه لأن خيار المجلس مما يعم اقسام البيع
جامعة الأصول، ص: ٢٧٢

وقد يؤثر نية الانسان في فعل المكلف وله صور:

منها ان يأخذ الامام الزكاة قهراً من الممتنع فيمتنع ان يعرى عن النية فيمكن ان يقال يجب النية من الامام (عليه السلام) وان كان الدافع
المكلف - انتهى - «١».

وقال بعض الافاضل المتأخرين «٢»: الصبي والمجنون ليسا مكلفين ونسبتهما إلى الولي المكلف كنسبته يده ورجله إليه فلا بد له في
فعله الذي كلف به وهو الحج بهما من النية وقوله لهما قل احج حجة الاسلام مثلاً ليس بنية وإنما هو تلقين لصورة النية ولسانها بمنزلة
جارحة منه وبالجملة الفاعل في الحقيقة هو الولي وهما الثاني «٣» لفعله ونيته امر قلبي قائم به. فهذه الصور ليست خارجة عن الأصل
وأيما المكلف المقهور الدافع للزكاة فإن صار بحيث ارتفع عنه القصد لاجل القهر وكان بحيث لم يتقرب بفعله إلى الله فليس دفعه
عبادة واداء للزكاة من حيث هي عبادة وعدم وجوب الدفع عليه مرة بعد اخرى غير مستلزم لان يكون الدفع عبادة محتاجة إلى النية
حتى يقال: أنها لا يجوز ان يعرى عن النية فنية الامام وهي قصده الدفع عن قصد له، أولاً تقرب

(١) القواعد و الفوائد ١/ ١٢٢ و فيها الفائدة الحادية و الثلاثون

(٢) لعله السيد الصدر شارح الوافية في ذيل قول الفاضل التوني: قال الشهيد الأول: الاصل في النية فعل المكلف ولا اثر لنية غيره
(٣) كذا في النسختين وهو تصحيف ظاهراً

جامعة الأصول، ص: ٢٧٣

له، تقرباً إلى الله تعالى اثرت في فعل هذا المقهور والحاصل ان الزكاة لها حيثيتان: الاولى كون دفعها عبادة يقصد بها التقرب، والثانية
كونها ديناً لازم الاداء وعلى الاول مشروطة بالنية ويمتنع ان يعرى عنها، واما الثانية فلا، ولا دليل على كون دفع المقهور عبادة حتى
يحتاج إلى النية بل لما لم يقصد التقرب لم يكن عبادة ولما وصل المال إلى الفقير لم يجب الاعادة فاتضح ان كون هذه الصورة ايضاً
خارجة عن هذا الأصل لا وجه له ظاهر - انتهى - «١».

وكلامه جيد متين عند المتأملين.

ومنها: الأصل في العقود الحلول اي حلول العوضين

والظاهر ان هذا الأصل داخل في «القاعدة» لأن الغرض من العقود ان يترتب اثرها المقصود منها ولاشك ان الاثر تقابض العوضين
وكلما حصل التقابض اسرع يكون الاثر اقوى والغاية ان يحصل التقابض عاجلاً وعند الاطلاق يكون ذلك في الاغلب مقصود الناس.
قال الشهيد: الأصل الحلول في العقود وبالنسبة إلى الاجل اقسام اربعة:

(١) راجع شرح الوافية للسيد صدر الدين القمي. مخطوط

جامعة الأصول، ص: ٢٧٤

اولها: ما يشترط فيه الاجل وقد سلف «١».

وثانيها: ما يبطله الاجل وتقدم ايضاً «٢» كالزبوي.

وثالثها: ما فيه خلاف اقربه جواز الحلول وهو السلم.

ورابعها: ما يجوز حالاً ومؤجلاً وهو معظم العقود «٣».

ومنها: ما قال الشهيد (قدس سره) الأصل في الميراث النسبي التولد

فمن ولد شخصاً يترتب عليه طبقات الارث وفي الميراث السببي الانعام بالعتق أو الضمان أو الولاية العامة. والنسب المقدم لأنه أصل الوجود ثم العتق لأنه أصل في وجود العتيق لنفسه ثم الضامن لأنه منعم خاص ثم الامام (عليه السلام) انتهى «٤».

قال بعض الافاضل «٥»: الظاهر ان المراد بالاصل هنا ليس أحد المعاني الاربعة بل غرضه ان العلة التي من اجلها شرع الميراث النسبي التولد والتي من اجلها شرع السببي الانعام، وكل من العلتين له فروع تترتب عليه وتنضم إلى كل منهما ضمائم يختلف لاجلها الحكم وهما مضبوطتان في جميع الصور.

(١) في قاعدة ٢٥٠ من القواعد والفوائد ج ٢ ص ٢٥٧

(٢) في قاعدة ٢٤٩ من القواعد والفوائد ج ٢ ص ٢٥٧

(٣) القواعد والفوائد ٢ / ٢٦١ في قاعدة ٢٥٤

(٤) القواعد والفوائد ٢ / ٢٨٧ في قاعدة ٢٧٥

(٥) هو صاحب شرح الوافية ظاهراً فراجع

جامعة الأصول، ص: ٢٧٥

ومنها: الأصل في الاسباب عدم تداخلها

لأن العقل يحكم بأنه إذا حدث امور وكل واحد منها سبب لحكم ان يتكرر الحكم بتكرر الاسباب فيكون داخلاً تحت «القاعدة» وقد استثنى من هذا الأصل مواضع ذكر جملة منها الشهيد في قواعده «١» وفي أصل هذه القاعدة تأمل وقد بسط الكلام فيه المحقق الاستاذ الخوانساري في شرح الدروس «٢».

ومنها: الأصل حمل اللفظ على الحقيقة الواحدة،

فالمجاز والاشتراك يحتاج إلى دليل وهذا يمكن ان يكون داخلاً تحت «القاعدة» ويمكن ان يكون داخلاً تحت «الراجع».

ومنها: الأصل عدم تقدم الاسلام

وهذا داخل تحت «الإستصحاب» لأنه إذا كان كفره سابقاً على اسلامه وفعل فعلاً كان الاسلام شرطاً لصحته فوقع الشك في ان هذا الفعل هل كان في حال كفره أو اسلامه فالاصل هنا عدم تقدم الاسلام. ولا يخفى ان هذا في صورة يكون الكفر مقدماً على الاسلام، واما إذا كان الاسلام مقدماً على الكفر يكون الامر بالعكس.

ومنها: الأصل ان الاحكام التي علق على مسميات ارتباطها

(١) القواعد والفوائد ٢ / ٢٢٣ في قاعدة ٢٢٩

(٢) -

جامعة الأصول، ص: ٢٧٦

بحصول جميع المسميات «١» مثلاً علق الشارع العدة في الحامل على وضع الحمل فالاصل تعليقها على خروج جميع الولد دون بعضه وعلق الارث على خروج الولد حياً فالاصل خروج جميعه حياً فلا يكفي البعض ومن هذا الأصل ما رود من الشارع أنه يجزى الحج إذا مات المحرم بعد دخوله في الحرم «٢» فإنه يشترط دخوله بتمامه وكذا ما ورد منه أن الطواف يجب ان يكون خارج البيت «٣» فإنه يشترط خروجه بجميع بدنه وهذا الأصل يمكن ان يكون داخلًا تحت «القاعدة» ويمكن ان يكون داخلًا تحت «الراجح» وذلك لأنه إذا علق الشارع امرًا على لفظ، فالظاهر ان المراد حصول جميع معنى هذا اللفظ، فالحمل على حصول بعضه مجاز فيكون داخلًا تحت القاعدة العقلية أو الراجح الظاهر.

ومنها: الأصل ان كل واحد لا يجوز له ان يجبره غيره على فعل الآ في مواضع مستثناة.

(١) راجع القواعد و الفوائد ١ / ٣٥٩ قاعدة ١٣٩

(٢) راجع الوسائل ١١ / ٦٨، الباب ٢٦ من ابواب وجوب الحج

(٣) راجع الوسائل ١٣ / ٣٥٣، الباب ٣٠ من ابواب الطواف

جامعة الأصول، ص: ٢٧٧

قال الشهيد (قدس سره): قاعدة الأصل ان كل واحد لا يجوز له ان يجبر غيره على فعل الآ في مواضع اجبار السيد رقيقه على النكاح وليس لرقيقه اجباره عندنا والاب والجد للصغيرة والمجنونة والصغير مطلقاً والمجنون الكبير إذا كان النكاح صلاحاً له بظهور اماره التوقان أو برجاء الشفاء المستند إلى الاطباء ولو طلبت البالغة البكر النكاح اجبر الاب والجد على تزويجها ان قلنا لا ولاية لهما أو بالاشراك وهل يجبر الولي على تزوج الصغيرات عند ظهور الغبطة لهما نظر وكذا يجبر الولي على تزويج السفية والاقرب ان له اجبار السفية مع الغبطة والمضطر يجبر صاحب الطعام وهو يجبره إذا امتنع من الاكل واشرف على التلف. انتهى «١».

ولا يخفى ان هذا الأصل يمكن ان يكون داخلًا تحت «أصل العدم» لأن الاجبار فعل ممكن وجودى والأصل عدمه حتى يثبت، ويمكن ان يكون داخلًا تحت «الراجح» لأن المواضع التي لا يمكن اجبار الغير فيها أغلب و أكثر من المواضع التي يمكن اجبار الغير فيها.

ومنها: الأصل قصر الحكم على مدلول اللفظ ولا يسرى إلى غيره

والأصل هنا بمعنى الراجح الظاهر لأن الظاهر الراجح ان المراد من

(١) القواعد و الفوائد ١ / ٣٥٦ قاعدة ١٣٦

جامعة الأصول، ص: ٢٧٨

الحكم ما يدل عليه اللفظ.

قال الشهيد: الأصل يقتضى قصر الحكم على مدلول اللفظ وأنه لا يسرى إلى غير مدلوله الآ في مواضع منها العتق في الاشخاص لا في الاشخاص الآ على مذهب الشيخ من السيراية إلى الحمل، والعفو عن بعض الشقص في الشفعة على احتمال، وعن بعض القصاص في النفس على وجه، والسيراية في تية الصوم إلى أول النهار ويحتمل سراية ثواب الوضوء إلى المضمضة والاستنشاق إذا نوى عند غسل الوجه لأنه يعد وضوءاً واحداً ويمكن الفرق بينه وبين الصوم ان بعض اليوم مرتبط ببعضه بخلاف الوضوء فإنه لا يرتبط بالمقدمات ومن

السَّيرايَةُ تسميَةُ الاكل في الاثناء إذا قال على أوّله وآخره بعد نسيان التَّمسيَةِ وسرايَةُ الظَّهر «١» إلى تحريم غيره. وهذا من الغرائب أنّ الشَّقَص يسرى إلى الكلّ من غير عكس كما لو قال انت كأُمّي، ومثله الإيلاء يختصّ بالجماع قبلاً ويسرى [دبراً] على احتمال - انتهى - «٢».

ومنها: قول الشهيد في قواعده: قضية الأصل: وجوب استحضار النيّة

(١) الظهار. خ.

(٢) القواعد و الفوائد ١/ ٣٢٣ قاعدة ١١٦

جامعة الأصول، ص: ٢٧٩

فعلماً في كلّ جزء من اجزاء العبادة لقيام دليل الكلّ في الاجزاء، فإنّها عباده ايضاً، ولكن لما تعدّد ذلك في العبادة البعيدة المسافة أو تعسير في القربى المسافة، اكتفى بالاستمرار الحكمي. وفَسِّر بتجديد العزم كلّما ذكر. ومنهم من فسّره بعدم الاتيان بالمنافى - انتهى - «١».

اقول: المراد بالأصل هنا اما القاعدة المستفادَة من العقل أو الظاهر الراجح لأنّ الشارع بيّن انّ العبادة محتاجة إلى النيّة فالظاهر انّ حكم مجموع العبادة كذلك.

ومنها: قوله: الأصل في هيئته المستحب ان يكون مستحباً

لامتناع زيادة الوصف على الأصل [في الاكثر «٢»] - انتهى - «٣».

والأصل هنا بمعنى الظاهر الراجح، لأنّ الاغلب في المستحبات كون هيئتها ايضاً مستحبة وقد تخلف في مواضع ذكر بعضها الشهيد (قدّس سرّه) ومن هذا يظهر انّ المراد بالامتناع في قول الشهيد (قدّس سرّه) هو اباء العقل لا امتناع الدّاتي أو العادي.

ومنها: الأصل عدم تحمّل الانسان عن غيره في التكليف الشرعيّة

(١) القواعد و الفوائد ١/ ٩٣ الفائدة الثالثة عشرة

(٢) كذا في الوافية ص ١٩٧

(٣) القواعد و الفوائد ٢/ ٣٠٤ قاعدة ٢٨٩

جامعة الأصول، ص: ٢٨٠

وهذا داخل تحت القاعدة المستفادَة من العقل لأنّ العقل يحكم بأنّه إذا كلّف الشارع انساناً إلى امر يجب على المكلف ان يتحمّل هذا الامر ولا يعقل تحمّل الغير له بحيث حصل له اثره من الثواب أو سقوط العذاب أو براءة الذمّة نعم قد اذن الشارع تحمّل الغير في مواضع.

قال الشهيد (قدّس سرّه): الأصل عدم تحمّل الانسان عن غيره مالم يأذن له فيه ألا في مواضع:

تحمّل الولي عن الميت قضاء الصّلاة والصّيام والاعتكاف وتحمّل الامام القراءة عن المأموم مطلقاً وعند بعض العائمة إذا ادركه راعياً وتحمّل السجود السّهو عن المأمومين في وجه وتحمّل الغارم «١» لاصلاح ذات البين وكذا تصرف الزكاة إليه والتحمّل في زكاة الفطرة عن الزوجة وواجب النفقة والمملوك بناء على ملاقات الوجوب لهؤلاء أوّلماً والتحمّل عنهم بعده ويبعد في العبد والقريب

والزوجة المعسرة، لأنهم لو تجردوا عن المنفق لما وجب عليهم شيء فكيف يتحمل ما لم يجب «٢».
وبعد كلام قال: وتحمل الاب المزوج ولده الصغير المهر في ماله. ثم

(١) القدام خ العازم خ.

(٢) القواعد والفوائد ١/ ٣٥٣ قاعدة ١٣٥

جامعة الأصول، ص: ٢٨١

بسط الكلام فيه وذكره غير محتاج إليه هنا «١».

ومنها: الأصل السلامة من العيب

كان يشتري عبداً فوجد به عيباً وشك في أنه وقت العقد كان معيباً أم لا فهذا داخل تحت «الراجح الظاهر» لأن الظاهر من خلقه الانسان كونه سالماً. ويمكن ان يكون داخلًا تحت «أصل العدم» أو «أصل تاخر الحادث».

ومنها: قول الشهيد (قدس سره) قد يتعارض الاصلان كدخول المأموم في صلاة وشك هل كان الامام راعياً أم لا «٢»

والظاهر ان الأصلين أحدهما وهو كونه راعياً «الإستصحاب» لأن الركوع للامام كان محققاً فالاصل بقاؤه في صورة الشك ايضاً حتى يثبت المزيل. ويمكن ان يكون «أصل البراءة» لأن الأصل عدم وجوب التكليف بصلاة اخرى وثانيهما وهو عدم كونه راعياً يمكن ان يكون «أصل العدم» لأن الأصل عدم ادراكه الامام راعياً ويمكن ان يكون «أصل تأخر الحادث» لأن الحاق المأموم بالامام امر حادث وشك ان هذا اللاحق هل كان سابقاً على رفعه أم لا؟ فالاصل تأخره عن الرفع. والشهيد رجح الثاني لمعاضدته بالإحتياط وهو كما ترى.

(١) راجع القواعد و الفوائد ١/ ٣٥٣

(٢) القواعد و الفوائد ١/ ١٣٤

جامعة الأصول، ص: ٢٨٢

ومنها: ما تعارض فيه الاصلان ايضاً كالشك في تخمير العصير عند الزاهن أو بعده

إذا وقع التنازع بين الزاهن والمرتهن إذا اراد المرتهن فسخ البيع المشروط به «١».
والاصلان هنا عدم القبض الصحيح وصحة البيع وقد عرفت مرجع هذين الأصلين.
ولا يخفى على الفطن الذكي والمتدرب الالمعي ان من أحاط بما ذكرنا من مرجع هذه الأصول يتمكن من استنباط كل أصل أورد عليه ولا يحتاج إلى شيء آخر ولهذا اكتفينا بها

[الخاتمة]

وليكن هذا اخر ما اردنا ايراده في هذا الكتاب والحمد لله على اتمامه.

صورة خط المصنّف:

وقد فرغت من تأليفه في أول الليلة العاشرة من شهر شوال المكرّم سنة ١١٨٠ ثمانين ومائة بعد الالف من الهجرة النبوية المصطفوية

على هاجرها الف صلاة وتحيته واسأل الله تعالى ان يجعله خالصاً لوجهه الكريم وينتفع به اصحاب التفهيم والتعليم.
قد فرغت من كتابه هذه الرسالة الشريفة في ضحوه يوم الجمعة الخامس والعشرين من شهر ذى الحجة الحرام سنة ١١٨١ من الهجرة
المقدسة النبوية على هاجرها الف الف صلاة وسلام وتحيته.
وقد كتبت هذه من نسخة الأصل التي كانت بخط مصنفه ادام الله ظله

(١) راجع القواعد و الفوائد ١/ ١٣٥

جامعه الأصول، ص: ٢٨٣

العالي على رؤس المقتبسين من مشكاة انواره.

حرره العبد الاقل الجاني محمد رضا بن محمد صفى الحسينى الكاشانى عفى عنهما غيها بالنبي والولى عليهما وعلى آلهما صلوات
الله الملك العلى.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).
قال الإمام على بن موسى الرضا - عليه السلام: رحم الله عبداً أحيا أمرنا... يتعلم علومنا ويعلمها الناس؛ فإن الناس لو علموا محاسن
كلامنا لأتبعونا... (بناذر البحار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا(ع)، الشيخ
الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رحمه الله - كان أحدًا من جهابذة هذه
المدينة، الذي قد اشتهر بشعبه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) ولا سيما بحضرة الإمام على بن موسى الرضا (عليه السلام) و
بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠
الهجرية القمرية)، مؤسسه وطريقة لم ينطفي مصباحها، بل تتبع بأقوى وأحسن موقف كل يوم.
مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطه من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)
تحت عناية سماحه آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - ومع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلمية و طلاب
الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافة الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و
عموم الناس إلى التحرر الأذق للمسائل الدينية، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المتبدلة أو الرديئة - في المحاميل
(=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامع ثقافية على أساس معارف القرآن و أهل البيت
-عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم
الإسلامية، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعة، و...
- منها العدالة الاجتماعية: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعدة، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات -
في أكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلامية و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.
- من الأنشطة الواسعة للمركز:

الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهرية، مع إقامة مسابقات القراءة

ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقية و مكتبيه، قابلة للتشغيل في الحاسوب و المحمول

- ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الديتية، السياحية و...
- د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدة مواقع أخر
- ه) إنتاج المنتجات العرضية، الخطابات و... للعرض فى القنوات القمرية
- و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعية، الاخلاقية و الاعتقادية (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)
- ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كاشك، و الرسائل القصيرة SMS
- ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعية و اعتبارية، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلمية، الجوامع، الأماكن الديتية كمسجد جمكران و...
- ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين فى الجلسة
- ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنة
- المكتب الرئيسى: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيد" / "ما بين شارع" پنج رمضان " و مفترق "وفائى" / "بنايه" القائمية " تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) رقم التسجيل: ٢٣٧٣ الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦ الموقع: www.ghaemiyeh.com البريد الالكتروني: Info@ghaemiyeh.com المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١) الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠ (٠٣١١) مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١) التجارئة و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١) ملاحظه هامة:
- الميزاتية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكوميه، و غير ربحيه، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافى الحجم المتزايد و المتسع للامور الديتية و العلميه الحالية و مشاريع التوسعه الثقافيه؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمية) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - فى حد التمكن لكل احد منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

